جامعة إبن خلدون – تيارت –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص :اقتصاديات العمل

بعنـــوان:

أجهزة دعم التشغيل بالجزائر ودورها في دعم التنمية المحلية

إعداد الطلبة:
– ضيف عبد القادر
– كشيشات محمود عمر

الأستاذة المشرفة:
د. زيتوني هوارية

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
– سيساني ميدون	استاذ محاضر أ	رئيسا
– زيتوني هوارية	استاذة محاضرة ب	مشرفا ومقررا
– بلحاج جلول ياسين	استاذ محاضر أ	مناقشا
– كلاخي لطيفة	استاذة محاضرة أ	مناقشا

نوقشت وأنجزت علنا بتاريخ : 12 / 11 / 2020

2020/2019

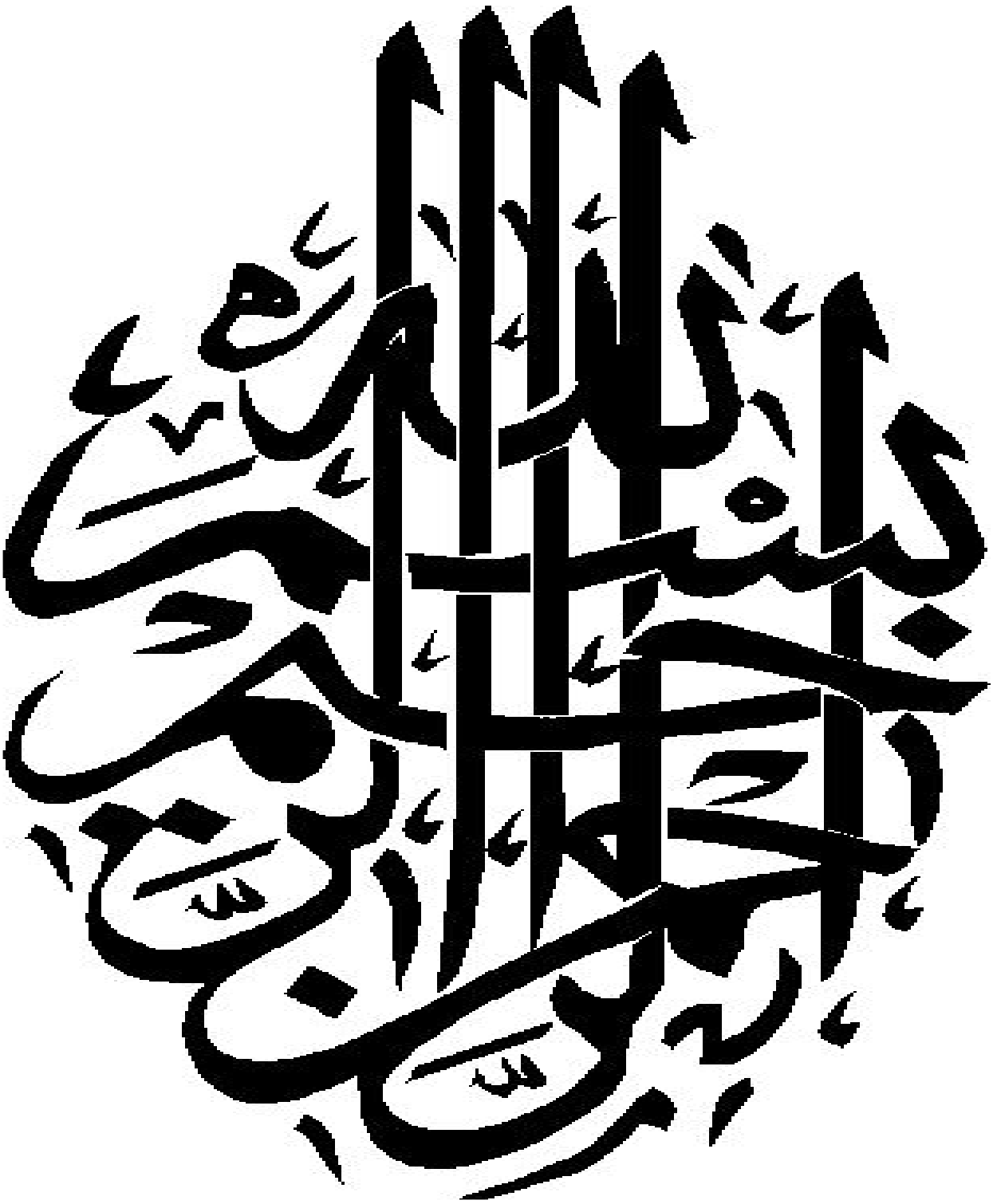

دعـــاء

الحمد لله الواحد القهار، العزيز الجبار، مكور الليل والنهار، تذكرة الأولى والأبصار

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الأخيار.

اللهم أخرجنا من ظلمات الجهل وأنر علينا بنور العلم

و الفهم وصحح أخلاقنا بالدين.

اللهم أجعل ما هو خيرا مما قد فات، يا واسع الرحمان يا مجيب الدعوات.

اللهم أقبل العمل مع قلته، والجهد مع ضالته، والسميع شوائبه، عزوجل ثناؤك.

و لا إله إلا أنت سبحانك وبحمدك.

الحمد لله أولا وأخيرا الذي وفقنا على إنجاز هذا العمل

آمين يارب العالمين.

شكروعرفان

قال الله تعالى : " لئن شكرتم لأزيدنكم " الآية رقم (07)،سورة إبراهيم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يشكر الله من لايشكر الناس "

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل ومنحنا الصبر والعزيمة لإخراجه إلى النور أما بعد :

أول من يستحق الشكر والثناء بعد الله تعالى هو الأستاذة الفاضلة التي أشرفت على هذا العمل وكانت لنا سندا مهما بتوجيهاتها وأرائها ونصحها لنا.

كما نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل الأشخاص الذين بفضل توجيهاتهم و مساندتهم أمكن لنا إخراج هذا العمل إلى بر الأمان.

كما نعبر عن امتناننا إلى كل أعضاء اللجنة الموقرة والكل باسمه لموافقتهم على مناقشة وإثراء هذا العمل

كما أتقدم بالشكر إلى جميع الأساتذة الذين ساعدونا وقدمو لنا النصائح والتوجيهات طيلة مسارنا الدراسي

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد.

عبد القادر – محمود

إهــداء

أهدي ثمرة جهدي الى من أنزل الله في حقهما الرحمان قوله تعالى بعد

بسم الله الرحمان الرحيم

" وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا " الآية رقم(23) ،سورة الإسراء

الى من جعل الله تحت أقدامها الجنة ومنبع الحب والعطف والرحمة والتضحية

الى من سقتني دفئ حنانها والتي علمتني معنى الحب والتسامح

أمي الغالية "عزة "

إلى أغلى شخص في حياتي، إلى صاحب القلب الطيب ومصدر سعادتي ونجاحي

إلى رمز العطاء والمحبة أبي العزيز"جيلالي".

إلى أغلى هدية أعطاني إياها الله سبحانه وتعالى العائلة الكريمة ، وإخوتي وأخواتي

إلى خطيبتي الغالية "نور الدين أمال" وعائلتها

إلى عائلة مصطفاوي وقاضي وتيهال وبن الشيخ "صديقي"

إلى أصدقاء العمل وإلى جميع زملائي في مساري الدراسي وإلى كل من ساعدني

على إنجاز هذا العمل وخاصة الدكتورة : "زيتوني هوارية "

الى كل من لم تحمل أسمائهم مذكرتي، ولم تنساهم ذاكرتي.

محبكم في الله – عبد القادر

إهــداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله

ومن وفى أما بعد

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية

بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى

أتقدم بالعرفان والشكر إلى الأستاذة الفاضلة : زيتوني هوارية

لتفضلها الكريم بالإشراف على هذه المذكرة وتكريمها

بنصحي وتوجيهي حتى إتمامها

إلى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل

إلى الوالدين الكريمين حفضهما الله

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال

إلى كل قسم علوم الاقتصادية وجميع دفعة 2020

محبكم في الله - محمود-

الملخص

تتناول دراستنا موضوع أجهزة دعم التشغيل وذلك من خلال الدور الذي تلعبه هذه الأجهزة في دعم التنمية المحلية، لذلك تم التطرق إلى مختلف مفاهيم سياسة التشغيل والأجهزة الخاصة بها ، إضافة إلى ذلك إبراز دورها في تحقيق التنمية المحلية، ومدى مساهمتها في تحقيق هذا النوع من التنمية.

وكذا التعرف على السياسة التشغيلية التي انتهجتها الجزائر من أجل الحد من البطالة، وذلك بفضل مجموعة من الأجهزة والبرامج التي تهدف إلى تحقيق مناصب شغل لجميع الفئات والنهوض بالتنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية : التنمية المحلية، سياسات التشغيل، أجهزة دعم التشغيل.

Abstract

Our study deals with the issue of employment support agencies through the role that these agencies play in achieving local development. Therefore, various concepts of employment policy and their devices were discussed, in addition to highlighting their role in achieving local development and the extent of their contribution to achieving this type of Development,

As well as getting to know the operational policy adopted by Algeria in order to reduce unemployment, thanks to a set of devices and programs aimed at achieving job positions for all groups and promoting local development.

Key words: local development, employment policies, employment support agencies.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
– شكر وتقدير	
– إهداء	
– الملخص	
– فهرس المحتويات	I
– قائمة الأشكال	IV
– قائمة الجداول	V
– قائمة الاختصارات	VI
– مقدمة	أ–ث
الفصل الأول :الإطار النظري للتنمية المحلية	
تمهيد	01
المبحث الأول :مفاهيم عامة حول التنمية المحلية	02
المطلب الأول :تعريف التنمية المحلية ونظرياتها	02
المطلب الثاني :مبادئ التنمية المحلية وركائزها	08
المطلب الثالث :مجالات التنمية المحلية وأهدافها	10
المبحث الثاني :أسس التنمية المحلية	14
المطلب الأول :أسس التنمية المحلية ومؤشرات قياسها	14
المطلب الثاني :مقومات وفواعل التنمية المحلية	19
المطلب الثالث :نماذج وبرامج التنمية المحلية	23
المبحث الثالث: تمويل التنمية المحلية والمعوقات والمشاكل التي تؤثر عليها	26
المطلب الأول :مصادر تمويل التنمية المحلية	26
المطلب الثاني :معوقات التنمية المحلية	31
المطلب الثالث : المشاكل الإدارية والاقتصادية التي تعطل التنمية المحلية	33
خلاصة	39

الفصل الثاني :السياسة العامة للتشغيل في الجزائر	
تمهيد	41
المبحث الأول :سياسة التشغيل في الجزائر	42
المطلب الأول :تعريف سياسة التشغيل وأبعادها	42
المطلب الثاني :أهداف سياسات التشغيل وأنواعها	45
المطلب الثالث : السياسة الإقتصادية للتشغيل ومكافحة البطالة	47
المبحث الثاني :الأجهزة المعتمدة للتشغيل في الجزائر	49
المطلب الأول : الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل والتشغيل الضمان الاجتماعي	49
المطلب الثاني :الأجهزة المسيرة من طرف وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	56
المطلب الثالث :أجهزة أخرى مسيرة من قبل وزارات مختلفة	60
المبحث الثالث :أثار سياسة التشغيل في الجزائر	63
المطلب الأول :سياسة التشغيل في الجزائر آليات وتدابير	63
المطلب الثاني : تحديات ومعوقات سياسة التشغيل في الجزائر	65
المطلب الثالث : أفاق ونتائج سياسة التشغيل في الجزائر	67
خلاصة	70
الفصل الثالث :أجهزة دعم التشغيل بالجزائر ودورها في دعم التنمية المحلية	
تمهيد	72
المبحث الأول :تقييم ودور أجهزة التشغيل في دعم التنمية المحلية	73
المطلب الأول :تقييم لأجهزة وسياسات التشغيل في الجزائر	73
المطلب الثاني : دور أجهزة التشغيل في المجال الاجتماعي	75
المطلب الثالث : دور أجهزة التشغيل في المجال الاجتماعي	76
المبحث الثاني:أهمية ومساهمة أجهزة التشغيل في التنمية المحلية	77
المطلب الأول :أهمية أجهزة دعم التشغيل ودورها في تحقيق التنمية المحلية	77
المطلب الثاني :مساهمة أجهزة دعم التشغيل في دفع عجلة التنمية المحلية	78
المبحث الثالث:التجربة التونسية والماليزية والجزائرية في مجال التشغيل	79
المطلب الأول :التجربة التونسية في مجال التشغيل	79

المطلب الثاني :التجربة الماليزية في مجال التشغيل	81
المطلب الثالث :التجربة الجزائرية في مجال التشغيل	82
خلاصة	88
خاتمة	90
قائمة المراجع	**أ – د**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**الشكل رقم (01):** *المؤشرات* الاجتماعية.	16
02	**الشكل رقم (02):** *المؤشرات* الاقتصادية	17
03	**الشكل رقم (03):** المؤشرات البيئية.	18
04	**الشكل رقم (04):** أبعاد سياسة التشغيل	43
05	**الشكل رقم (05):** أجهزة دعم تشغيل في الجزائر	62

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الجدول رقم(01): أثر آليات التشغيل(DAIP, CTA)في الجزائر في الفترة(2016/2008)	52
02	الجدول رقم(02): التمويل الثنائي(الشاب، الوكالة)	55
03	الجدول رقم(03):التمويل الثنائي(الشاب، الوكالة)	55
04	الجدول رقم(04): إجمالي الوظائف وفق آليات الشبكة الاجتماعية في الفترة 2001-2012	58
06	الجدول رقم(05): الوظائف المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)	59

قائمة الإختصارات

وكالة التنمية الاجتماعية	Agence De Développement Social	ADS
المنحة الجزافية للتضامن	Allocation Forfaitaire De Solidarité	AFS
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	Agence Nationale De Développement De L'investissement	ANDI
الوكالة الوطنية للتشغيل	Agence Nationale De L'emploi	ANEM
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	Agence Nationale De Gestion Du Micro-crédit	ANGEM
الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	Agence Nationale De Soutien à L'emploi Des Jeunes	ANSEJ
مكتب العمل الدولي	Bureau International Du Travail	BIT
عقد محدد المدة	Contrat à Durée Déterminé	CDD
عقد دائم المدة	Contrat à Durée Indéterminée	CDI
عقود تكوين الإدماج	Contrat Formation-insertion	CFI
عقود إدماج حاملي الشهادات	Contrat D'insertion Des Diplômés	CID
عقود الإدماج المهني	Contrat D'insertion Professionnelle	CIP
الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	Caisse Nationale D'assurance Chômage	CNAC
عقد ما قبل التوظيف	Contrat Pré-emploi	CPE
عقد العمل المدعم	Contrat De Travail Aidé	CTA
برنامج المساعدة على الإدماج المهني	Dispositif D'aide à L'insertion Professionnelle	DAIP
برنامج النشاط الإدماج الاجتماعي	Dispositif D'activités D'insertion Sociale	DAIS
مبادرات محلية للعمالة الموسمية	Emploi Saisonnier D'initiative Locale	ESIL
تعويض عن نشاط المصلحة العامة	Indemnité Pour Activité D'intérêt Général	IAIG
المكتب الوطني لليد العاملة	Office National De La Main D'ouvré	ONAMO
برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة	Travaux D'utilité Publique à Haute Intensité De Main-d'œuvre	TUP HIMO

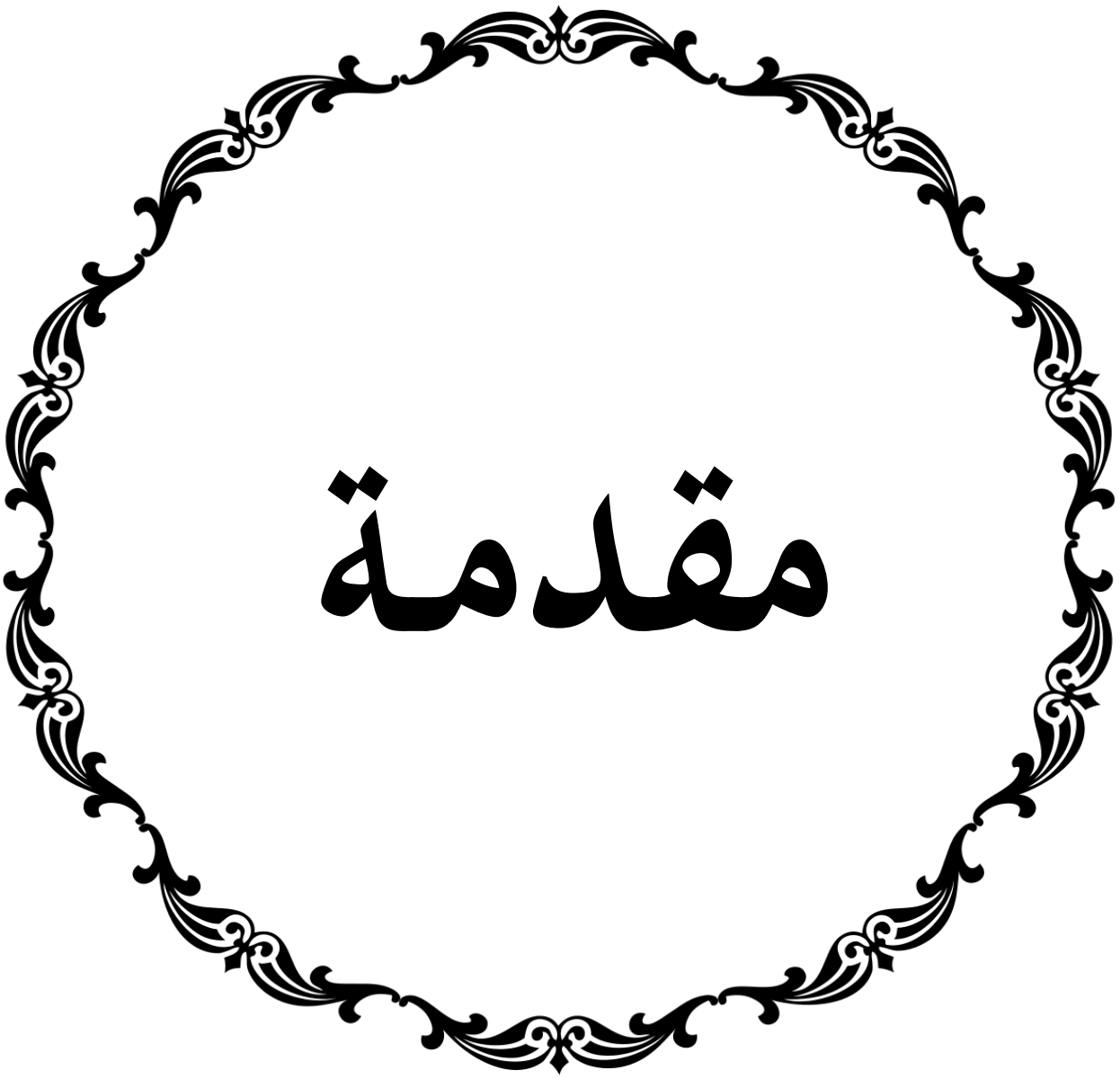
مقدمة

توطئة

لقد عرفت الجزائر في مطلع الثمانينات أزمة اقتصادية حادة بمختلف مؤشراتها، ولعل أبرز هذه المؤشرات نجد مشكلة البطالة، والتي تمثل إحدى التحديات الكبرى التي تواجهها مختلف الدول، لذلك فإن مسألة البطالة والتشغيل تعتبر أحد المشاكل الكبرى التي تعاني منها البلدان النامية وحتى الرأسمالية، وعليه فإن عملية التشغيل جزء لا يتجزأ من إستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، ذلك أن الهدف الأساسي من عملية التنمية هو تحسين المستوى المعيشي للفرد، وذلك لا يكون إلا بتوفير فرص عمل من خلال وضع الأجهزة الفعالة والناجحة للقضاء على البطالة.

فالتشغيل ونجاحه يرتبط ارتباطا وثيقا بتنمية المجتمع، وإذا ما نظرنا إلى التنمية المحلية باعتبارها عملية تشاركيه ومعقدة تضم الجهود الشعبية وجهود الحكومة على دمج مختلف الأبعاد الاجتماعية والبيئية الاقتصادية وغيرها ، بغية تحقيق ما يخدم المجتمع المحلي بصفة عامة.

لذا فإن أجهزة دعم التشغيل هي أحد الأطراف الفاعلة في هذه العملية التنموية، وإن التوجهات الحديثة لسياسة اقتصادية في الجزائر عقب انهيار أسعار النفط وحتمية التوجه نحو التنويع الاقتصادي أعطت الأهمية البالغة للتنمية المحلية، والتي تعد أجهزة دعم التشغيل إحدى ركائز هذه الأخيرة، و التي تمثلت في استغلال الموارد المحلية وتنميتها وإحداث نشاط اقتصادي و اجتماعي يسمح لها بمعالجة إشكالية التنمية على المستوى المحلي، وعليه فإننا نحاول تسليط الضوء على أجهزة دعم التشغيل في الجزائر ودورها في التنمية المحلية، حيث أننا نحاول الارتقاء بمستوى ريادي لتحقيق التنمية المحلية الشاملة وهذا من خلال الدور التنموي لهاته الأجهزة.

إشكالية الدراسة

تأسيسا على ما تقدم يمكن أن نصيغ إشكالية الرئيسية للبحث على النحو التالي :

- ما هو دور أجهزة دعم التشغيل في دعم التنمية المحلية في الجزائر ؟

انطلاقا من الإشكالية المطروحة نطرح التساؤلات التالية:

- ما هي المفاهيم التي ترتكز عليها كل من سياسات التشغيل والتنمية المحلية؟
- ما هي أبرز أجهزة دعم التشغيل في الجزائر ؟
- ما هو دور أجهزة دعم التشغيل في الجزائر بالتنمية المحلية ؟

فرضيات الدراسة

وللإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيقا لهدف الدراسة ارتأينا الاستعانة بمجموعة من الفرضيات و التي تكمن في :

- أجهزة دعم التشغيل لها أثر فعال في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.
- تحقيق التنمية المحلية مرهون بمدى نجاح أجهزة دعم التشغيل في خلق فرص العمل.
- تجمع بين سياسة التشغيل والتنمية المحلية علاقة تكاملية من خلال تأثير أحدهما على الآخر.

أسباب اختيار الموضوع

لقد كان اختيارنا لهذا الموضوع نابعا من انشغالنا الكبير به ، كون التشغيل في الجزائر يعتبر مسألة جوهرية تبقى مطروحة، على اعتبار أن العنصر البشري هو محرك الرئيسي للتنمية في أي بلد، إضافة على تسليط الضوء على اهتمام الدولة بقطاع التشغيل وما توليه من رعاية واهتمام من خلال مختلف الأجهزة، وكذا لاعتبارات أخرى نذكر منها :

- نظرا لنقص الدراسات المتعلقة بدور أجهزة دعم التشغيل في تحقيق التنمية المحلية.
- موضوع أجهزة دعم التشغيل والتنمية المحلية يبين كل النواحي الحياتية وكذا الواقع الذي نعيش فيه.
- إفادة الشباب وإحاطتهم بالمعلومات عن مختلف أجهزة دعم التشغيل وكيفية تسييرها.

أهمية الدراسة

- التعريف بأجهزة دعم التشغيل المستحدثة والتنمية المحلية من خلال إبراز المفاهيم المتعلقة بالتنمية المحلية وكذا أجهزة دعم التشغيل في الجزائر.
- إظهار الدور الذي تلعبه الأجهزة في التخفيف من حدة البطالة.
- موضوع التنمية المحلية من المواضيع التي تحتل مركزا هاما في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية وغيرها.

أهداف الدراسة

من بين الأهداف المراد الوصول إليها من خلال الدراسة ما يلي:

الأهداف العلمية:وتتمثل في:

- معرفة مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية المحلية وسياسات التشغيل والتعرف على واقعها.
- تزويد المكتبة الجامعية ببحث علمي يبين مدى تأثير أجهزة التشغيل على التنمية المحلية.

الأهداف العملية : تتمثل في محاولة التعرف على أهم الأجهزة والسياسات التشغيلية في الجزائر ومدى تأثير هذه السياسات في التخفيف من أعباء التنمية المحلية، وكذا أهم الرهانات للأجهزة التشغيلية التي تهدف من ورائها إلى دفع عجلة التنمية المحلية.

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في الحدود المكانية و الزمانية :

- **الحدود المكانية:**يقتصر موضوع الدراسة على معالجة أجهزة دعم التشغيل ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر .

- **الحدود الزمانية:** لقد كان اختيارنا لهذا الموضوع نابعا من انشغالنا الكبير به، كون أن مشكل التشغيل لا يزال مطروحا، كما أننا حاولنا من خلال دراستنا إبراز واقع سياسة التشغيل في الجزائر، وذلك من خلال التعرض لمختلف الأجهزة المسؤولة عن تطبيق برامج التشغيل، في حين تم دراسة إحصائية لبعض الأجهزة على فترات مختلفة من سنة 2010 إلى سنة 2017، وفي بعض الأحيان لا نستطيع التقيد بمدة معينة بسبب غياب المعلومات أو لأسباب أخرى.

منهج الدراسة:

لأجل الإلمام بمختلف المفاهيم المتعلقة بأجهزة دعم التشغيل وكذا التنمية المحلية ارتأينا إلى اعتماد المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأكثر تلائما وتوافقا مع هذه الدراسة، وهذا من خلال التعرف على المفاهيم الخاصة بالتشغيل والتنمية المحلية.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة ما يلي :

- نقص المراجع الخاصة بالتنمية المحلية.
- صعوبة الإلمام بأجهزة دعم التشغيل ودورها في التنمية المحلية نظرا لتشعبها وتشابهها.
- صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات الدقيقة للدراسة.

الدراسات السابقة:

لا يخفى على أحد أن البحث العلمي عملية مستمرة لا تنتهي فالدراسات السابقة التي عالجت موضوع أجهزة دعم التشغيل والتنمية المحلية تناولته من زوايا معينة وأبقت الباب مفتوح للمستجدات الحاصلة ومن بين هذه الدراسات نذكر :

الدراسة الأولى: مذكرة الطالب "**خنفري خيضر**" : بعنوان : " **التمويل المحلي والتنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق** " أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، (2011/2010).

تهدف هذه الدراسة إلى نشر مختلف المفاهيم التي تتعلق بموضوع التنمية المحلية والتمويل المحلي من خلال الإجابة على الإشكالية التالية :هل يمثل نظام تمويل التنمية المحلية الحالي نظاما فعالا، أم يجب تجديده ؟ وفي هذه الحالة ما هي الإستراتيجية المثلى التي ينبغي إتباعها من أجل تجديد نظام تمويل التنمية المحلية ؟ وتوصل إلى أن الجماعات المحلية تعاني عجز في مواردها المالية بما في ذلك ولاية بومرداس مما يؤثر على تحقيق التنمية المحلية وعلى استقلاليتها على الحكومة المركزية.

الدراسة الثانية : مذكرة الطالب " **شباح رشيد** " : بعنوان : " **ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر** " رسالة الماجيستير، جامعة تلمسان، (2012/2011).

حيث ركز على جوانب التشغيل وحصرها في الجانب المالي أي الميزانية، حيث توصل بأن التشغيل في الجزائر مشكله الوحيد الجانب المالي، وهذا فيما يخص تطوير هذا القطاع، لكن هذا الأمر لا يمكن اعتباره الجانب الوحيد من أجل إنجاح سياسة التشغيل، بل هناك جوانب أخرى تتمثل في الإستراتيجيات والسياسات الناجعة والمدروسة الكفيلة للنهوض بهذا القطاع.

هيكل الدراسة

للإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفردية المطروحة، عمدنا إلى تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول.

الفصل الأول: تم تخصيصه لدراسة الإطار النظري للتنمية المحلية حيث تم التطرق إلى ما هي التنمية المحلية من خلال عرض لمختلف المفاهيم الخاصة بها وأهم الأسس الخاصة بالتنمية المحلية وكذا مصادر تمويل والمعوقات والمشاكل التي تؤثر عليها.

أما **الفصل الثاني**: تم التطرق إلى ماهية سياسة التشغيل من خلال عرض مختلف المفاهيم، وأهدافها وأنواعها وأفاق ونتائج سياسة التشغيل في الجزائر، وكذا دراسة أهم الأجهزة المعتمدة للتخفيف من البطالة.

أما **الفصل الثالث**: فقد تناولنا فيه تقييم أجهزة دعم التشغيل ودورها في تحقيق التنمية المحلية، وكذا ومدى مساهمة الأجهزة في دفع عجلة التنمية، ثم التطرق إلى التجربة التونسية والماليزية والجزائرية في مجال التشغيل.

الفصل الأول

الإطار النظري للتنمية المحلية

- المبحث الأول :مفاهيم عامة حول التنمية المحلية
- المبحث الثاني : أسس التنمية المحلية
- المبحث الثالث: تمويل التنمية المحلية والمعوقات والمشاكل التي تؤثر عليها

تمهيد

يشغل مفهوم التنمية المحلية أذهان كثير من الإداريين والباحثين بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولكن إذا كان هؤلاء اختلفوا في إعطاء تعريف موحد لهذا الموضوع، فإن اهتمامهم بعملية التنمية المحلية لم يخرج عن إطار التفكير في قضاياهم الاجتماعية، ومن هذا فإن هذا الفصل يهدف إلى دراسة أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية المحلية إذ أنها تعتبر إحدى مظاهر البعد السوسيولوجي لحركة التنمية الشاملة، فالتنمية قضية باتت على المستوى المحلي تشكل موقعا مهما في مجموع الأبحاث والدراسات الأكاديمية، سواء ما تعلق منها بالعلوم السياسية أو الاقتصادية .

نظرا لما تحمله من أهمية بالغة مرتبطة أساسا بتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمواطنين المحليين وإدماجهم في منظومة التنمية الشاملة.

حيث يتدرج تحت هذا الفصل ما يلي :

- مفاهيم عامة حول التنمية المحلية.
- أسس التنمية المحلية.
- تمويل التنمية المحلية والمعوقات والمشاكل التي تؤثر عليها.

المبحث الأول :مفاهيم عامة حول التنمية المحلية

يحتل موضوع التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة مركزا هاما في الدراسات الاجتماعية والسياسية والبرامج الحكومية والمنظمات الدولية، وكذا تحظى باهتمام متزايد من العديد من الباحثين وفي العديد من البلدان.

و في هذا الإطار سوف نحاول التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية المحلية.

المطلب الأول :تعريف التنمية المحلية ونظرياتها

أولا :التنمية المحلية ومفاهيمها

قبل التطرق لمفهوم التنمية المحلية لابد من التطرق الى مفهوم التنمية والمحلية لتأسيس رؤية متكاملة حول المفهوم ولا بد من عرض مختلف الخصائص التي تتميز بها.

التنمية: هي عملية واعية ومخططة تستهدف تطوير كل نواحي الحياة قصد الارتقاء بمستوى معيشة للمواطنين وتحقيق تطلعاتهم ومسايرة متغيرات العصر وتحدياته، وتتخذ مشاريع التنمية منحنى شموليا ينطلق من المستوى المحلي ليتسع عبر كافة ربوع الوطن، ولنجاحها على المستوى الوطني لا بد من تحقيق التنمية على المستوى المحلي[1].

المحلية: مصطلح المحلية تعني المجال الترابي الأقرب للسكان أو الإطار الجغرافي الأصغر الذي تعيش فيه جماعة من السكان، هذا الإطار الجغرافي يمكن أن يكون الوحدات المجالية الناتجة عن التقسيم الإداري، كالجماعات المحلية والدوائر والمقاطعات والبلديات والذي يمكن أن لا يعطي اهتماما كبيرا للخصوصيات الجغرافية (البشرية، الطبيعية)، ويمكن أن يكون عبارة عن المجال المعيشي المرتبط بالهوية الجماعية لساكنيه كالقبيلة والعشيرة[2].

- **التنمية لغة:** هي النمو و ارتقاع الشيء من مكان إلى آخر.
- **التنمية اصطلاحا:** هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن من الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية.

و هناك تعار يف أخرى للتنمية :

---

[1]- محمد خيثر، جمال صادفي ، تحديات التنمية المحلية في ظل تراجع إعانات الحكومة المالية المخصصة للولايات والبلديات في الجزائر ، ***مجلة نماء الإقتصاد والتجارة*** ، عدد خاص ، المجلد رقم (02): أفريل 2018 ، ص:218.

[2]- محمد خيثر، جمال صادفي ، نفس المرجع السابق ، ص:218.

تعريف هيئة الأمم المتحدة : هي مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية وتساهم في تقدم البلاد[1].

ولقد ظهر أول استخدام لمعنى التنمية في بريطانيا سنة 1944 في تقرير اللجنة الاستشارية للتعليم تحت اسم – التربية الجماهيرية- غير أن هذا المصطلح لم يقبل من جانب السياسيين الذين اعتبروا مفهوم الجماهير من المصطلحات الماركسية ، فتم استبداله بمصطلح –تنمية المجتمع-.

و صدر أول تعريف للدوائر الاستعمارية البريطانية في مؤتمر كامبريدج الصيفي المقام حول الإدارة الإفريقية سنة 1948 بوصفها حركة تستهدف تحقيق حياة أحسن للمجتمع المحلي نفسه من خلال المشاركة الإيجابية للأهالي، والتنمية هي تغيير في نمط الحياة التقليدية وهي بذلك ضرب من التغيير الحضاري.

و**كتعريف شامل للتنمية:** هي عملية تستهدف النهوض بالمجتمع إلى وضع أفضل مما هو عليه في كافة جوانب النشاط الإنساني و الاجتماعي و الاقتصادي والثقافي و السياسي ، قصد تحقيق حياة الفرد والمجتمع في هذه المجالات.

تعريف التنمية المحلية وخصائصها:

تحظى التنمية المحلية في وقتنا الراهن باهتمام كبير وواسع في جميع الأوساط، لما تتضمنه من أبعاد متعددة، ومع ازدياد الاهتمام بالمجتمع المحلي للتنمية المحلية ظهرت عدة تعاريف مختلفة وهذه لاتسامها بمجموعة من الخصائص.

تعريف التنمية المحلية :

01- تعرف على أنها عبارة عن عملية يتم من خلالها الدمج بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية على مستوى المحليات من خلال استغلال الموارد المالية والبشرية والطبيعية المتاحة على مستوى المحليات بغية التوصل إلى تلبية وتحقيق الاحتياجات والمتطلبات الجماهيرية من أجل الوصول إلى أعلى مستويات الرفاهية لتلك المجتمعات[2].

---

[1]- *محمد خشمون ، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية** ، رسالة الدكتوراه ، كلية العلوم الإنسانية والعلومالإجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، (2011/2010) ، ص:20.*

[2]–*السبتي وسيلة ، **تمويل التنمية المحلية في لإطار صندوق الجنوب(دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة)** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، (2005/2004) ، ص:70.*

02- تعرف بأنها[1]العملية التي يتم بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للإرتقاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.

03- هي أسلوب للعمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية حيث يهدف هذا الأسلوب إلى إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل عن طريق إثارة الوعي بالبيئة المحلية[2].

04- كما يرى الدكتور فاروق زكي في كتابه تنمية المجتمع في الدول النامية بأن التنمية المحلية هي "تلك العمليات التي توجد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما :

– مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية"[3].

و**كتعريف شامل للتنمية المحلية** يمكن القول : "بأن التنمية المحلية هي هدف أساسي للإدارات والمؤسسات العمومية المحلية تهدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المحلية وتقديم الخدمات العمومية وتلبية الحاجات العامة على المستوى المحلي بطريقة إيجابية[4].

---

[1]– بويكسي رقيق رشيد ، ***إشكالية العقارات الإقتصادية وأثرها على التنمية المحلية(دراسة حالة ولاية تلمسان)*** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، (2006/2005) ، ص:61.

[2]– نعمان منذر وردي ألوسي ، ***الدور المعدل للحكم الرشيد في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة*** ، أطروحة الدكتوراه ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2019 ، ص:14.

[3]– حسين عبد القادر ، ***الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية*** ، رسالة ماجيستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، (2012/2011) ، ص:54.

[4]– حسين عبد القادر ، نفس المرجع السابق ، ص:54.

خصائص التنمية المحلية:

تتميز التنمية المحلية بمجموعة من الخصائص يمكن حصرها وإنجازها في[1]:

– **تعتبر التنمية المحلية عملية شاملة:**فهي تشمل كافة مكونات المجتمع ولا تلغي وجود أي عنصر من عناصرها.

– **تساهم التنمية المحلية في تطوير المجتمع:**تعتمد على مجموعة من الإستراتيجيات والخطط التي تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية والتعليمية في المجتمع.

– **تهدف التنمية المحلية إلى الاستفادة من كافة الموارد:** حيث تسعى إلى جعل الموارد الأولية وسيلة من الوسائل التي توفر الكفاية الذاتية لأفراد المجتمع، وتحول جزءا منها ليصبح من أجزاء التجارة المحلية والخارجية ليعود بالفائدة على المجتمع كاملا.

– **تسعى لتوفير كافة الخدمات الأساسية للأفراد:** من وسائل نقل، ومؤسسات تعليمية، وقطاعات عامة وغيرها.

ثانيا :نظريا ت التنمية المحلية:

تشغل قضية التنمية على المستوى المحلي موقفا هاما في أبحاث العلوم الاجتماعية، حيث احتكرت التفكير في قضية التنمية الاقتصادية عقب الحرب العالمية الثانية تلك التيارات المستمدة من علم الاقتصاد السياسي دون إدماج البعد الاجتماعي المحلي(التنمية المحلية) بعمقه الكامل في عملية التخطيط ومنظومة القوى الإنتاجية مع غياب كامل لدور القوى الاجتماعية ولحركيتها الخاصة على مستويات اللامركزية والمحلية في أوائل الثمانينات وكانت الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد، حيث برزت مفاهيم جديدة كالحاجات الأساسية وإشباع الحاجات الاجتماعية كمحور جديد للعملية التنموية، كما مضت المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية)تعالج الديون وتعيد هيكلة الاقتصاديات الناشئة ببرامج التكييف الهيكلي، وهكذا لم تعد قضية التنمية هي الأساس ولكن تحقيق قدر من التقدم عن طريق مكافحة الفقر والتنمية البشرية وهنا أثرت أدوار الجماعات المحلية وإمكانية تحقيق التنمية على مستواها أي الاهتمام بالبعد الإقليمي والمحلي.

وفي ما يلي نتطرق إلى أهم النظريات التي تناولت التنمية المحلية :

[1]- *أحمد قداري، سعيدة طيب ، إستراتيجية إستغلال تقنية الطاقة الشمسية في الإنارة العمومية كدعامة مستقبلية للتنمية المحلية ، **ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهانات التمويل الذاتي** ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 08 ماي 45 ، قالمة ، (2018) ، أيام 06 و07 نوفمبر ، ص:03.*

* **نظرية أقطاب النمو**: يمثلها كل من فرانسوا بيرو، بودفيل، هرشمان وغيرهم وقد قام بصياغة هذه النظرية في صورتها الأولى فرانسوا بيرو 1956م وتقوم هذه النظرية على أساس الفضاء المتعدد والذي يعرفه بيرو بأنه فضاء غير متجانس حيث تتكامل أجزاءه فيما بينها، وتقوم بينه وبين الأقطاب المسيطرة تبادل اكبر من المناطق القريبة.

حيث يرى أن التنمية لا تظهر في كل مكان في نفس الوقت إذ أنها تتجسد فوق نقاط أو أقطاب معينة للتنمية بكثافات متباينة، وتكون لها أثار متفاوتة على الاقتصاد ككل[1].

* **نظرية المقاطعة الصناعية :** تعود هذه النظرية في بدايتها إلى الأعمال التي قدمها ألفريد مارشال الذي كان أول من تحدث عن التجمعات التي تنشأ من تركز مجموعة من المؤسسات تنشط في نفس المجال في منطقة واحدة والتي أطلق عليها اسم (مقاطعة صناعية)[2].

* **نظرية التنمية من تحت:** هذه النظرية تركز على فكرة تنظيم الاقتصاد من طرف أعضاء المجموعة المحلية، وظهرت هذه النظرية في بداية السبعينيات، وقد تميزت هذه الفترة بعدة تحولات مست الاقتصاد العالمي أهمها ارتفاع الأسعار، وتكاليف النقل، وانخفاض المالية العمومية، مما طرح أفكار جديدة وبدائل تمثلت في البحث عن التنمية تنطلق من الأسفل نحو الأعلى خصوصا بعد التحولات التي مست المجتمعات واهتماماتها أكثر بالجوانب الاجتماعية والتبعية ومطالبة المجتمعات المحلية بمساهمة اكبر في القرارات التي تمس حياتهم، حيث يقول **لويس قريقو**"حسب هذه النظرية بأن التنمية المحلية بأنها تعبير عن تضامن محلي، هذا التضامن يخلق علاقات اجتماعية جديدة ويظهر إرادة سكان منطقة معينة لتمليك الثروات المحلية والذي يخلق بدوره تنمية اقتصادية[3].

* **نظرية القاعدة الاقتصادية**: تعتمد هذه النظرية على فكرة الصادرات كأساس لتنمية المناطق ، فحسب هذه النظرية أن مستوى الإنتاج والتشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير والذي يتحدد بدوره بحسب الطلب الخارجي، وفي هذا المجال يقول كلود لكور النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناصب شغل والذي يخلق مداخيل، وهذه الأخيرة تأتي من خلال النشاطات المتميزة، وهذه النشاطات تؤدي

---

[1]- عكاشة نوال ، ***أثر الفساد على التنمية المحلية في الجزائر(دراسة حالة بلدية عين بو يحي(2012-2015)*** ، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، جوان 2015 ، ص:47.

[2]- خنفري خيضر ، ***تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق*** ، أطروحة الدكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، (2010-2011) ، ص:16.

[3]- بوتاقة عبد الحق، العايب عبد الهادي ، ***ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الإقتصادية المحلية (دراسة مشروع المخطط الخماسي الثاني(2010-2014)*** ، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، (2016/2015) ، ص:41.

للتصدير الذي يؤمن مداخيل من الخارج، هذه المداخيل تسمح بتوفير مختلف الحاجيات المحلية وكذا توسيع النمو[1].

* **نظرية الوسط المجدد:** يرأسها فيليب إيدلو والتي تعتبر الإقليم هو الوسط المجدد والمنشئ لكل الأنشطة، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية المحلية هي نتاج تطور متسلسل ومتجدد على إقليم معين، أي أن التنمية لا يمكن أن تحدث إلا بوجود وسط، هذا الوسط هو الإقليم الذي فيه عناصر وعوامل قادرة على استيعاب مختلف المعارف والتأقلم مع الوسط وبالتالي يعتبر الوسط (الإقليم) حسب هذه النظرية المكان الأفضل لإحداث التنمية[2].

[1]- عكاشة نوال، ***أثر الفساد على التنمية المحلية في الجزائر(دراسة حالة بلدية عين بو يحي(2012-2015))*** ، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، جوان 2015 ، ص:47.

[2]- خنفري خيضر، نفس المرجع السابق ، ص:16.

المطلب الثاني :مبادئ التنمية المحلية وركائزها:

أولا :مبادئ التنمية المحلية : وقد شملت أربعة مبادئ وهي:

1- مبدأ الشمولية : ويعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية، والشمول يعني شمول التنمية المحلية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية، بحيث تغطي المشاريع والبرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك وتحقيق العدالة والتكافؤ والفرص وإرضاء المواطنين[1].

2- **مبدأ التكامل**: ويعني التكامل أيضا تكامل بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري، بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية محلية ريفية دون تنمية محلية حضرية والعكس، ولقد أكتشف العاملون في مجال تنمية المجتمع أن هناك علاقة عضوية بين الريف والحضر، ويعني التكامل هو تكامل في مشاريع تنمية المجتمع المحلي التعليمية، فمثلا يتم إنشاء مدارس تبدأ من التعليم الأساسي حتى التعليم الثانوي، أو في المجال الصناعي يتم عمل مصانع للمنتجات الريفية لمحاصيل يتم توزيعها في المجتمع من الزراعة حتى الإنتاج مثل تصنيع الفواكه والخضر[2].

3- **مبدأ التنسيق**: يهدف هذا المبدأ إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنح ازدواجية الخدمة أو تضاربها وتداخلها مما يهدر الجهود وزيادة التكاليف[3].

4- **مبدأ التوازن**: يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها، فمثلا في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها بوزن أكبر على ما عداها من القضايا والاهتمامات، مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي أساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى بمثابة فرع منها[4].

---

[1]- شامي فارس، ديلمي أمال ، ***دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية(دراسة حالة مؤسسة أكرم للإستثمار لصناعة البلاط-مقرة-المسيلة*** ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، (2017/2016) ، ص:10.

[2]- عادل بونقاب، ***سياسات التنمية المحلية والحضرية ومؤشرات قياسها في مجال تنفيذ الاجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر*** ، رسالة الماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، (2011/2010) ، ص:10.

[3]- الحسين بحري، هادية دريهم ، ***السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التنمية المحلية(دراسة حالة بلدية الوادي2009/2015*** ، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، ص:31.

[4]- الحسين بحري، هادية دريهم ، نفس المرجع السابق ، ص:31.

ثانيا :ركائز التنمية المحلية

تتخلص ركائز التنمية المحلية في ما يلي :

1- المشاركة الشعبية : وهي إسهام أفراد المجتمع المحلي تطوعا واختيارا في أعمال التنمية حيث تعبر عن احتياجاتها الفعلية وتوجيه الجهود الحكومية نحو المشروعات التنمية الضرورية، وذلك باعتبار التنمية المحلية العملية التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية والعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي[1].

- كما أنه تم تعريفها على أنها تلك المشاركة القائمة على الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، ومشاركة من الأفراد والجماعات والقيادات في كل ما يتصل بالحياة في المجتمع المحلي، وفي كل ما يتعلق بتنمية موارد الناس الاجتماعية والاقتصادية والفكرية بوجه خاص.

2- الإدارة المحلية : تختار الدول دائما الأسلوب الأمثل في التنظيم الإداري لأقاليمها بغية الاستجابة لمتطلبات شعبها، حيث يعرفها العديد من المفكرين أهمها :

-الإدارة المحلية هي شكل من أشكال التنظيم المحلي، يتم بموجبه توزيع المهام الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة ومستقلة، تؤدي وظيفتها تحت إشراف الحكومة المركزية ورقابتها، بمعنى هي أداة تنفيذية على المستوى المحلي تابعة للحكومة المركزية، كما يعرفها الباحث **فؤاد العطار** في كتابه مبادئ في القانون الإداري على " أنها توزيع للوظائف الإدارية ورقابتها هذا يعني أن الحكومة تفوض بين صلاحيات الإدارة المحلية من اجل العمل والاستمرارية ".

فالإدارة المحلية تنشأ وفق قوانين دستورية أو وفق دساتير تتطلب عادة إجراءات معقدة لبعثها، فهي تعكس مدى قدرة النظام على تأقلم مع معطيات والتطورات التي تحصل على المستوى الإداري، وما مدى قدرة الدولة على تجسيد اللامركزية التي تساهم في تنفيذ سياسات، كما أنها تعكس صورة وجود اللامركزية الإدارية للتنمية المحلية من خلال الجماعات المحلية[2].

---

[1]- *كمال بودانة ، **أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية (دراسة ميدانيةببلدية حاسي بحبح)-الجلفة** ، مذكرة الماجيستر ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، (2014/2013) ، ص:78.*

[2]- *تيرس فاطمة ، **دور القيادة الإدارية في صنع وتنفيذ سياسات التنمية المحلية:بين الطرح النظري والواقع العلمي(دراسة حالة ولاية عين الدفلى)** ، شهادة ماستر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، عين الدفلى ، (2015/2014) ، ص:39.*

3- التخطيط المحلي[1]: يهتم التخطيط المحلي بقوة علاقة الأهداف بالقرارات الجماعية ويسعى إلى الشمولية في السياسة والبرمجة حسب الباحث وا ترسون " على أنه تنظيم واعي مستمر يستخدم لاختيار أحسن السبل المتوافرة لتحقيق غايات وأهداف معينة، أما التخطيط المحلي فهو عبارة عن تأطير المجهودات وهو بمثابة الإطار المعزز للخدمات النفع العام حيث يحدد خصائص المستقبل للمجتمع المحلي في مدينة معينة ويعزز من حسن المكان في خلق فرص العمل المنتج والتخطيط للتطوير واستخدمت الأراضي لتحقيق الإدماج الاجتماعي لجميع الشرائح في المجتمع المحلي والمناطق الأقل نمو من خلال تنفيذ تنمية متوازنة، فالتخطيط المحلي يعدل على التوظيف الأمثل للموارد المحلية.

و تحقيق أفضل العوائد وزيادة معدلات الاعتماد على الذات والابتعاد التدريجي على الإشكال على المركز، وزيادة فرص النمو وتحسين الإنتاجية وخلق مواطن العمل والاستفادة من اقتصاديات الحجم والأثر المضاعف من خلال انفتاحه على المناطق المجاورة، فهو وسيلة التي يتم من خلالها الربط بين التنمية المكانية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البيئية ويضمن تحقيق التوازن الاقتصادي.

المطلب الثالث :مجالات التنمية المحلية وأهدافها

أولا :مجالات التنمية المحلية:

من خلال تعريفنا للتنمية المحلية بصفة عامة، تم المساس بكل جوانب المختلفة للحياة، وبالنظر إلى اتساع المجالات ونطاق التنمية كتخصص، ليصل إلى معظم العلوم الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذلك الإدارية، حيث تم طرح التنمية كمفهوم له روابط واتصالات قوية بالعلوم مما أدى إلى بروز العديد من المجالات التنموية التالية :

* **التنمية الاقتصادية:** على الرغم من تعدد التعريفات والتفسيرات حول هذا الموضوع، إلا أنه يمكن إعطاء تعريف مشترك وهو أن التنمية الاقتصادية : "هي تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سوية لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي، والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء والمهمشون[2].

---

[1]- تيرس فاطمة ، ***دور القيادة الإدارية في صنع وتنفيذ سياسات التنمية المحلية:بين طرح النظري والواقع العلمي(دراسة حالة ولاية عين الدفلى)*** ، شهادة ماستر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، عين الدفلى ، (2015/2014) ، ص:40.

[2]- ولد قادة سمير ، ***سياسة التشغيل وتأثيرها على التنمية المحلية*** ، شهادة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولاي طاهر ، سعيدة ، (2015/2014) ، ص:36 .

إن غاية التنمية هي رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي كما أن هذا النوع من التنمية والتي تهدف أساسا إلى وضع مخططات، يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية، سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي، وحتى المنشآت القاعدية بما يسمح لاحقا بتحقيق توازن يمكنها من توفير منتجات اقتصادية تلبي بها حاجات أفرادها، ومن تم فقد جاءت التنمية الاقتصادية بأطروحات مختلفة معينة على أساس المنهجية العلمية من أجل إسعاد الإنسان وتحقيق رخائه المادي.

* **التنمية السياسية**[1]: تسمح التنمية باستقرار النظام السياسي وذلك حينما تسمح للمواطنين باختيار من يمثلوهم، وتهدف التنمية السياسية إلى استهداف نظام سياسي متطور يتوافق مع الواقع الثقافي والاجتماعي للمواطنين، إن التنمية السياسية تمثل استجابة للنظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية و الدولية، ولاسيما استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة، والمشاركة في توزيع الأدوار ولا تكون التنمية السياسية إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا الأخير لا يتم إلا إذا توفر فيه الشكل أو الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار النخب أو أعضاء البرلمان...الخ.
ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية.

* **التنمية الإدارية** : تعرف على أنها العملية التي يتم بواسطتها تحسين قدرات ومهارات الأفراد المسئولين عن إدارة المنظمة، وتهدف التنمية الإدارية إلى إزالة مظاهر الخلل بالإضافة إلى تحسين فعالية التنظيمات وتطويرها بناءا على خطة واضحة ومدروسة، حيث ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته، كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والإنجازات، كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل، ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية الاقتصادية[2].

---

[1]- بوعنان مختارية ، ***نظام اللامركزية الإدارية ودورها في التنمية المحلية في ظل قانون الولاية12/07 وقانون البلدية11/10***"، شهادة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الدكتور طاهر مولاي ، سعيدة ، (2019/2018) ، ص:21 ، ص:22.

[2]- نوال بوكعباش ، ***تأثير الموارد البشرية على تنمية الإدارة المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية جيجل*** ، شهادة الماجيستير ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر3 ، (2011/2010) ، ص:28.

* **التنمية الاجتماعية[1]**: يقصد بها الإرتقاع في الجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد على تحسين المستويات المعيشية والإرتقاع بها وزيادة رفاهية الأفراد، حيث تعرف التنمية الاجتماعية بأنها مجموعة من الإجراءات والسياسات وتدابير معتمدة موجهة لتغيير بنيات وهيكل الاقتصاد القومي لتحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع.

و قد أشار عبد الوهاب في تعريفه للتنمية الاجتماعية: "إلى أنها وسائل لتغيير الواقع الاجتماعي عما هو عليه الآن، وذلك في اتجاه محدد وهو المجتمع الصناعي الحديث، وينظر إليها من خلال:

- أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير؛
- العمل على زيادة الدخل؛
- خلق مجتمع صناعي متطور؛

ثانيا: أهداف التنمية المحلية:

ترمي التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة مترابطة من الأغراض التي تساهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة مناطق الدولة ويتسم الهدف العام للتنمية المحلية بالمسؤولية وتعدد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية والبيئية وغيرها، ويمكن تلخيص أهم أهداف فيما يلي[2]:

* توفير الخدمات العامة الأساسية في مختلف المدن والقرى والمناطق التي يشملها إقليم الدولة عموما ويتضمن ذلك كافة أنواع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والتنظيمية والزراعية والاتصالات والمياه والكهرباء والطرق وغيرها.

* تشجيع المشاركة الشعبية والمبادرات الفردية والجماعية من مختلف المناطق وفي المجالات التنموية بكافة أبعادها ومستوياتها المحلية والقومية، إن الاهتمام بموضوع التنمية المحلية بشكل دافعا للتعاون والتنسيق بين كافة الجهود المتاحة محليا ومركزيا.

* تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها وإنجازها.

* استثمار الإمكانات البشرية والمادية المحلية بما في ذلك من موارد مالية ومائية وسياحية وطاقات بشرية وغيرها من الإمكانات التي يمكن تفعيلها في المجالات التنموية الشاملة.

---

[1]- محلابي علي ، ***مصادر تمويل الجماعات ودورها في تحقيق التنمية المحلية(دراسة حالة بلدية المعمورة ولاية البويرة***، شهادة ماستر ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة ، (2018/2017) ، ص:27 .

[2]- عكاشة نوال ، ***أثر الفساد على التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة بلدية عين بويجي(2012-2015)*** ، مذكرة ماستر ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ، عين الدفلى ، جوان 2015 ، ص:49 ، ص:50.

* جذب الاستثمارات الوطنية والخارجية اللازمة للتنمية المحلية من خلال التنسيق والاتصالات مع الجهات المعنية وتعريفها بالفرص والاحتياجات المحلية.

* تعزيز التعاون بين المحليات من جهة، وبين الجهات المركزية من ناحية ثانية، حيث أن الهيئات والأفراد والجهات المحلية المختلفة يمكن أن تشترك في كثير المشاريع المناسبة للظروف المحلية ويمكن أن يتم مثل هذا التعاون المحلي في إطار التنسيق والتعاون والدعم المركزي.

* شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.

* التوازن والعدالة في توزيع الأعباء والمكاسب التنموية بين مختلف المناطق في الدولة حيث أن الترابط بين التنمية المحلية، الإقليمية والقومية يحقق درجة عالية من التوازن والعدالة في تحمل أعباء التنمية ومسؤولياتها بالإضافة إلى الملائمة من ثمار الجهود التنموية وانعكاساتها على مختلف الأطراف المحلية والقومية.

* المحافظة على الاستقرار والأمن المحلي بشكل مترابط مع إمكانيات الدفاع القومي من خلال تطوير المناطق المحلية وتوفير مقومات القوة والقدرة على مواجهة كافة المخاطر المحتملة[1].

[1]- *نوال بوكعباش ، نفس المرجع السابق ، ص:50.*

المبحث الثاني :أسس التنمية المحلية

المطلب الأول :أسس التنمية المحلية ومؤشرات قياسها

أولا :أسس التنمية المحلية[1]:

1- الأسس المالية: يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجباتها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية، ومن الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصاتها على وجه الأكمل، معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية، كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال والتخطيط المالي الجيد وكذا الرقابة المالية المستمرة.

و من الأسس المالية على تحقيق التنمية المحلية ما يلي :

*توفر نظام محاسبي كفؤ.

*تنظيم رشيد للمعلومات.

*تحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة.

2- الأسس البشرية : يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في نجاح التنمية المحلية، فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام للموارد وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة مشروعات، كما أنه هو الذي ينفذ هذه المشروعات ويتابعها ويعيد النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب.

لذالك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، باعتبار أن الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة.

3- الأسس التنظيمية:تتمثل الأسس التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار الإدارة المركزية مهمته بإدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية.

[1]- محمد خيثر، جمال صادفي ، تحديات التنمية المحلية في ظل تراجع إعانات الحكومة المالية المخصصة للولايات والبلديات في الجزائر ، ***مجلة النماء للإقتصاد والتجارة***، عدد خاص ، المجلد رقم :افريل 2018 ، ص:220.

ثانيا :مؤشرات قياس التنمية المحلية

في ظل المنهج التنموي الجديد تطورت هذه المؤشرات بعدما كانت مجرد قياسات اقتصادية، أصبحت شاملة لجميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية، لكن قبل التطرق لهذه المؤشرات، سوف نتطرق إلى تحديد مفهوم المؤشر الذي يعتبر عبارة عن مقياس يلخص معلومة تعبر عن ظاهرة أو مشكلة معينة كما يساعد صانع القرار على الإيجابية على أسئلة محددة يستفسر عنها.

ويعرف على أنه متغير كمي يتحدد بقيمة مطلقة أو معدل أو نسبة، ويستخدم للتعبير عن ظاهرة، فهو عبارة عن متغير يتم قياسه عن طريق أسلوب معين.

فمن خلال التعريفات التالية نستنتج جملة المميزات للمؤشر التي تزيد من درجة شفافيتها، وهي تتمثل في الدقة والوضوح والقدرة على التنبؤ به، بالإضافة إلى أن المؤشر حساسا هذا لإستجابة المتغيرات في حالة معينة، كذلك سهولة وهذا من خلال سهولة البيانات مع إمكانية قياسها.

فالتنمية المحلية هي عملية مكملة للتنمية المستدامة والتي تتم على مستوى جزئي من هذه الأخيرة، فمقياسها يخضع تقريبا لنفس مقياس التنمية المستدامة وهناك نوعين من المؤشرات، مؤشرات المصدر ومؤشرات النتيجة، وكلاهما يساهم في قياس التنمية المحلية وفي تقييم مدى تقدم الدول في مجال تحقيق التنمية بشكل حقيقي ، مما يساهم في بناء قرارات وإستراتيجيات اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية وهذا على المستوى المحلي مما يعكس صورة التنمية على المستوى الوطني.

1- مؤشرات المصدر:

تعتبر هذه المؤشرات تلك التي تقيس مستويات التغير في المبادئ الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، فهي تقيس نوعية الهواء والتغير في الموارد المائية ، وكذا التغير في استخدام موارد الطاقة والتغير التكنولوجي، كما لا ننسى التغير في رأس المال البشري و الإنفاق على الاستثمار الذي يساهم في رفع مستوى الموارد.

2- مؤشرات النتيجة:

هذه المؤشرات هي كل ما تنفقه الحكومة المحلية من الإنفاق ومعدلاته وتوزيع الدخل والصحة والتعليم والعمل وهذا المؤشر يمر بمراحل تتمثل في مرحلتين: الأولى تقوم بتحديد الجهات ذات العلاقة بعملية[1]التنمية المحلية وتحديد دور كل الجهات مع ذكر الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في ظل الأولويات، أما الثانية فيتم على مستواها اختيار المؤشرات التي تعكس العلاقة بين الأولويات والإستراتيجية المتبعة في تحقيق تنمية محلية في الدولة.

[1]- تيرس فاطمة ، نفس المرجع السابق ، ص:43 - 46.

فكل هذه المؤشرات تقدم جملة من المعلومات التي تساعد صانع القرار في التعامل مع المعلومات المتاحة من خلال هذه الأخيرة، كما أن هناك العديد من المحاولات جاءت لتطوير المؤشرات القياسية للتنمية المحلية بشكل دقيق، كما أن نجد أبرز تلك المحاولات كانت تلك التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة، حيث تم اقتراح 59 مؤشرا مصنفة في أربعة جوانب رئيسية، تتمثل في الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية، لكن هناك صعوبة في تطبيق كل هذه المؤشرات على التنمية المحلية، وفي محاولة هنا اكتفينا بالاعتماد على المؤشرات التالية الموضحة.

الشكل رقم (01): يبين المؤشرات الاجتماعية.

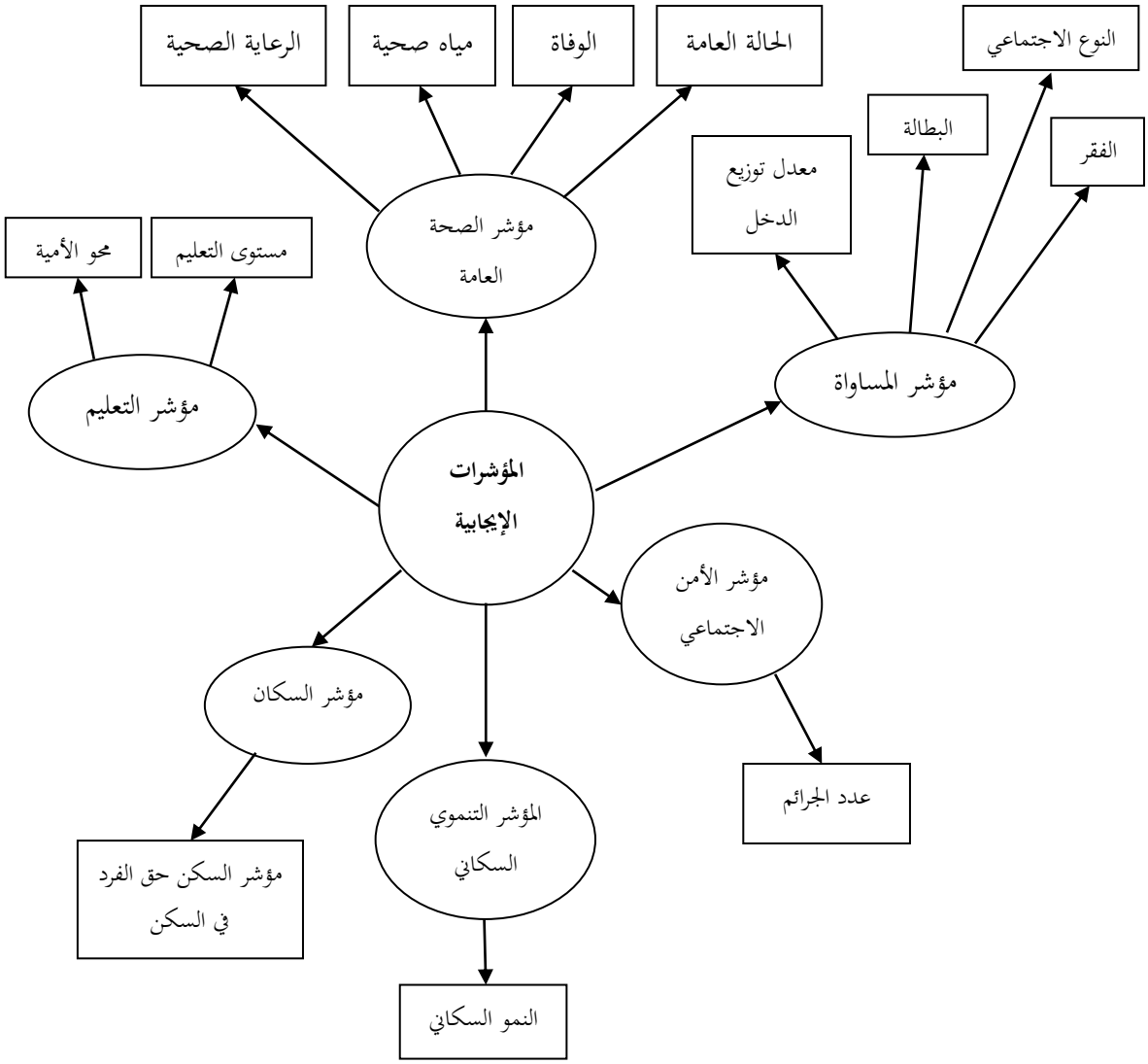

***المصدر** : تيرس فاطمة ، **دور القيادة الإدارية في صنع وتنفيذ سياسات التنمية المحلية:بين طرح النظري والواقع العلمي(دراسة حالة ولاية عين الدفلى)** ، شهادة ماستر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، عين الدفلى ، (2015/2014) ، ص:44.*

يبين لنا الشكل رقم (01) المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس الجانب الاجتماعي والتي يبينها من خلال ستة مؤشرات رئيسية تنتج عنها مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تعكس صورة التنمية المحلية. ودعم عليها من خلال تلك النتائج المحصلة من كل مؤشر قياسي.

الشكل رقم (02): يبين المؤشرات الاقتصادية

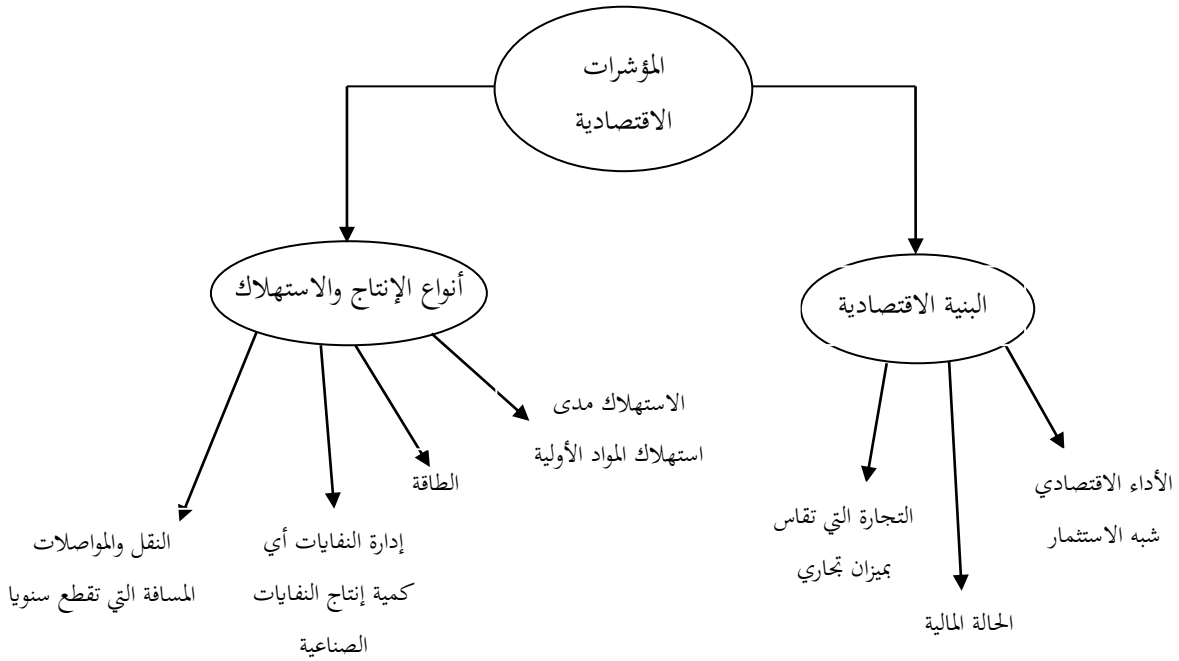

***المصدر** : تيرس فاطمة ، **دور القيادة الإدارية في صنع وتنفيذ سياسات التنمية المحلية:بين طرح النظري والواقع العلمي(دراسة حالة ولاية عين الدفلى)** ، شهادة ماستر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، عين الدفلى ، (2015/2014) ، ص:45.*

يبين الشكل رقم (02) مؤشرين لقياس التنمية المحلية كمؤشرات رئيسية بحيث لكل مؤشر جملة من المؤشرات التي تساعد في القياس التدريجي للتنمية المحلية حسب كل عنصر من تلك العناصر من الناحية الاقتصادية التي ترفع من المستوى المالي في حالة وجود تنمية محلية اقتصادية دقيقة.

أما مؤشرات البيئة فيمكن تلخيصها هو الآخر في هذا الشكل الموضح للمؤشرات تمكن من قياس التنمية المحلية التي أصبحت تهتم بالبيئة.

الشكل الرقم (03): يبين المؤشرات البيئية.

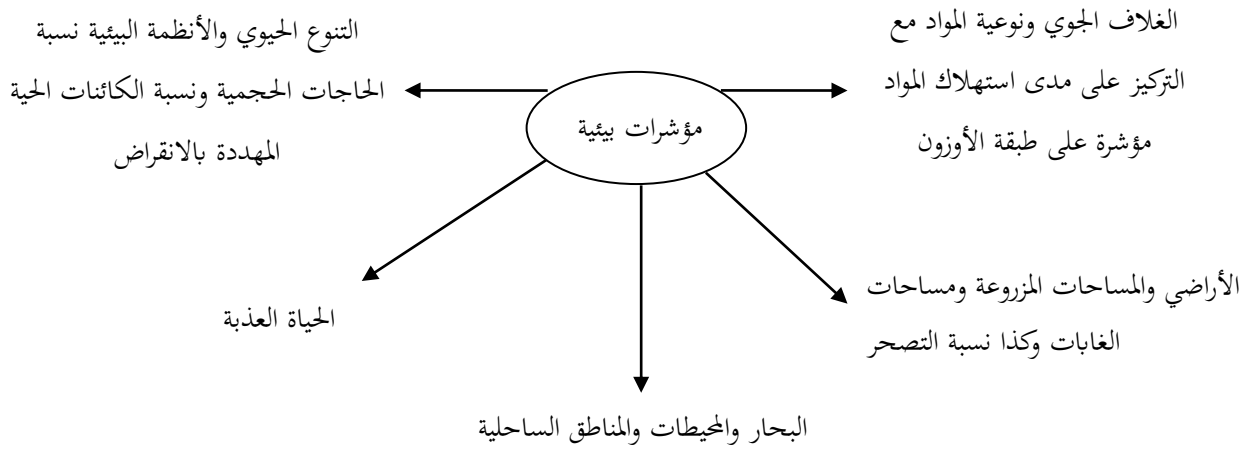

***المصدر** : تيرس فاطمة ، **دور القيادة الإدارية في صنع وتنفيذ سياسات التنمية المحلية:بين طرح النظري والواقع العلمي(دراسة حالة ولاية عين الدفلى)** ، شهادة ماستر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، عين الدفلى ، (2015/2014) ، ص:46.*

يوضح هذا الشكل أهم المؤشرات البيئية التي تساعد في تقييم وقياس التنمية المحلية من الجانب البيئي، الذي أصبح أمرا مهما وضروري للاهتمام به خاصة من ناحية النصح وكمية ونوعية الحياة التي هي ضرورية لكل فرد من أفراد المجتمع مع الاهتمام بالبحار والمحيطات والمناطق الساحلية التي تعكس وزن الصيد سنويا ونسبة السكان الذين يعيشون في السواحل.

المطلب الثاني :مقومات وفواعل التنمية المحلية

أولا :مقومات التنمية المحلية :

1-المقومات المالية : يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين، ويتوقف ذلك على حجم مواردها المالية، ومن الطبيعي فإنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل، معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية، كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال، وهذا بالتخطيط المالي الجيد، وكذا الرقابة المالية المستمرة.

كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد للمعلومات، وتحليل مالي سليم وموازنة محلية وقيم مالية دقيقة، إن توفرت هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية تامة[1].

2-المقومات البشرية[2]: يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية، لأنه هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما أنه هو الذي ينفذ هذه المشروعات، ويتابعها ويعيد النظر في ما يقابله من مشكلات ويضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب.

إن دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إلى زاويتين :

* الأولى :هو أنه غاية التنمية حيث أن هدف التنمية هو الإنسان.

* الثاني :أنه وسيلة تحقيق التنمية.

لذالك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية، من مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية، وهذا لا يتأتى إلا بفضل وضع إستراتيجية لتنمية الموارد البشرية، هذه الإستراتيجية يجب أن ترتكز على مجموعة من المحاور وهي:

أ- الرعاية الاجتماعية: وتشمل توفير شروط الحياة الكريمة، وهي في مجملها الشروط الأساسية لاستمرارية الحياة مثل : الغذاء والصحة، التعليم، النقل، السكن.....الخ.

---

[1]- خنفري خيضر ، ***تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق*** ، رسالة الدكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر3، (2011/2010) ، ص:25.

[2]- ولد قادة سمير ، نفس المرجع السابق ، ص:33.

ب- التأهيل الفني: ويتمثل في توفير المؤهلات العلمية والعملية التي تمكن الأفراد من مواكبة متطلبات التنمية، ويندرج في هذا الإطار عمليات التدريب، الإعلام الآلي، ونشر الوعي.

ج- المشاركة الجماعية أو الشعبية: وتعني إشراك المجتمع والمواطنين بشكل عام، بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية وتنفيذها وتقييمها، بمعنى تحقيق مفهوم المواطنة الذي يعني تحسيس المواطن بدوره وأهميته في المجتمع وفي العملية التنموية.

3- المقومات التنظيمية: تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام للإدارة إلى جوار مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية، وتعرف الإدارة المحلية بأنها " نقل أو تحويل سلطة إصدار القرارات الإدارية إلى مجالس منتخبة المعنيين " عموما فإن قيام الإدارة المحلية تفرضه جملة من الأسباب ومنها :

- التخفيف من أعباء موظفي الإدارة المركزية، واقتصارها على أعمال الإدارة المهمة.
- التنسيق فيما بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية لوضع الخطط والمشروعات التي تلائم حاجات السكان في مناطقهم، وحسب ظروفهم وتنفيذها في تلك المناطق.
- ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة وفعالية والحد من الروتين بتبسيط الإجراءات.
- استخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية، وتراعي الظروف والعوامل المحلية مما يدفع كفاءة العمل.
- زيادة قدرة الموظفين المحليين على الإبداع والابتكار.
- اكتساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عملية القرار
- توسيع مفهوم الرقابة الشعبية.

ثانيا: فواعل التنمية المحلية :

1- القطاع الحكومي[1]: يعد تدخل الدولة في تحقيق التنمية الاجتماعية من الموضوعات التي يزداد الاهتمام بها، جراء سياسات التحرر الاقتصادية، وازدياد دور القطاع الخاص، والاعتماد على آليات السوق، حيث تعكس هذه التطورات الاقتصادية تأثيرات هامة على التركيبة، وعلى العلاقة بين الطبقات والفئات المختلفة بحكم تأثيرها على شق توزيع الفرص والموارد في المجتمع.

و لقد ساد اعتقاد خاطئ لفترة وجيزة تمثل في أن عملية التحرر الاقتصادية سوف تؤدي إلى تقليص وانسحاب الدولة في الحياة الاقتصادية ، لترك جل التفاعلات الاقتصادية لآليات السوق وقوى العرض والطلب، بمعنى أن يكون دور الدولة هامشي ومحدود إلا أن هذا التصور سرعان ما أتضح قصوره وخصوصا في حالة الدول النامية، وأعيد النظر في دور الدولة في عمليات التنمية بحكم الدور الذي قامت به الدول تاريخيا في حياة تلك المجتمعات.

إذ يمكن اعتبار ما يحدث هو إعادة تحديد شكل العلاقة بين الدولة والاقتصاد، بحيث لا تكون الدولة هي المالك المباشر لأغلب الأصول الاقتصادية، بل تباشر مسؤولياتها من خلال مجموعة من السياسات المالية والنقدية، ونظم الحوافز التي تأخذها والتشريعات التي تعمل وفقا لها.

فالدولة هنا لا تعد منسحبة من الحياة الاقتصادية بل ممارسة لأدوارها بطرق آليات جديدة تضمن رقابتها على مجريات الأمور في المجتمع، باعتبارها محتملة المجتمع والمعبرة عن إدارة المواطنين، وتعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فالدولة تقوم برسم السياسات ووضع قواعد التنفيذ مع ترك النشاط نفسه للقطاعات الأخرى كالقطاع الخاص والمجتمع المدني، على اعتبارها سلطة قانونية وتنفيذية مؤهلة وقادرة على إجراء التغيرات الاجتماعية الضرورية لدعم التنمية[2].

---

[1]- عدة إيمان ، ***أثر القيادة الإدارية على التنمية المحلية دراسة حالة ولايةسعيدة1999-2016*** ، مذكرة ماستر ، كلية الحققو والعلوم السياسية ، جامعة الدكتور مولاي طاهر ، سعيدة ، ص:25.

[2]- عمروس يمينة، بليزيدية حورية ، ***التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة-بلدية سكيكدة*** ، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، (2015/2014) ، ص:27، ص:28.

2- المجتمع المدني: إن دور مؤسسات المجتمع المدني لا يقل شأنا عن دور القطاع الحكومي في مجال التنمية المحلية، لذلك أصبح المجتمع المدني شريكا أساسي وفعال إلى جانب الدولة وفواعل أخرى كالقطاع الخاص، حيث لا يمكن الاستغناء عن دوره المحوري في معالجة الكثير من المشاكل المجتمعية على المستوى المحلي، كالحد من ظاهرة الفقر، وتحسين مستويات الرفاه الاجتماعي والصحي والتعليمي[1].

ويقصد بالمجتمع المدني التنظيمات التطوعية الحرة التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة، وذلك بهدف تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأعضائها بالاعتماد على الأساليب السلمية، وفي إطار الالتزام بقيم التعددية والتسامح والتنافس السلمي.

فالمجتمع المدني أحد آليات تفعيل التنمية في بعدها الوطني والمحلي، فكلما زادت قوته وحضوره كلما زادت فرص نجاح هذه التنمية، فالمجتمع المدني هو أداة الأكثر فعالية في تحقيق الرقي والتقدم في الجانب الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق الديمقراطية، كونه قناة تواصل بين مطالب المواطنين واحتياجاتهم وبين الدولة ودرجة استجابتها للمطالب.

3- القطاع الخاص: تسعى العديد من الدول على تنمية القطاع الخاص المحلي، وتشجيع الخوصصة وبناء المؤسسات الاقتصادية الحرة، حيث يشمل القطاع الخاص كل المشاريع الخاصة غير مملوكة من الدولة في قطاع الصناعة وغيرها، كما يقوم بوظائف أخرى كالبيئة والنظافة وتهيئة الإقليم، حيث أن تحقيق التنمية المحلية يتطلب وضع إستراتيجية تقوم على الشراكة، ذلك لأنها بمثابة خريطة اقتصادية خاصة، وان القطاع الخاص يتميز بالقدرة على الابتكار والتجديد، وتقديم الخدمات بالصفة المطلوبة، فنمو القطاع العام منذ الاستقلال بصورة حصرية لم يمنع من تواجد نمو قطاع خاص محلي، خاصيته الأساسية هو تطوير ودعم التنمية تحت ظل الدولة وهياكلها الإدارية والاقتصادية[2].

إذ يعتبر القطاع الخاص إحدى الأعمدة الأساسية في شركاء التنمية، وبالتالي بدأ يظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية، رأس المال، أو المسؤولية العامة للقطاع الخاص، أي أن هذا الأخير لا يستهدف الربح فقط، وإنما هدفه تحقيق الاستقرار الاجتماعي الذي يهيئ له فرصة الحصول على ذلك الربح.

---

[1]- هوشات رؤوف ، ***حوكمة التنمية في الجزائردراسة حالة ولاية بومرداس*** ، أطروحة الدكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، جامعة باتنة01 ، باتنة ، ص:71، ص:72.

[2]- بلحاجي أمينة ، ***المواطنة ودورها في التنمية المحلية*** ، مكتبة علم الإجتماع ، socio books، ص:32.

المطلب الثالث :نماذج وبرامج التنمية المحلية

أولا :نماذج التنمية المحلية

يصنف المهتمون بقضايا التنمية المحلية أهم النماذج الإنمائية في ثلاث نماذج رئيسية هي :

1- النموذج التكاملي:

يتمثل هذا النموذج في البرامج التي تنطلق على المستوى المحلي، والتي تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وكذا تشمل كافة المناطق الجغرافية (ريف، مناطق حضرية، صحراوية)، أي أن النموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستوين القطاعي والجغرافي، والتي تحقق أيضا التنسيق والتعاون والجهود الإنتاجية الحكومية المخططة والجهود الشعبية المستشارة، ويقوم هذا النموذج على أساس استحداث وحدات إدارية تنظيمية جديدة، بغرض توفير مؤسسات تنمية داخل المجتمعات المحلية، والتي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الوظيفية القائمة على المستويات الإدارية.

و لنجاح هذا النموذج يشترط توافر شكل من أشكال الاتصال المزدوج، من خلال قنوات ثانية ومستمرة بين الهيئة العليا المركزية، والهيئات النوعية الوظيفية من خلال لجان دائمة أو مشتركة، كما يتطلب توافر شكل من أشكال التسلسل في المستويات الإدارية والتنظيمية عن إدارة التنمية، كما يتطلب توافر اللامركزية لاتخاذ القرارات والتنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة[1].

2- النموذج التكيفي[2]:

يتفق هذا النموذج مع النموذج السابق في أن برامج كل منهما تنبثق من المستوى المركزي، وأن الخلاف بينهما هو أن النموذج يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي، واستشارة الجهود الذاتية والاعتماد على التنظيمات الشعبية، وقد سمي هذا النموذج بالتكيفي لأنه لا يتطلب كما هو الأمر في النموذج التكاملي استحداث تغيير في التنظيم الإداري القائم، ذلك لأن برامج هذا النموذج يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية، كما يمكن أن يلحق الجهاز التنظيمي المشرف على تنفيذها بأي جهاز إداري قائم، ويلجأ إلى هذا النموذج الكثير من الدول خاصة عقب استقلالها إلى هذا النموذج نظرا لندرة العوامل المادية والنفسية بهذه المجتمعات، لكن سرعان ما تنتهي بتطبيق النموذج التكاملي لأنه هو القادر على تحقيق الأهداف القومية للتنمية.

---

[1]- رجراج الزوبير ، ***التنمية المحلية في الجزائر–واقع وأفاق*** ، أطروحة الدكتوراه ، كلية العلوم الإقتصاديةو التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر03 ، (2013/2012) ، ص:77.

[2]- عادل بونقاب ، ***سياسات التنمية المحلية الحضرية ومؤشرات قياسها في مجال تنفيذ الأجندة21 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر*** ، شهادة ماجيستر1 ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، (2011/2010) ، ص:11.

3- نموذج المشروع[1]:

يطبق هذا النوع في منطقة جغرافية معينة تتوافر فيها ظروف خاصة، ومن هنا جاء الاختلاف بينه وبين النموذجين السابقين ويتفق هذا النموذج مع التكاملي في انه نموذج متعدد الأغراض، ولكن يطبق في المنطقة الجغرافية، حيث أن النموذج التكاملي يطبق على المستوى المجتمع ككل، ويرى بعض المهتمين بقضايا التنمية أن هذا النموذج يمكن أن يكون بمثابة نموذجا تجريبيا يطبق على المستوى الوطني، إذ أثبت فعاليته على المناطق التجريبية.

حتى وإن اختلفت النماذج المتبعة لتحقيق التنمية المحلية فإن العنصر الأساسي الذي يجب التركيز عليه في اختيار النموذج الملائم، هي خاصية كل مجتمع واحتياجاته إلى جانب إمكانياته المادية والمالية، وحتى البشرية، فلا يمكن اعتماد نموذج محدد لجميع المجتمعات، ولعلى أهم العناصر التي يجب إدراجها في وضع نموذج التنمية المحلية ما يلي :

- مراعاة مبدأ التكامل بين جميع جوانب التنمية المختلفة في المجتمع ككل، بتدخل الدولة وتوجيهها المستمر.
- لا بد من أن تكون للتنمية المحلية رؤية علمية تبدأ بالعموميات وتنتهي بالجزئيات.
- الاستخدام الأمثل لكافة الإمكانيات والموارد المتاحة والمتوفرة بالمحليات، بالإضافة بالاعتماد على الذات من خلال تسيير المؤونات والدعم الحكومي المقدمين من طرف الدولة، لإرساء قواعد التنمية المحلية وإشباع كافة الحاجات المطلوبة.

[1]- سمية سريدي ، ***أهمية ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية لتحقيق التنمية المحلية-دراسة مجمع عمر بن عمر قالمة*** ، أطروحة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة ، (2016/2015) ، ص:135، ص:136.

ثانيا: – برامج التنمية المحلية :

تعتبر برامج التنمية المحلية وسيلة أساسية في تطبيق السياسة التنموية المحلية، المنتهجة في ميدان التجهيز وتلبية الاحتياجات الاجتماعية المختلفة للموظفين، حيث يتم تجسيدها من خلال برامج تنموية تتمثل أساسا في برامج التجهيز والبرامج المرافقة والمدعم للإصلاحات الاقتصادية وتتمثل في[1]:

أ– برامج التجهيز:حسب ما قضت به المادة 05 من المرسوم 380/81 هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية، أحدهما بلدي يتم على المستوى البلدية والآخر قطاعي يتم على مستوى الولاية.

* **البرنامج البلدي للتنمية (PCD)**: هو مخطط شامل في التنمية، وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية، ويهدف هذا البرنامج أساسا إلى النهوض بالتنمية المحلية وتلبية الحاجات الضرورية للمواطنين ودعما للقاعدة الاقتصادية، ويشمل محتوى هذا المخطط عادة قطاعات تمس الحياة اليومية للمواطن كالمياه والتطهير والمراكز الصحية وغيرها، إضافة إلى التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنجاز، والتجهيزات التجارية، ويوضح لنا هيكل البرنامج البلدي للتنمية، و تنص المادة 86 من قانون البلدية رقم 08/90 على أنه " على البلدية إعداد مخططها والسهر على تنفيذها ".

و تسجيل المخطط البلدي للتنمية يكون باسم الوالي، بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيذه، ويشترط في هذا المخطط أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي للتنمية، وكذا المخطط الوطني، وبالتالي فهو يعد بمثابة مكمل للاستثمارات التي تباشرها السلطات العمومية.

* **البرنامج القطاعي الغير الممركز للتنمية(PSD)**: هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه كذلك، ويكون تحضيره للتنمية بدراسة الجوانب الفنية من طرف الهيئة التنفيذية بعد إرسال المخططات لها، وهذا المخطط يعكس في المدى المتوسط البرامج والوسائل والأهداف المحددة بصفة تعاقدية بين الدولة والجماعات المحلية، قصد ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للولاية.

---

[1]- يوسفي نور الدين ، ***الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر(دراسة تقييمية للفترة2000–2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة***، رسالة الماجيستير ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، (2010/2009) ، ص:52.

و كإضافة للبرنامج السالف الذكر يمكن إضافة البرنامج التالي[1]:

* **البرنامج والصناديق المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية:** هي برامج تستجيب لوضعيات معينة وترمي إلى التكفل بتلك الوضعيات الظرفية لتجاوزها لاسيما في مجال خلق مناصب شغل على المستوى المحلي، ومن أهم هذه البرامج نجد :

* **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:** يتمحور حول الأنشطة المخططة لدعم المؤسسات الأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

* **برنامج صندوق الجنوب:** يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق الجنوبية بالوطن لتجاوز التخلف الذي تعانيه البلديات في هذا المجال مقارنة ببلديات مناطق الشمال.

* **برنامج صندوق الكوارث الطبيعية** : يهتم بتسيير الكوارث الطبيعية، كون هذا الجانب يتعلق بالأمن المدني وله تأثير مباشر على الأشخاص والممتلكات، وفي هذا الإطار تكون البلدية معنية بالتصريح المتعلق بالمنطقة المنكوبة ومعاينة حالة الكارثة الطبيعية.

المبحث الثالث : تمويل التنمية المحلية والمعوقات والمشاكل التي تؤثر عليها

المطلب الأول :مصادر تمويل التنمية المحلية

تحتاج التنمية المحلية كغيرها من أنواع التنمية إلى تمويل يخصص لها لأجل تنفيذها والقيام بها.

أولا: مصادر تمويل التنمية المحلية:

حتى تتحقق التنمية المحلية فعالة يجب أن تتوفر مصادر تمويلها وهذا ما سيتم ذكره في التالي :

أولا :مصادر تمويل التنمية المحلية :

قبل التطرق لمصادر التمويل للتنمية المحلية يجب التطرق للتمويل بصفة عامة وما هو المقصود منه.

[1]- *يزيد تقرارت، تونس صيد ، دور الإستثمار المحلي في تحقيق التنمية المحلية في ضوء الأوضاع الإقتصادية الراهنة في الجزائر-دراسة نظرية إستشرافية ، **ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهانات التمويل الذاتي** ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، أيام 06-07 نوفمبر ، (2018) ، ص:6.*

أ) مفهوم التمويل:

1-تعريف التمويل يمكن تعريف التمويل على أنه[1]:

التمويل في اللغة: كلمة تمويل مشتقة من المال بحيث يقال : تمول الرجل، اتخذ مالا، ومال بمال كنز ماله، رجل (مال) أي كثير المال ، وتمول الرجل صار ذا مال ويقال مال الرجل يمول ويمال مول أو مؤولا إذا صار ذا مال؛

التمويل في الاصطلاح: عرف على أنه : تطبيق المبادئ الاقتصادية في صنع القرار الذي ينطوي على تخصيص الأموال في ظل ظروف عدم اليقين؛

وكتعارف أخرى للتمويل نذكر:

– عرفه الكاتب "**بيش**" على أنه : الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها.

– كما يعرف على أنه :الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد وإلزامية لتمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها.

من خلال التعاريف السالفة الذكر يمكن استخلاص تعريف شامل للتمويل على أنه : " توفير الأموال اللازمة للقيام بمشاريع الاقتصادية وتطويرها وذالك في أوقات الحاجة إليها".

1) خصائص التمويل: إن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من مختلف المصادر تتميز بالخصائص التالية:

* **الاستحقاق:** يعني أن الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من التمويل لها فترة زمنية وموعد محدد ينبغي سدادها، بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى؛

* **الحق في الدخل:**وهو يعني أن مصدر التمويل له الحق الأول في الحصول على أموال والفوائد المترتبة عليها من سيولة أو دخل المؤسسة؛

* **الحق على الموجودات:** إذا عجزت المؤسسة عن تسديد التزاماتها من خلال السيولة والموجودات المتداولة تلجأ إلى استخدام الموجودات الثابتة، وهذا يكون الحق الأول لمصدر التمويل للحصول على أموال الفوائد المترتبة عليها قبل تسديد التزاماتها الأخرى؛

* **الملائمة:** هي تعني تنوع مصادر التمويل، وتعددها يعطي للمؤسسة فرصة اختيار التمويل الذي يناسب المؤسسة في التوقيت والكمية والشروط والفوائد.

[1]- هيثم محمد الزغبي ، ***الإدارة والتحليل المالي*** ، دار الفكر للطباعة والنشر ، عمان ، (2000) ، ص:78.

ب) تعريف التمويل المحلي[1]:يمكن تعريفه على أنه : " يعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية المحلية، حيث تتطلب هذه الأخيرة تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية ".

– كما يعرف على أنه : " كل الموارد المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة.

و للموارد المحلية شروط معينة لا بد من توافرها وأهم هذه الشروط هي :

* **محلية المورد:** يقصد بها أن يكون وعاء المورد بالكامل في نطاق الوحدة المحلية التي تستفيد من هذا الوعاء، أن يكون هذا الوعاء متميزا بقدر الإمكان عن أوعية الموارد المركزية؛

* **ذاتية المورد:** أي إستقلالة الهيئات المحلية في سلطة تقدير سعر المورد في حدود معينة أحيانا، وربطه وتحصيله حتى تتمكن من التوفيق بين احتياجاتها المالية وحصيلة الموارد المتاحة لها؛

* **سهولة تسيير المورد:** أي سهولة تقدير، هو كيفية تحصيله وكذا تكلفة تحصيله.....إلخ.

2 –مصادر تمويل التنمية المحلية :

إن توفر الموارد المالية المحلية على مستوى الوحدات المحلية يشجع هذه الهيئات للمبادرة بمشروعات التنمية المحلية للرفع من مستويات المعيشية للأفراد، حيث أن تنفيذ أي مشروع مرتبط أساسا بمدى توفر الموارد المالية، ويمكن تقسيم هذه الموارد إلى قسمين هما[2]:

1– الموارد الذاتية: تنقسم الموارد المحلية الذاتية إلى عدد من الموارد الفرعية، والتي تعتمد عليها الجماعات المحلية في تمويل التنمية المحلية، هذه الموارد الذاتية تختلف في تنوعها ومقدارها من بلد إلى أخر، بحكم الإمكانيات المالية المتوفرة لديه وبحكم الأنظمة الاقتصادية المتبعة، وعموما تتمثل هذه الموارد في الضرائب المحلية، الرسوم المحلية، نواتج استغلال واستثمار المرافق العامة المحلية المختلفة، والمشاركة الشعبية بالجهود الذاتية.

* **الضرائب المحلية:** تعرف الضريبة العامة بأنها : " فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية، مساهمة منه في تكاليف والأعباء دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة؛

---

[1]- خنفري خيضر ، نفس المرجع السابق ، ص:31، ص:32.

[2]- بوعفار عبد الحق ، ***التمويل المحلي والتنمية المحلية في الجزائر*** ، شهادة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، (2015/2014) ، ص:12.

أما الضريبة المحلية فهي كل ضريبة مالية تتقاضاها الهيئات المحلية على سبيل الالتزام في نطاق الوحدة الإدارية التي تملكها دون مقابل معين، قصد تحقيق منفعة عامة؛

و بالتالي يتضح أن الضريبة المحلية تدفع في نطاق الوحدة المحلية إلى المجالس المحلية من قبل أفراد الوحدة المحلية أو المجتمع المحلي، على عكس الضريبة العامة التي تدفع إلى الهيئات العامة للدولة من قبل جميع مواطني وأفراد الدولة المساهمة في الأعباء العامة، وبهذا فإن مواصفات الضريبة المحلية تتلخص في ضرورة أن تتحقق القواعد العامة للضريبة، التي أهمها تحقيق العدالة والمساواة في التضحية، بالإضافة إلى محلية الوعاء وسهولة تقدير الضريبة المحلية، لتتمكن المجالس المحلية من تخطيط مشروعاتها، ووضع موازناتها تبعا للتقديرات المتوقعة لحصيلة الموارد المقدرة لها ؛

* **الرسوم المحلية:** يعرف الرسم بأنه : " مبلغ من المال تحدده الدولة ويدفعه الفرد كلما تؤدى إليه خدمة معينة تعود عليه بنفع خاص". ويتميز الرسم بعدة خصائص هي :

– لا يفترض في الرسم المحلي بالضرورة أن يغطي تكلفة الخدمة بالكامل، ولا يجوز تحقيق الربح منه بغية عدم كف أفراد المجتمع المحلي عن استغلال هذه المرافق؛

– تفرض الرسوم المحلية كذلك على المجال العام والمجالات الصناعية والتجارية بفئات مختلفة، مقابل استفادتها بالمنافع العامة المحلية، وتدفع هذه الرسوم بنسب متفاوتة حسب الأهمية النسبية لكل نشاط؛

– تنظم الرسوم المحلية بقرار من الوزير المختص، أو من مجلس الوزراء تحدد فيه أسس وإجراءات إقرار وحساب الرسوم ذات الطابع المحلي، وطريقة التظلم منها؛

– ترتبط الرسوم المحلية بخدمة يجب أن تؤدى، ولذلك فمن المتوقع المطلوب أن تؤدى تلك الخدمة على أكمل وجه و بأعلى كفاءة ؛

– تنوع الرسوم المحلية بتنوع الخدمات التي تؤديها السلطة المحلية للأفراد، كما تستعين هذه الأخيرة بحصيلة الرسوم على أداء مهامها والتي يغلب عليها طابع المنفعة العامة على المنفعة الخاصة ؛

– تسمح مختلف أنظمة الإدارة المحلية بحق التظلم للأفراد وأصحاب الأنشطة من هذه الرسوم، والنظر في تعديلها، حيث من الممكن أن لا تتوافق التقديرات مع رغبات المستفيدين المكلفين بسدادها؛

– تتوقف حصيلة الرسوم المحلية على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعيشها المجتمعات المحلية، وهي بذلك يمكن أن تتفاوت من مجتمع محلي إلى آخر ؛

– يجب أن يسبق فرض أو إلغاء الرسم المحلي دراسة العديد من العوامل التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار؛

* **نواتج استغلال واستثمار المرافق العامة:** تتمثل هذه الإيرادات في المداخيل الناتجة عن إيجاد مختلف المساكن والمحلات والمساحات التي تحوزها الجماعات المحلية، بالإضافة إلى نواتج التنازل عن هذه الأملاك، وكذا إيرادات الخدمات العمومية التي تقدمها الجماعات المحلية للمواطنين؛

* **المشاركة الشعبية بالجهود الذاتية:** لا شك أن الجهود الذاتية لأفراد المجتمع هي تلك الأرصدة الضخمة من طاقات الجماهير التي لا حدود لها، الطاقات المادية والبشرية والطاقات الفنية في المدينة والقرية، وفي المصانع والمدارس والجامعات، وجموع المواطنين الذين يعملون في الخارج كل هؤلاء يمثلون تطويرا يبلغ حد الثروة في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية؛

2- **الموارد الخارجية**[1]: إن التأكد على أهمية الموارد المحلية المالية في دعم الاستغلال الإداري للمحليات لا يعني تغطية كافة نفقات المشروعات التنمية المحلية من الموارد الذاتية، لأن ذلك قد يبطئ من معدلات التنمية المطلوبة، ولذلك فإنه يتم اللجوء إلى الموارد المالية الخارجية، وتسمى بالخارجية لأنها تأتي من مصادر خارج نطاق الوحدات المحلية ؛

* **الإعانات الحكومية:**غالبا ما تضطر الدولة إلى منح مساعدات مالية إلى الهيئات العمومية والوحدات المحلية والهيئات الخاصة، وبعض الأحيان بدون أن تحصل على مقابل بدون أن تلزم المستفيدين برد هذه المساعدات لا نقديا ولا عينيا ؛

و تسمى هذه المساعدات المالية الموجهة لتغطية نفقات التنمية المحلية بالإعانات، وتؤدي هذه الإعانات أهدافا اقتصادية وأخرى اجتماعية تتمثل في تعميم الرخاء في مختلف مناطق الدولة، وإذابة الفوارق بين مناطق الفقيرة والنائية والمناطق الغنية ؛

إن الإعانات الحكومية غالبا ما تتضمن شروط تقيد حرية واستغلال المجالس المحلية، إذ أنها توجب في كثير من الأحيان خضوع الإدارة المحلية عند إنفاقها الإعانات الحكومية إلى رقابة مالية من الهيئات الحكومية المركزية؛

* **القروض** : تستعمل القروض في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تنشأ على مستوى المحليات وتعجز موارد الميزانية على تغطية نفقاتها، ولا يحوز عادة للمجالس المحلية على المستوى المحلي أن تلجأ إلى عقد قروض دون إذن من الحكومة ، وهذا النوع من القروض عادة ما يكون بفائدة بسيطة ومدة القرض تعتمد على طبيعة المشروع المراد إنفاق قيمة القرض عليه؛

[1]- *بوعفار عبد الحق ، نفس المرجع السابق ، ص:13*

إن اشتراط موافقة الحكومة المركزية على مثل هكذا قروض يتحقق ثلاثة أهداف هامة :

-ممارسة نوع من الرقابة على الإنفاق الرأسمالي لكي يتحقق لها الإشراف الكامل على هذا النوع من الإنفاق بما يتفق مع سياستها الاقتصادية والمالية، فهذه الرقابة تسير مهمة الدولة في ممارسة التخطيط الاقتصادي ؛

- الحفاظ على سمعة المجالس المحلية المالية وإمكانيات المجلس في سداد الأقساط والفوائد المستحقة عليها في المواعيد المحددة؛

- التحكم في سعر الفائدة عن طريق توزيع القروض على فترات متباعدة ؛

* **التبرعات والهبات:** تعتبر التبرعات والهبات مورد من موارد المجالس المحلية وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنين إما مباشرة إلى المجالس المحلية أو بشكل غير مباشر للمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها، وكذلك قد تكون نتيجة وصية تركها إحدى المواطنين بعد وفاته في حالة انعدام الورثة أو هبة يقدما أحد المغتربين لتخليد اسمه في بلاده.

المطلب الثاني :معوقات التنمية المحلية

تعمل التنمية المحلية على تحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية والريفية خلال اهتماماتها بالمجتمعات المحلية، فهي تهدف إلى رفع مستوى شعبية الأفراد في المجتمعات المحلية، وتحسين الظروف المادية والاقتصادية والاجتماعية، غير أن هناك مجموعة من المعوقات التي تعترض تحقيق التنمية المحلية يمكن تصنيفها في العوامل التالية :

1- المعوقات الاجتماعية[1]: هناك مجموعة من العراقيل والتي تؤثر على سير عملية التنمية المحلية وتتمثل في النظم الاجتماعية السائدة التي قد تتعارض مع تطبيق أنماط التغيير بالإضافة إلى اعتقادات المجتمعات، وعلى العموم يمكن إجمال مجموعة المعوقات والعراقيل الاجتماعية التي تؤثر على سير عملية التنمية المحلية فيما يلي :

* **العوامل الديمغرافية:** يعتبر النمو الديمغرافي معوقا من معوقات التنمية المحلية على أساس حالة عدم التوازن التي تبدو واضحة بين حاجات السكان والموارد الاقتصادية، زيادة السكان بالنسب للطاقة الإنتاجية تقف عقبة في تشغيل زيادة مستوى رفاهية أفراد المجتمع.

[1]- سمية سريدي ، نفس المرجع السابق ، ص:149، ص:150.

* **العوامل الثقافية:** تتمثل معظم هذه العوائق في التقاليد السائدة في المجتمع نتيجة تمسك الأفراد بهذه التقاليد، ورفضهم للتغيير والتعديل، وكذالك المعتقدات السائدة تعرقل برامج التنمية حيث يقف أفراد المجتمع في وجه التغيرات الحديثة لاعتقادهم بأنها تضرهم ولا تنفعه.

* **العوامل النفسية:** ترتبط هذه العوامل أساسا بقبول التجديد أو رفضه الشيء الذي يرجع إلى مسائل نفسية، تتمثل في إدراك الجديد وطريقة النظر إلى القديم، فكثيرا ما لاقت مشروعات التنمية المحلية سواء في المناطق الحضرية أو الريفية أو الصحراوية، الكثير من الأعراض والمقاومة من طرف الأفراد، نتيجة لظهور اتجاهات نفسية بينهم تتمثل في ثقتهم في الأجهزة الحكومية التي تشرف على إنجاز المشروعات، وذلك لاعتقادهم بأن الحكومة لا تهتم بمصلحة المواطنين بقدر ما تهتم بتحصيل الضرائب وتجنيد الشباب إجباريا،كما أن تحقيق النتائج المرجوة من المشروعات التنموية في المجتمع المحلية أو تأخرها يولد إحساسا أو تعودا بعدم الرضا لدى السكان مما يزيد من فقدانهم للثقة في الهيئات الحكومية المشرفة وتقاعسهم عن المساهمة مرة أخرى في تلك المشروعات، فالعوامل النفسية جد مهمة في تحقيق وإنجاح التنمية المحلية، لذا يجب أخذها بعين الاعتبار عند القيام بأي مشروع تنموي لأنها من الممكن أن تشكل عائقا كبيرا في وجه تنمية المجتمع المحلي.

2- **المعوقات الاقتصادية**[1]: هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية والتي تقف في وجه التنمية المحلية ومن بين العراقيل الاقتصادية يمكن ذكر :

***العوامل المادية:** إن أكبر عائق يعترض التنمية المحلية هو التمويل المحلي، حيث نجد أن هناك نقص كبير في مصادر التمويل المحلية الداخلية من خلال تعدد الضرائب والرسوم الجزائية وصعوبة تحصيلها بسبب التهرب الضريبي ونقص الرقابة والمعلومات الاقتصادية، ما يدفع اللجوء إلى القروض والإعانات المشروطة.

***العوامل التكنولوجية:** يتوجب على الدول النامية بذل الجهود المضاعفة لزيادة مستوى إنتاجها وهذا لا يتم إلا باستخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة و اخضائها للبرامج التنموية.

3- **المعوقات الإدارية:** من أهم المعوقات التي تقف عائق أمام التنمية المحلية على الصعيد الإداري نجد غياب التجسيد الفعلي لمبدأ اللامركزية واتخاذ القرارات وتعدد المجالات والمهام الموكلة للإدارة المحلية وكذا المشاكل البيروقراطية التي تعيق المشاريع التنموية خاصة المتوسطة والصغيرة والمصغرة، بالإضافة إلى العجز في الكفاءة الإدارية المؤهلة والمدربة على تحمل المسؤولية ضمن عمليات التنمية، فالتنمية تحتاج إلى قيادة واعية ومدربة قادرة على اتخاذ القرارات الهادفة، ويدخل في كنف المعوقات الإدارية ما يلي :

[1]- *سمية سريدي ، نفس المرجع السابق ، ص:150 .*

– تختلف الأجهزة القائمة التي تتسم بالتعقيدات الروتينية والبطء في اتخاذ القرارات وانتشار اللامبالاة والسلبية.

– صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية بينها وبين الأجهزة التقليدية.

– عدم توفير القيادة الإدارية المؤمنة بالتغيير.

– عدم توفير الكفاءة الإدارية والفنية في هذه الوحدات مما يؤدي إلى التأثير على مدى إمكانية تنفيذها لبرامجها المختلفة بالإضافة إلى ذالك يمكن أن تصنف مجموعة من العوائق منها :

– الاعتبارات السياسية والتي تتمثل في السيطرة المركزية العميقة التي تعيق التقدم و استغلال القوة في الهيئات والأقاليم.

– غياب حقوق الإنسان في كثير من الأقطار خاصة منها حقوق المرأة السياسية وكذلك غياب مفهوم الحكم الراشد وغياب مقومات الشفافية.

عوامل تخطيطية: فتخطيط وتنفيذ برامج التنمية قد يكون معوقا في حد ذاته، إن لم يتفق تخطيط المشروعات وبرامج التنمية مع حاجات المجتمع، نظرا لاختلاف المناطق والأقاليم في مواردها وظروفها وحاجات أفرادها. إن ضعف الوحدات المحلية نتيجة عدم الخبرة أو حداثتها في بعض الدول أدى إلى عدم تقييم وإدراك أهمية ما تقوم به هذه الوحدات وما يمكن تحقيقه بواسطتها من أجل التنمية المحلية.

المطلب الثالث : المشاكل الإدارية والاقتصادية التي تعطل التنمية المحلية

إن واقع التنمية المحلية يعاني من عدة مشاكل، ولعلى من هذه المشاكل على المستوى الاقتصادي والمستوى الإداري وهذا ما نتطرق إليه كل على حدا.

أولا: المشاكل الاقتصادية التي تؤثر سلبا على التنمية المحلية:

من بين المشاكل التي تعاني منها الدول النامية هي المشاكل الاقتصادية التي يمكن حصرها في النقاط التالية[1]:

[1]- مريم فلكاوي، هشام مخلوف ، مشاكل التنمية المحلية بين وفرة الطاقات البشرية ومحدودية التخطيط و الإستشراف ، ***ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثاني حول آليات برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهانات التمويل الذاتي*** ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 08ماي1945 ، قالمة ، أيام 06و07 نوفمبر ، (2018) ، ص:3.

أ- **المعوقات المالية**[1]: باعتبار أن الجانب المالي الذي ينبغي أن ترتكز عليه التنمية المحلية تتمثل في مجموعة التدابير المتخذة في مجال إصلاح المالية العامة وتعبئة الموارد من خلال إصدار تشريعات مالية و جبائية بشكل خاص، إلا أن الملاحظ على المستوى المحلي تأخر البرامج التنموية وعدم فعاليتها بسبب الصعوبة المالية التي تواجهها سواء في الإحاطة أو التدقيق ؛

إن معظم بلديات الوطن تعاني من عجز مالي مزمن بسبب افتقار إلى أدنى نشاط اقتصادي واضح ومستمر يدر عليها موارد جبائية بغية تدعيم الميزانية المحلية ؛

كما أن عدم وجود مناطق حرة للتصدير في المناطق المحلية وضعف البنية التحتية والسوق المالي المحلي يؤدي إلى هروب الاستثمارات المحلية وبالتالي قلة الموارد الرأسمالية، حيث يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية ولأجل هذا لا بد من إقامتها، فعدم وجودها يعني تردي التنمية المحلية؛

فالمعوقات المالية قد يكون سببها الافتقار للموارد الجانبية وقد يكون ضعف البنية التحتية، كما قد يتعلق بظروف الدولة ذاتها، وهو ما تلمسه عن الوضعية التي عرفتها الدولة خلال العشرية السوداء، دفعت الصندوق المشترك للجماعات المحلية إلى توجيه تدخلاته نحو التكتل المالي بأجور الحرس البلدي، كما أن العجز المالي والذي أثر سلبا على التنمية المحلية نتيجة سياسات توزيع الاستثمارات وتمركزها في مناطق دون أخرى؛

ب)**فشل السياسات المتبعة**: أن السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الجزائر كانت ولا تزال سياسة غير رشيدة هذه السياسة كما سبق القول كانت منذ تبني الجزائر للنظام الاشتراكي مرورا بسياسة التحرر الاقتصادي؛

إن الاعتماد على السياسات الاقتصادية التي تعتمد بالدرجة الأولى على مصادر البترول والنظرة الغربية جعل التنمية ثبات أسعار البترول في الأسواق الدولية، كما أن تقبل سعر العملة في البورصات المالية الدولية بعقد مجال التنمية المرتبطة به ارتباطا وثيقا؛

كما أن الحكومات المتعاقدة لم تبني سياسة اقتصادية قوية تجابه سياسة الاقتصاد الموازي، حيث ظهر بوضوح انتشار المال سواء العملة الوطنية أو الأجنبية، وهذا العامل بشكل ويؤكد على الفشل المستديم للسياسة الاقتصادية المتبعة على المستوى المحلي وتحكم رجال المال بها؛

[1]- مريم فلكاوي، هشام مخلوف ، نفس المرجع السابق ، ص:05.

ثانيا :المشاكل الإدارية التي تعطل التنمية :

بعد التأصيل للمشاكل الاقتصادية التي تعطل العامل الحاسم والمباشر في تردي وضعية التنمية المحلية في بلادنا، وكذالك للمعوقات الإدارية دورا في عدم دفع عجلة التنمية، وجعلت التنمية المحلية من سوء إلى أسوء ومن أهمها :

* **انتشار ظاهرة الفساد الإداري[1]**: اختلفت المفاهيم حول مصطلح الفساد فقد عرفه البعض على أنه : كل سلوك منحرف يمثل خروج عن القواعد القائمة سواء الموروثة أو الموضوعة، وذلك بغية تحقيق مصلحة خاصة:

كما يستخدم مصطلح الفساد للدلالة على :" طائفة من الأفعال المخالفة للأنظمة والقوانين والعرف العام بغية تحقيق منافع شخصية على حساب المصلحة العامة.

كما عرف على أنه :"كل فعل يعتبره المجتمع فساد يشعر فاعله بالذنب وهو يرتكبه".

أما عن المنظمة الدولية للشفافية فقد عرفت الفساد على أنه : " إساءة استعمال السلطة التي أؤتمن عليها الشخص لتحقيق مصالح شخصية" وهو نفس التعريف الذي أوردته هيئة الأمم المتحدة بأنه : " سوء استعمال السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية مع الإضرار بالمصلحة العامة"؛

أما عن الفساد الإداري فهو : "إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص : " وهو يحدث على سبيل المثال عندها يقوم الموظف بقبول أو طلب ابتزاز ورشوة لتسهيل عقد أو إجراء وطرح المناقصة عامة.

كما يمكن أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة وذالك بتعيين الأقارب ضمن منطلق المحسوبية أو سرقة أموال الدولة مباشرة، وقد عرفها البعض أنها : " استغلال الموظف العام الموقعة وصلاحياتها للحصول على مكاسب غير مشروع ومنافع شخصية يتعذر تحقيقها بطريقة مشروعة : " أو أنه سلوك غير رسمي وشرعي تفرضه ظروف معينة وتساعد عليه وبقضيته التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي ؛

وعن أشكال الفساد الإداري ومظاهره كبيرة ومتعددة، ويمكن تحديدها في :

***الرشوة**:هي حصول شخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال مخلة للمهنة أو الوظيفة؛

* **المحاباة أو المحسوبية**: هي صور من صور الفساد الإداري الناجمة عن محاباة الأقارب، الأصدقاء؛

[1]- *مريم فلكاوي، هشام مخلوف ، نفس المرجع السابق ، ص : 06.*

* **الاحتيال:** يستخدم الاحتيال للحصول على منافع شخصية، ومن بعض أساليبه تجاوز القوانين والعبور من خلالها بشكل خال من المسؤولية باستعمال آلية احتيالية، ومن صور الاحتيال على القانون للتهرب من الضرائب وهذا النوع يؤثر على الدخل القومي للمجتمع كله؛

* **التزوير:** يقصد به أن يستعمل الشخص موقعه الوظيفي بسوء لتسبب كسب غير مشروع لنفسه، وتسبب خسارة للدولة، ومن أمثلته إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنويين كما يحدث في الدوائر الضريبية أو تزوير الشهادة المدرسية أو الجامعية، أو تزوير النقود؛

* **سوء الأخلاق:** يأخذ هذا الشكل صور عديدة منها الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل ؛

* **الواسطة:** أي التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء.....؛

* **الابتزاز** : أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة شخص متصف بالفساد؛

أ) **تفشي ظاهرة البيروقراطية الإدارية[1]:** لقد أعتبر "جون ستيوارت مل " : أن البيروقراطية أخذت حالات متعددة لا تقتصر على الجهاز الإداري في الدولة، أي على شكل من أشكال التنظيم الحكومي، بل أخذت معاني مختلفة، فهي شكل من أشكال الحكم، أو صفة تطلق على نظام الحكم تميزا له عن الأنظمة الأخرى كالديمقراطية والأرستقراطية؛

أما "**ماكس فيبر**" مناظر علم الاجتماع السياسي فيعد أهم من وضع نظرية البيروقراطية، وقد عرفها من خلال خصائصها معتبرا إياها تعبيرا عن العقلانية في النظام الرأسمالي، فهي آلية عمل الرأسمالية والخاصية الجوهرية لها، وقد حدد تلك الخصائص بما يلي :

– تقاضي أفرادها للرواتب اعتمادا على جدول مرتبات معين، وتتطلب الوظيفة في الجهاز البيروقراطي إخلاصا موضوعيا والتزامات مفروضة على القائم بها وخصوصا أن هناك استقلالا نسبيا عن الدول من خلال النظام المؤسساتي، فضل عن وجود درجة معينة من التخصيص الوظيفي؛

كما حث في دراسته على الاهتمام بالتأثير الذي يلعبه الجهاز البيروقراطي في النسق الاجتماعي، وعلى النسق السياسي بوجه خاص في المجتمعات الحديثة، ومن أبرز من درس البيروقراطية بعد " فيبر " وأهم من كتب فيها " **ميشيل كروزيه**" ويتناول ميشيل البيروقراطية من خلال المدخل الأساسي، حيث ربط بين تطورها وتضاؤل الحرية الفردية فهي بالنسبة له مكونة من دوائر الدولة يعمل بها الموظفون معنيون، ومنظمة

[1]- مريم فلكاوي، هشام مخلوف ، نفس المرجع السابق ، ص:06.

بشكل تسلسلي وتعتمد على سلطة حاكمة، حيث عبر"كروزية"عن شعوره بالأسى لواقع البيروقراطية في أوروبا على عكس "فيبر" الذي أضفى صفات إيجابية عليها لأنه نظر إليها في سياق الدفاع عن الرأسمالية في مواجهة النظم الأخرى وخصوصا الشيوعية، ومن تم يرى أن البيروقراطية غالبا ما يستخدمها الأفراد لتحقيق أغراضهم الشخصية؛

و يأتي من بعده "موريس" من حيث الأهمية وقد أعتبر البيروقراطية جماعة من المواطنين المهنيين ويقومون بمهمة ذات مظهر خاص، ويتم الدخول والتدرج والانضباط والتعويضات والمخالفات تنظيما دقيقا؛

و تكون المنافسات ذات صفة شخصية محدودة، كما تكون كفاءات محدودة كل الدرجات بمعايير موضوعية بواسطة الشهادات والامتحانات، وبصورة عامة يعمل التنظيم البيروقراطي بأكمل وفقا لقواعد محدودة بدقة وتكون موضوعية سواء تعلق الأمر بالعلاقات السلطانية الداخلية أو بالعلاقات مع الموظفين أو الصلات بالمتعاقدين؛

و عناصر البيروقراطية الإدارية تتمثل في :

– مركز الموظف، تحدد في التنظيم البيروقراطي على وجه الآتي :

– أن يشغل وظيفة في التنظيم البيروقراطية تعتبر"مهنة" ويتضح من ذلك أن حصول الفرد وظيفة يتطلب توفر تدريب وخبرة تجبر الشخص على تخصيص وقته وجهده كله للعمل؛

يتمتع الموظف في هذا النظام بالاحترام وأهمية مصدرها قواعد ترتيب الوظائف التي تحرم اهانة الموظف أو مخالفة أوامره؛

– يعين الموظف بواسطة سلطة عليه إذ يعتبر التعيين أساسا لاكتساب صفة الموظف البيروقراطي؛

– يحتفظ الموظف البيروقراطي بوظيفته مدى الحياة وبتقاضي راتبا محددا كما يحصل على معاش ثابت عند التقاعد؛

– يتدرج الموظف البيروقراطي في سلم للوظائف و يعتبر هذا التطور أساس تطوره الوظيفي؛

– الجمود التنظيمي ينشأ هذا الجمود لبعد المسافة بين المستويات الدنيا من التنظيم وبين المستويات الأعلى، وبالتالي فكلما كبر حجم التنظيم كلما أدى ذلك إلى ابتعاد مراكز اتخاذ القرارات من مركز التنفيذ الفعلي الأمر الذي يقلل من حرية المستويات الدنيا في حركة و يخفض من قدراتها على التصرف ، كذلك تتجه عليه عملية اتخاذ القرارات وبطء دون استنفاذ الوقت الأطول ينعكس هذا في شكل جمود في العمل وبطء في الإجراءات، يتضح إذن من هذا العرض للنظرية الحديثة للبيروقراطية مدى اختلافها عن نظرية "فيبر" وتقاربها مع النماذج الحديثة التي قدمها "مرتزن" "سلزينك" "جولدنز"، والصفة الأساسية التي تميز هذه

الاتجاهات الحديثة للدراسة البيروقراطية هي إدخال العنصر البشري والبيئة المحيطة كالمحددات الأساسية للسلوك والبيروقراطية.

خلاصة

من خلال الفصل تبين أن التنمية المحلية منهج تنموي حديث ومتكامل الجوانب والأبعاد الهادفة إلى تفعيا الطاقات الكامنة لدى المجتمعات المحلية، من حيث تحقيق نهضة تنموية، وبالتالي هي تعتمد على مقومات أساسية، وهي بمثابة أجهزة تترجم التنمية المحلية من تقصير مجرد إلى عمل مجسد، وتعرفها على مختلف مفاهيمها، بالإضافة إلى أسسها ونماذجها وبرامجها ونظرياتها، حيث أنها تقوم على مدى التكامل والانسجام بين الموارد البشرية والموارد المالية المتاحة، وهذا على المستوى المحلي بصفة خاصة والمستوى الوطني، ومدى المتابعة الحقيقية للتنفيذ، وإيجاد تقييم بأوجه العلمية التشريعية ويجعلها إنسانية قبل أن تكون هيكل جامد.

الفصل الثاني

السياسة العامة للتشغيل في الجزائر

- المبحث الأول : سياسة التشغيل في الجزائر
- المبحث الثاني : الأجهزة المعتمدة للتشغيل في الجزائر
- المبحث الثالث: آثار سياسة التشغيل في الجزائر

تمهيد

إن سياسة التشغيل جزء لا يتجزأ من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المالية دون الجوانب البشرية، و تحضى قضايا التشغيل في الجزائر بأهمية كبيرة، من منطلق تركيزها على الموارد البشرية لما تملكه الجزائر من ثروة شبابية، إلا أنها تعاني من ارتفاع ملموس في معدلات البطالة التي تمس مختلف شرائح المجتمع وخاصة الفئة الجامعية، وهذا ما دفع الدولة الجزائرية إلى إتباع سياسة للتشغيل للحد من ظاهرة البطالة ودمج الشباب في عالم الشغل.

و لهذا كانت سياسة التشغيل أحد أهم المواضيع التي تناولتها الدراسات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية الحديثة، وذلك من أجل تحديد المفاهيم الخاصة بها وكذا الأهداف المرجوة منها والوسائل المستعملة وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل.

حيث يتدرج تحت هذا الفصل ما يلي :

- سياسة التشغيل في الجزائر.
- الأجهزة المعتمدة للتشغيل في الجزائر.
- أثار سياسة التشغيل في الجزائر.

المبحث الأول: سياسة التشغيل في الجزائر

إن الحديث عن سياسة التشغيل يقودنا إلى الخوض في متضمنات السياسة الاقتصادية العامة، التي تنتهجها الدولة في رسم الخطوط العريضة التي تتبعها مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، الأمر الذي أصبح يأخذ حيزا كبيرا في تسطير البرامج الاقتصادية، تهدف وتسعى من ورائها إلى النهوض بقطاع التشغيل والسعي للتقليل من حدة البطالة، التي تمثل إحدى معوقات التنمية، لما لها من تأثير مباشر على حياة أفرادها.

المطلب الأول: تعريف سياسة التشغيل وأهميتها

من أجل ضبط وتنظيم سوق العمل، تقوم الأجهزة الحكومية بوضع سياسات للتشغيل، تهدف وتسعى من خلالها إلى التقليل من حدة البطالة، وذلك بإشراك كافة الفاعلين في سوق العمل من خلال الأطر القانونية والمؤسساتية.

أولا :تعريف سياسة التشغيل

تتكون سياسة التشغيل من كلمتين هما "**سياسة**" وتعني مجموعة الإجراءات الإدارية وكذا التدابير التنظيمية ، و"**التشغيل**"يعني كافة المجهودات الفكرية أو الجسدية التي يبذلها الإنسان لقاء أجر معين.

*عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OCDE**) سياسة التشغيل على أنها "سياسة تغطي كامل السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وتمثل مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان، وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج"[1].

* كما عرفها الاقتصادي **GAUTIE** بأنها مجموعة الإجراءات العمومية في سوق العمل بهدف تحسين وسير وتخفيض الاختلالات التي يمكن أن تظهر على مستوى هذا السوق[2].

* في حين عرفها المكتب الدولي للعمل (**BIT**) على أنها : "رؤية وإطار متفق عليه ومتناسق، يربط جميع التداخلات في جانب التشغيل مع جميع أطراف أصحاب المصلحة، وبالتالي فهي تشير إلى مجموعة التدخلات المتعددة والتي يراد من خلالها تحقيق الأهداف الكمية والنوعية للشغل في بلد معين"[3].

---

[1]- مولاي لخضر عبد الرزاق ، ***تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر*** ، رسالة الماجيستير ، كلية العلوم الإقتصادية ، علوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، (2012/2011) ، ص:191.

[2]- بن عمار حسيبة ، موساوي عبد النور ، ***مجلة الدراسات الإقتصادية*** ، المجلد6 ، العدد1 ، جوان2019 ، ص:186.

[3]- Departement Des Politique De L'emploi(**BIT**) ,Guide Pour Les Formulation Des Politique Notionales De L'emploi,Genéve , Suisse,2012,p 15.

* إن المفهوم العام والشائع لسياسة التشغيل يكمن في أنها : "مجموعة التداخلات العمومية في سوق العمل، والتي تهدف إلى تحسين آليات عمل هذه السوق، بما يضمن التقليل من إختلالات التوازنات التي يمكن أن تظهر"[1].

وبناءا على ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل لسياسة التشغيل على أنها مجمل الإجراءات والتدابير التي تضعها وتنفذها الدولة بمختلف أجهزتها، وذلك بالتنسيق مع مختلف الفاعلين في سوق العمل من أجل تنظيمه وضبط معايير أداءه.

ثانيا: الأبعاد الرئيسة لسياسة التشغيل في الجزائر

إن أبعاد سياسة التشغيل تؤول إلى عدة جوانب والتي تحكمها ظروف وعوامل تختلف حسب الأهداف الرامية إليها منها ما هي أبعاد إقتصادية، إجتماعية، تنظيمية وهيكلية ويمكن إبرازها من خلال الشكل التالي[2]:

الشكل رقم (04): أبعاد سياسة التشغيل

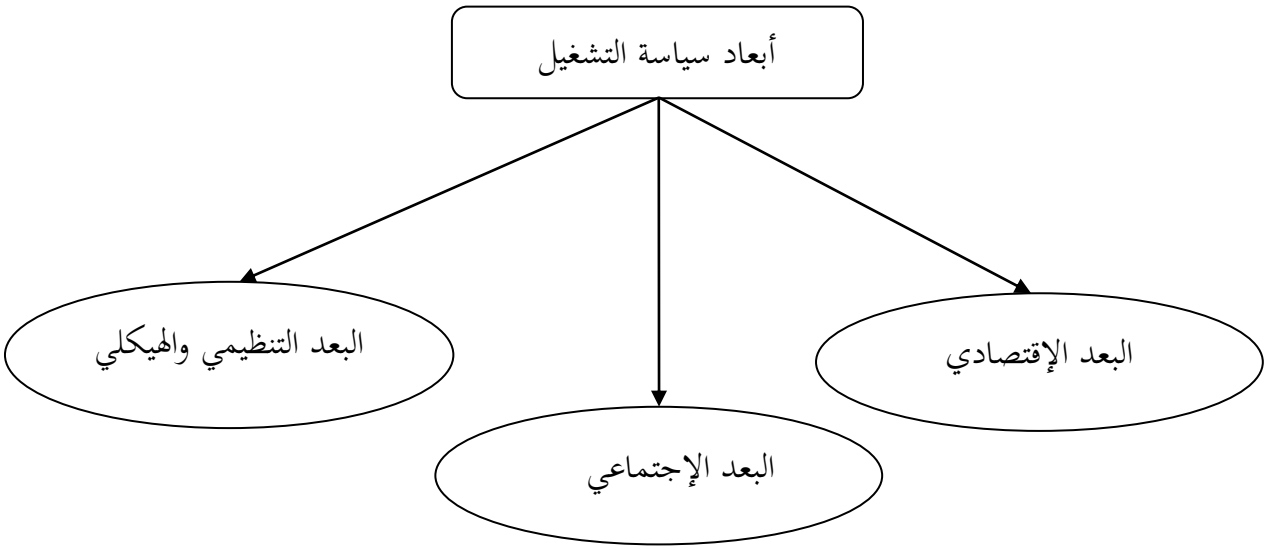

المصدر : من إعداد الطلبة

[1]- شباح رشيد ، ***ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر*** ، رسالة الماجيستير ، كلية العلوم الإقتصادية ، وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة أبوبكر بلقايد ، تلمسان ، (2012/2011) ، ص:103.

[2]- سامية فقير ، محمد أمين لعروم ، ***فعالية وإنعكاسات سياسة التشغيل المنتهجة من الحكومة في الحد من البطالة في الجزائر*** ، مداخلة ، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشاذلي بن جديد ، الطارف ، منعقدة بين 22-23 نوفمبر 2017 ، ص:07.

***البعد الاقتصادي**: يرتكز على ضرورة استثمار القدرات البشرية لاسيما المؤهلة في خلق الثروة الاقتصادية، عن طريق توظيفها في مختلف مجالات وقطاعات النشاط، بما يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية و المردودية ومنافسة المنتج الأجنبي، ومواكبة التكنولوجيا.

***البعد الاجتماعي**: يرتكز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن آفة البطالة، لاسيما بالنسبة للشباب عامة، وذوي المؤهلات الجامعية خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء.

***الأبعاد التنظيمية والهيكلية**: و ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن استخلاصها من خلال أهداف مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة المعتمد من قبل الحكومة الجزائرية سنة2008والتي تتمثل في :

- محاربة البطالة من مقاربة اقتصادية؛
- ترقية يد عاملة مؤهلة على المدى القصير والمتوسط؛
- تنمية روح المبادرة المقاولاتية؛
- تكييف الشعب مع التخصصات والتكوين حسب احتياجات سوق العمل؛
- دعم الاستثمار الإنتاجي المولد لمناصب الشغل؛
- إنشاء هيئات تنسيقية ما بين البلديات؛
- عصرنه آليات المتابعة والمراقبة والتقييم؛
- تحسين وتدعيم الوساطة في سوق العمل؛
- تدعيم ترقية تشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف بعد فترة الإدماج؛[1]

[1]- *سامية فقير ، محمد أمين لعروم، نفس المرجع السابق ، ص:08.*

المطلب الثاني :أهداف سياسة التشغيل وأنواعها

أولا : أهداف سياسة التشغيل

إن أي سياسة مهما كان مجالها تستمد قيمتها من بعدها الإستراتيجي، من خلال الأهداف التي يمكن أن تحققها على أرض الواقع، وعموما تهدف سياسة التشغيل إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

– توفير فرص عمل، وهذه العملية تخضع للتخطيط من أجل تحديد الاحتياجات الكمية والنوعية لليد العاملة.

– تكوين وإعداد اليد العاملة، أي تنمية مهاراتها وقدراتها.

– تنظيم علاقات العمل من خلال الإطار القانوني التشريعي التي تحدده قوانين وتشريعات العمل.

– خلق مناصب أكثر إنتاجية، مما يحقق زيادة في المداخيل[1].

ثانيا : أنواع سياسة التشغيل

هناك توجهين رئيسين لسياسة التشغيل من منظور سوق العمل:

أ– سياسة التشغيل السلبية (الخاملة): هي السياسات التي تهدف الدول من خلالها التحقيق من الآثار السلبية لمعضلة البطالة، في حالة اختلال سوق العمل، حيث يكون العرض من العمل أكبر من الطلب عليه، وهي تشمل تحويلات المداخيل الهادفة لتعويض فقدان الدخل لبعض الفئات من القوى العاملة[2] ولها عدة وسائل منها :

* تحفيز المؤسسات على التشغيل (منح تشغيل الشباب، خفض المساهمات الاجتماعية).

* خلق مناصب عمل في القطاع العمومي وتعويض العاطلين عن العمل (إعانات البطالة، وسن الإجراءات والتدابير لصالح الفئات الضعيفة الدخل أو الفئات المحرومة).

* دعم إنشاء مناصب العمل في القطاع غير الرسمي بواسطة التمويل العمومي (عقود التشغيل ،عقود التضامن).

* إدخال مرونة أكثر في سوق العمل وتحسين تسييره عن طريق تحسين الاتصال بين العروض والطلبات على العمل.

---

[1]- واعة حنان ، ***إصلاح السياسة العامة في الجزائر*** ، شهادة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014 ، ص:54.

[2]- مولاي لخضر عبد الرزاق ، تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر2000-2011 ، ***مجلة الباحث*** ، العدد10 ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2012 ، ص:192.

* تدعيم الطلب الكلي بما أن زيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة الطلب على اليد العاملة[1].

وهذا النوع من السياسات يعد عقيما لأنه لا يهدف إلى خلق مناصب العمل الفعلية الناتجة عن الاستثمار أو عن طريق تحقيق النمو الاقتصادي.

ب- سياسة التشغيل النشيطة (الفعالة): يعرفها الاقتصادي GAUTIE بأنها : " تلك سياسات التشغيل الفعالة التي تحد مباشرة نقص الوظائف عن طريق المحافظة على مناصب العمل الموجودة، ترقية الوظائف المستحدثة، وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الاقتصاد ومتطلباته[2]، وهي تسعى إلى خلق مناصب العمل وتهدف إلى :

* التأثير على الطلب على العمل عن طريق تحفيز على خلق مناصب العمل، وتكييف العرض من العمل مع الطلب عليه، وكذا مكافحة البطالة على المدى الطويل.

* تعزيز قدرة العاطلين عن العمل إلى الولوج في سوق العمل، كالمساعدة في البحث عن العمل والتكوين، وفقا لاحتياجات السوق[2].

كما توصي معظم دول العالم ممثلة في مختلف الهيئات الدولية إلى تشجيع والتركيز أكثر على السياسات النشيطة للتشغيل، ومنها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لما لها من دور فعال في مكافحة البطالة على المدى الإستراتيجي، من خلال استحداث مناصب العمل الدائمة والمنتجة.

[1]- *نور الدين حامد وفلة عاشور ، تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر ، **الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية** ، جامعة بسكرة ، يومي 13-14 أفريل 2011 ، ص : 233.*

[2]- *مولاي لخضر عبد الرزاق ، نفس المرجع السابق ، ص:192.*

المطلب الثالث : السياسات الاقتصادية للتشغيل ومكافحة البطالة

تتحدد السياسات الاقتصادية المناسبة للشغل انطلاقا من أسباب البطالة وتختلف النظرية الاقتصادية في تحديد السياسات الأنجع لمكافحة البطالة، حيث ترتكز التحليل الكنزي على سياسة الإنعاش ودعم النمو عن طريق المطلب الكلي وهو الاعتقاد السائد لدى معظم الاقتصاديين، والاتجاه الثاني يرتكز على تحسين كفاءة العرض من حيث دعم الملكية والمردودية للمشاريع وتحسين كفاءة عنصر العمل وهو اتجاه المدرسة النيوكلاسيكية ، ومن بين السياسات الاقتصادية لدعم التشغيل وتوفير المزيد من فرص العمل ونذكر ما يلي[1]:

أ– سياسة تنشيط جانب الطلب في سوق العمل: وتهدف هذه السياسة إلى زيادة فرص العمل من خلال تحسين مناخ الاستثمار ورفع معدلات النمو الاقتصادي والتحفيز على إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفي ما يلي أهم السياسات لتنشيط جانب الطلب في سوق العمل :

– سياسة تحسين مناخ الاستثمار: وذلك من خلال أدوات السياسة النقدية والمالية كاستقرار سعر الصرف، وخفض سعر الفائدة والتحكم في الإنفاق الحكومي وخفض عجز الميزانية العامة، وتخفيض التضخم وتطوير أسواق رأس المال وخفض الإجراءات والقيود المتعلقة بالاستثمار، منح الحوافز المالية والضريبية للمستثمرين وتشجيع الصادرات، والاندماج والتكامل معا في العالم الخارجي، وتشجيع دور القطاع الخاص من خلال سياسة الخوصصة.

– سياسة التشغيل من خلال تنمية المشروعات الصغيرة: تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى آليات توفير المزيد من فرص العمل، حيث توظف هذه المشروعات أكثر من 75%من حجم التشغيل في الكثير من الدول المتقدمة.

و من بين وسائل تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقديم المساعدات الفنية، كالتدريب على الأجهزة والآلات، والاهتمام بتسويق المنتجات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

– برنامج التشغيل في قطاع الخدمات: ويتمثل في تصميم برامج للمعطلين في قطاع الخدمات من خلال ما يسمى ببرامج العمل الجماعي.

ب– سياسة تحسين كفاءة جانب العرض: و تستخدم هذه السياسة عندما لا تتوافق خصوصيات القوى العاملة مع احتياجات سوق العمل عن طريق سياسات التدريب والتعليم وتتفرع إلى ما يلي :

[1]- *مولاي لخضر عبد الرزاق ، نفس المرجع السابق ، ص:193.*

– **سياسة التدريب:** وتعتبر سياسة التدريب كسياسات تأهيل قوة العمل وتحسين كفاءة العرض ويتوقف نجاحها على الوصف الدقيق للمتعطلين وخصائصهم والتمتع المستمر لاحتياجات سوق العمل وقد يكون التدريب في أماكن حكومية أو خاصة.

– **سياسة التعليم:** تعد العملية التعليمية من أهم عوامل تحسين المهارات وقدرات قوة العمل ومن تم فإن تكييف وتطوير سياسات التعليم يعد عاملا أساسيا لتقليص البطالة الهيكلية.

ج– سياسات تحسين نظم المعلومات سوق العمل:وتهدف هذه السياسة إلى إحداث مقابلة بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل أي التوفيق بين الوظائف الخالية والباحثين عن العمل ومن بين أدوات هذه السياسة ما يلي :

– تكوين هيئات مؤسسية مسئولة عن توفير خدمات التوظيف.

– إقامة معارض تساعد على التقاء الباحثين والعارضين للعمل.

– تطوير البنية التحتية لسوق العمل من خلال شبكات ربط مكاتب التوظيف.

د– سياسة تقديم إعانات مالية للمتعطلين وأصحاب العمل: تقوم هذه السياسة على تقديم منح للمتعطلين أثناء فترة تعطلهم حتى التحاقهم بسوق العمل بالإضافة إلى منح مالية لشركات وأصحاب الأعمال لتحفيزهم على تدريب وتشغيل المتعطلين.

هـ– سياسة سوق العمل النشطة: تهدف برامج سوق العمل النشطة إلى زيادة كفاءة العمالة المعروضة وزيادة الطلب على العمل وتحسين آليات المواءمة بين كل من العمالة المعروضة والوظائف الخالية.

و– سياسة زيادة المرونة سوق العمل: وتهدف إلى تخفيض القيود في سوق العمل كخفض الحد الأدنى للأجور أو الحجم القانوني لساعات العمل.

ز– سياسة الاستقرار الوظيفي: وتتمثل في تحقيق أو تشجيع الاستقرار الوظيفي وخفض دوران العمل وتخفيض عقود العمل المؤقتة ومن بين أدواتها خفض نسبة مساهمة أصحاب العمل في التأمينات الاجتماعية.

المبحث الثاني :الأجهزة المعتمدة للتشغيل في الجزائر

إن الاهتمام بمسألة التشغيل ألزم الجزائر منذ الاستقلال الاعتماد على نوع من الاستقلالية في إدارة العمل والتشغيل، بدأت تظهر بوادرها سنة 1990، حيث عملت على تكييف العناية بالقوى العاملة، عن طريق أخذ زمام الأمور فيما يتعلق بتبني سياسة التشغيل.

لذالك كان اهتمامنا في هذا الموضوع يقتصر على أهم برامج وأجهزة من شأنها أن تساهم في ترقية التشغيل وإدماج الشباب مهنيا، وعصرنه برامج أخرى لتفادي النقائص المسجلة على مستوى المصالح المختصة بالتشغيل تماشيا مع متغيرات سوق العمل، وكذا التطورات الحديثة في هذا المجال.

المطلب الأول : الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

تسير هذه الأجهزة من طرف الأجهزة من طرف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ويمكن حصرها فيما يلي :

أولا: الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM):

أنشأت الوكالة الوطنية للتشغيل لأول مرة في الجزائر سنة 1962، حيث كانت تسمى بالديوان الوطني لليد العاملة ONAM (Office National De La Main D'ouvre)

بمقتضى المرسوم رقم 62-99 المؤرخ في 29 نوفمبر 1962 وكانت مهمتها الأساسية تنصيب العمال خارج الوطن وتم تغيير اسمها إلى الوكالة الوطنية للتشغيل سنة 1990 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 259-90 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990[1] وفي 2006 تم تغيير طابعها القانوني من مؤسسة عمومية ذات طابع إداري إلى مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص وهي تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

و في نهاية سنة 2006 استفادت الوكالة الوطنية للتشغيل من مخطط إعادة التأهيل المخصص لتطوير شبكاتها، بالإضافة إلى تقوية المهارات الإدارية لإطاراتها، لا سيما تطوير وسائل التسيير وتقديم الخدمات[2].

[1]- المرسوم التنفيذي رقم259/90 ، المؤرخ في 1990/09/08 ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، العدد39 ، 1990.

[2] WWW.ANEM.DZ -، تاريخ الدخول:2020/05/25 على الساعة 10:05.

مهام الوكالة الوطنية للتشغيل :من بين مهامها نجد :

1- تنظيم ومعرفة السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة وتطورها.

2- جمع عروض وطلبات العمل والربط بينهما

3- متابعة تطور اليد العاملة الأجنبية بالجزائر في إطار التشريع والتنظيم المتعلقين بتشغيل الأجانب وتنظيم البطاقة الوطنية للعمال الأجانب وتسييرها.

4- ضمان تطبيق التدابير الناجمة عن الاتفاقيات المحلية والدولية في مجال التشغيل.

أهم الأجهزة التي تسيرها الوكالة الوطنية للتشغيل: وتتمثل هاته الأجهزة في كل من :

جهاز المساعدة على الإدماج (DAIP): اعتمدت الحكومة الجزائرية في إطار النهوض بقطاع التشغيل وتفعيل إستراتيجياتها، في ترقية عالم الشغل على منح الأولوية لتكييف مناهج التعليم، والتكوين مع متطلبات وتحسين وتعزيز آليات الوساطة في سوق العمل، ذلك بتخصيص موافقة أكثر نوعية سواء على مستوى الفرد في وضعه كطالب عمل، أو على مستوى المؤسسة الموجودة في وضع إعادة تأهيل بما تتطلبه السوق الحرة.

فكان وضع الجهاز الجديد "جهاز المساعدة على الإدماج المهني" (DAIP) طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 126/08 المؤرخ في 19 أفريل 2008[1] الذي يحدد الإطار العام لجهاز المساعدة على الإدماج المهني للشباب وكيفيات تطبيقه، هدفه الأول التشجيع على الإدماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين، وتشجيع كافة أشكال النشاط والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لا سيما عبر برامج التكوين ويحتوي هذا الجهاز على ثلاث أنواع من العقود، تبرم بين المستخدم ومدير التشغيل والمستفيد، وقد تم وضع جهاز المساعدة على الإدماج المهني تحت تصرف الوكالة الوطنية للتشغيل التي تسيره بالتنسيق مع مديرية التشغيل لكل ولاية، بحيث يمكن تسهيل الاستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالب العمل لأول مرة، والمسجلين لدى الوكالة المحلية للتشغيل بإدماجهم أكثر في القطاع الاقتصادي العمومي والخاص، وتتخذ هذه العقود الأشكال التالية[2]:

- عقود إدماج حاملي الشهادات (CID) موجهه لخريجي التعليم العالي، وكذا التقنيين السامين وخريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.

- عقود الإدماج المهني (CIP) موجهه لخريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني.

---

[1]- *المرسوم التنفيذي رقم08-26 المؤرخ في 19أفريل2008 ، يتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، العدد 29 ، 2008 ، ص:20.*

[2]- *شباح رشيد ، نفس المرجع السابق ، ص:150.*

– عقود تكوين الإدماج (CFI) موجهه لطالبي الشغل بدون تكوين ولا تأهيل.

بالإضافة إلى هذه العقود فقد تضمن الجهاز كذالك عقد التكوين للتشغيل مدته 6 أشهر كحد أقصى.

و تنصيب الشباب للتكوين لدى حرفيين مؤطرين، إلى جانب التدابير الخاصة للحث على البحث عن التكوين المؤهل.

ويضاف إلى ذلك عقد العمل المدعم (CTA) الذي يتضمن مساهمة في تحمل أعباء الأجور للشباب طالبي العمل لأول مرة والذين يتم توظيفهم في القطاع الاقتصادي وفق فترات متفاوتة المدة بالنسبة لكل فئة من الشباب.

كما يؤسس تحفيزات جبائية وشبه جبائية لفائدة المستخدمين مقابل التشغيل.

وقد تم تحديد سقف الاستفادة من هذه العقود لكل مستخدم حيث لا يتجاوز15%من عدد العمال المشتغلين بالمؤسسة المعنية، تفاديا للاستغلال المفرط للإمكانيات التي يوفرها هذا الجهاز دون مقابل.

و الذي يشترط في نفس الوقت على المؤسسات التي لم تبادر بتوظيف25%على الأقل من الشباب المستفيدين من عقود الإدماج، لا يمكنها الاستفادة من تخصيص مناصب جديدة في إطار هذا الجهاز.

أما المؤسسات التي حققت نسبة توظيف تفوق25% فيمكنها الاستفادة من تخصيص إضافي وفي حدود 30% من عدد العمال المشتغلين بها[1].

شروط التأهيل لطالب العمل في إطار المساعدة على الإدماج المهني (DAIP):

– أن يكون ذو جنسية جزائرية.

– أن يتراوح عمره بين 18إلى 35.

– أن يكون حائز على شهادات تثبت مستواه التعليمي والتأهيلي والمؤهلات المهنية.

– أن يكون مسجلا كطالب عمل مبتدئ لدى الوكالة المحلية للتشغيل محل إقامته.

– أن تكون وضعيته مثبتة إزاء الخدمة الوطنية.

[1]- *شباح رشيد ، نفس المرجع السابق ، ص:151.*

أهدافه: يعتمد هذا الجهاز على :

- إدماج شباب طالبي الشغل المبتدئين وتشجيع كافة أشكال النشاطات والتدابير الرامية إلى ترقية الشغل.
- تشجيع إدماج مهني للشباب.
- محاربة البطالة بمنهجية اقتصادية.
- تحسين معارف ومؤهلات اليد العاملة خلال فترة الإدماج، خاصة ما يتعلق بالمهن التي تعاني عجز في سوق العمل.
- تكييف فروع التكوين وتخصصات المطلوبة في سوق العمل.
- تشجيع تشغيل الشباب عن طريق برامج تكوين – تشغيل وتوظيف[1].

الجدول رقم(01): أثر آليات التشغيل(DAIP, CTA)في الجزائر في الفترة(2008/2016)

التوظيفات التقليدية			توظيفات الإدراجDAIP	المجموع
ANEM	OPAP منذ 2010	CTA منذ 2009	–	–
1 689 380	37 043	187 243	1 870 248	3 783 914

المصدر: Lamia ben Habib, thèse de doctorat en science économique : le chômage des jeunes et inégalités discrétion sur le marché du travail algérien , université de parisest ,France,2017, p : 77.

ثانيا : الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).

في سنة 1994م تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والمتخصص لتأمين الأشخاص المسرحون عن العمل لأسباب اقتصادية أو خارجة عن إدارة المؤسسة، والذي يعمل على إعادة إدماجهم في سوق العمل مرة أخرى ، وذلك عن طريق المنحة المقدمة لهم مع البحث الدائم للشغل والذي يتكفل به مركز البحث عن العمل والتابع للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

[1]- *الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للتشغيل ، **WWW.ANEM.DZ**، يوم 2020/05/26 على الساعة 09:35.*

ولقد أضيفت لهذا الجهاز في مطلع عام 2003 وظيفة أخرى تمثلت في مساعدة البطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35-50 سنة قصد إنشاء مؤسسات مصغرة وخلق مناصب عمل جديدة[1].

تم تأتي بعد ذلك التعديلات التي أدخلت في 06 مارس 2011 ليصبح هذا الجهاز موجه إلى البطالين أصحاب المشاريع المتراوحة أعمارهم 30-50 سنة مع التعديلات التي أجريت على مستوى الإعانات المقدمة وكذا نسب المساهمة الشخصية ومساهمة صندوق الوكالة، بالإضافة إلى الفوائد على القروض البنكية الممنوحة[2].

1- **إلى من يتوجه هذا الجهاز:** يتوجه هذا الجهاز إلى الشخص البطال الذي تتوفر فيه الشروط التالية[3]:

*من العمر 30-50 سنة.

* مقيم في الجزائر

* مسجل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل ستة (06) أشهر على الأقل.

* لا يشغل أي منصب عمل عند تقدمه لطلب إعانة.

* لم يستفد من قبل من إعانة عمومية في إطار أحداث النشاطات.

* التأهيل المهني والمعارف الأدائية التي لها صلة بالمشروع المراد القيام به.

2- **كيفية تمويل المشروع:**

تقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بعشرة (10) ملايين دينار جزائري كحد أقصى ويكون تمويله ثلاثي المصادر يساهم فيه كل من البطال وصاحب المشروع، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وأحد البنوك ويقترح هذا الجهاز مستويين لتمويل المشروع وهما[4]:

أ- المستوى الأول: عندما يكون مبلغ الاستثمار أقل أو يساوي خمسة (05) ملايين دينار جزائري، ويكون التمويل بالنسب التالية :

- المساهمة الشخصية تقدر بـ: 01% من إجمالي مبلغ الاستثمار.
- القرض الغير المكافئ الذي يمنحه صندوق الوكالة بـ: 29% من إجمالي مبلغ الاستثمار.

---

[1]- محرز بلقاسم ، التأمين عن البطالة في الجزائر ، ملتقى دولي ، **التأمين عن البطالة والإقتصاديات العربية في مواجهة رهانات العولمة** ، فندق الأوراسي ، الجزائر ، 2004 ، ص : 03.

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 11-103 المؤرخ في 06 مارس 2011 ، يعدل ويتمم **المرسوم التنفيذي** رقم03-209 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 والذي يحدد الإعانة المقدمة لشباب ذوي المشاريع ومستواها ، المادة 02 .

[3]- دليل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة المتعلق بكيفية تمويل المشاريع المصغرة ، 2009.

[4]- المرسوم التنفيذي رقم 11-104 ، **المتعلق بشروط ومستوى الإعانة الممنوحة للشباب في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة** ، المؤرخ في 06 مارس 2011 ، المادة 06.

- القرض البنكي يقدر بـ: 70% من إجمالي مبلغ الاستثمار.

ب- المستوى الثاني: عندما يكون مبلغ الاستثمار أكبر من خمسة (05) ملايين دينار جزائري وأقل أو يساوي عشرة (10) ملايين دينار جزائري، ويكون التمويل بالنسب التالية :

- المساهمة الشخصية تقدر بـ: 02% من إجمالي مبلغ الاستثمار.
- القرض الغير المكافئ الذي يمنحه صندوق الوكالة بـ: 28% من إجمالي مبلغ الاستثمار.
- القرض البنكي يقدر بـ: 70% من إجمالي مبلغ الاستثمار.

ثالثا :الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

قد تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب الأمر رقم 14/96 المؤرخ في 1996/06/24 والذي تضمنه قانون المالية سن 1996 في المادة 16 منه، التي نصت على فتح حساب تخصيص خاص رقم 078-302 تحت عنوان الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.

المرسوم التنفيذي رقم196/96 المؤرخ في 1996/09/08 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والمحدد لقوانينها، حيث يمنح للوكالة مهام تنظيم والتسيير المالي للجهاز، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستغلال المالي[1].

شروط الاستفادة من الإعانة:

- أن يتراوح عمر الشباب ما بين 19-35 سنة.
- أن يكون ذو تأهيل مهني أو ذو كفاءة معرفية معترف بها.
- أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة.
- أن لا يكون شاغلا وظيفة مأجورة وقت تقديم طلب الإعانة.

[1]- *الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر رقم 96/14 المؤرخ في 1996/06/24 يتضمن قانون المالية سنة 1996 ، **الجريدة الرسمية** العدد 39 ، الصادرة بتاريخ 1996/06/26 والمرسوم التنفيذي رقم196/96 المؤرخ في 1996/09/08 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.*

أما عن كيفية تمويل المشاريع المقترحة لهذه الشريحة من الشباب والممولة من قبل الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وتسيره الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتكون التركيبة المالية للتمويل تأخذ ثلاثة أشكال[1]. وتتمثل فيما يلي :

أ– التمويل الذاتي: و في هذه الصيغة يتشكل الاستثمار كله من الحالة المالية للشباب أو الشباب أصحاب المشاريع مع إعطاء امتيازات استثنائية من الإعفاء الجبائية وشبه الجبائية.

ب– التمويل الثنائي: بالإضافة إلى المبادرة الشخصية تمنح الوكالة قرضا بدون فوائد ويكون الاستثمار والإنشاء بتمويل ثنائي وهذا حسب الجدول التالي :

الجدول رقم 02:التمويل الثنائي(الشاب، الوكالة)

مساهمة الشاب	مساهمة الوكالة
مستوى الاستثمار يقل أو يساوي خمس (05)ملايين دج	
%29	%71
مستوى الاستثمار يزيد عن خمس(05)ملايين دج ويقل عن عشرة(10)ملايين دج	
%28	%72

المصدر: المرسوم التنفيذي رقم11/103 المؤرخ في 06 مارس 2011، المادتين رقم: 03و04، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 14، الصادرة بتاريخ 2011/03/06، ص :18.

ت– التمويل الثلاثي: في هذه الصيغة يتدخل البنك كطرف ثالث في تمويل هذه الأموال المصغرة المتفاوتة حسب مناطق إنشاء المشروع وأهمية القطاع بالنسبة لإنشاء مناصب شغل دائمة والتركيبة المالية للاستثمار الثلاثي ويكون حسب قيمة الاستثمار كما في الجدول التالي:

الجدول رقم 03:التمويل الثنائي(الشاب، الوكالة)

مساهمة الشاب	مساهمة الوكالة	مساهمة البنك
مستوى الاستثمار يقل أو يساوي خمس (05)ملايين دج		
%01	%29	%70
مستوى الاستثمار يزيد عن خمس(05)ملايين دج ويقل عن عشرة(10)ملايين دج		
%02	%28	%70

المصدر: المرسوم التنفيذي رقم11/103، نفس المرجع السابق ، ص: 18.

[1]- مداني بن شهرة ، ***سياسة التعديل الهيكلي والشغل–التجربة الجزائرية–*** ، أطروحة الدكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران ، (2007/2006) ، ص:123.

مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:يمكن تلخيصها في :

- تدعم وتقدم الاستمارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار إنجاز هم لمشاريعهم الاستثمارية.
- إقامة علاقات مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل.
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي تمنحها ANSEJ والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع.
- تقدم للشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم.

المطلب الثاني :الأجهزة المسيرة من قبل وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.

سوف نتطرق إلى آليتين مهمتين تسيران من طرف وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ألا وهما : وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) .

أولا : وكالة التنمية الاجتماعية (ADS):

هي مؤسسة عمومية تتمتع بالاستقلالية المالية أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 232/96 المؤرخ في 13 صفر عام 1417 الموافق ل 29 يونيو 1996، والذي حددها القانون الأساسي.

بحيث تعبر عن تعبر محاربة الفقر والتهميش الاجتماعي إحدى أهدافها الرئيسية، تخضع مختلف نشاطاتها للمتابعة الميدانية من طرف وزير التضامن الوطني بعدما كانت تابعة للوزارة المكلفة بالتشغيل عند نشأتها لتستند مهامها لوزارة التضامن بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08-09 المؤرخ في 27جانفي2008[1].

[1]- *شباح رشيد ، نفس المرجع السابق ، ص:142.*

ونجد أن الوكالة تشرف على البرامج التالية :

1- التعويض مقابل نشاطات ذات المنفعة العامة(IAIG):

بالإضافة إلى المنحة الجزافية للتضامن (AFS) الموجهة للأشخاص عديمي الدخل، والغير القادرين على العمل والغير المستفيدين من برامج المساعدة الاجتماعية الأخرى، تساهم الوكالة أيضا في إدماج الفئات السكانية التي تعيش حالة اجتماعية هشة وعدم الاستقرار على مستوى النسيج الاجتماعي، وهذا عن طريق القيام بنشاطات الإدماج الاجتماعي والتنمية الاجتماعية في إطار برنامج التعويض مقابل نشاطات ذات المنفعة العامة.

يتعامل هذا الجهاز مع الأشخاص الذين بلغو السن القانونية للعمل، وكذا العاطلين عن العمل، ويتم تشغيل هؤلاء الأشخاص في نشاطات ذات المنفعة العامة، في ورشات البلديات، ضمن نفس شروط التشغيل العادي فيما يخص المدة القانونية للشغل والاستفادة من الحماية الاجتماعية، ولا يشكل هذا النوع من الشغل علاقة عمل بل هو حل مؤقت وشكل من أشكال التضامن، تحدد الاستفادة من البرنامج بشخص واحد من كل عائلة، مقابل الاستفادة من أجر زهيد، ويضمن البرنامج أهم شيء لفئة السكان المحرومة، وهو التغطية الاجتماعية[1].

2- برنامج نشاط الإدماج الاجتماعي (DAIS): وهو بديل عن برنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية ESIL وكذا تعويض نشاطات ذات المنفعة العامة IAIG، هذه الآلية تهتم بتنصيب البطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18و 60 سنة بدون تأهيل في مناصب عمل مؤقتة وفي ورشات تكلف بإنجاز نشاطات المنفعة العامة في كل بلدية في حالة الطلب من طرف المؤسسات الإدارية، وتمتد إلى سنتين قابلتين للتجديد مرتين، ويتحصل المستفيد منها على 6000 دج شهريا، إضافة إلى الضمان الاجتماعي الذي تتكفل به الدولة[2].

3- برنامج إدراج ذوي الشهادات: وهو برنامج يعوض عقود ما قبل التشغيل PID، وضع البرنامج حيز التنفيذ في سنة 1998 وهي آلية تستهدف الشباب الحاصلين على شهادات جامعية، وتتراوح أعمارهم ما بين 19و35 سنة والذين يدخلون في سوق العمل لأول مرة، كما يهدف اكتساب الخبرة التي تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل، وتبلغ مدته سنة قابلة للتجديد مرة واحدة، يتحصل الجامعيون

---

[1]- *بوكروشة عمار وناصف محمد ، **آليات دعم التشغيل في الجزائر** ، شهادة ماستر ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أكلي محند اولحاج ، البويرة ، (2015/2014) ، ص:63 ، ص:64.*

[2]- *بن عمار حسيبة وموساوي عبد النور ، سياسات التشغيل في الجزائر بين السياسات الخاملة والسياسات النشطة في الفترة 1999-2016 ، **مجلة الدراسات الإقتصادية** ، المجلد 06 ، العدد 01 ، جوان 2019 ، ص :191.*

على 10000 دج شهريا والتقنيون على 8000 دج شهريا، كما تتكفل الدولة بتكاليف الضمان الاجتماعي، وهو عقد تشغيل ثلاثي الأطراف بين صاحب العمل والمترشح ومديرية التشغيل المتمثلة في وكالة التنمية الاجتماعية[1].

4- برنامج الجزائر البيضاء: يسمح هذا البرنامج باستحداث مؤسسات جد مصغرة لصيانة وتحسين الإطار المعيشي للسكان، كما يسمح بإدماج البطالين لاسيما أولئك الذين تم إقصائهم من النظام المدرسي وبالشراكة مع الجمعيات والسلطات المحلية[2].

5- الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة TUP HIMO:

أنشأ هذا الجهاز سنة 1997، ويهدف إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة بطالة الشباب والذين لا يتوفرون على أي تأهيل خاص، والمساعدة الاجتماعية لفئات المجتمع المحرومة، ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق إدماج اجتماعي من خلال توفير مناصب شغل مؤقتة على مستوى ورشات صيانة المنشآت القاعدية المحلية، وإنشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل وتخص العناية بشبكات الطرقات والري والمحافظة على البيئة والغابات وغير ذلك[3].

الجدول رقم(04): إجمالي التوظيفات وفق آليات الشبكة الاجتماعية في الفترة 2001-2012

ABC(TUP-HIMO)	سابقاDAIS(ESIL)	IAIG	سابقاPID(CPE)	المجموع
143540	905851	1931714	384598	3365703

المصدر: Lamia ben Habib, thèse de doctorat en science économique : le chômage des jeunes et inégalités discrétion sur le marché du travail algérien ,université de paris est ,France,2017,p : 78.

ثانيا : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): تم إنشائها بمقتضى المرسوم الرئاسي 04/13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بآلية القرض المصغر، والمرسوم التنفيذي رقم 04/14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، أين تم استخدام الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05/441 المؤرخ في 25 أكتوبر 2005، ليتم تحويل الوكالة من الوزارة المكلفة بالتشغيل إلى الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني بمقتضى المرسوم

[1]- بن عمار حسيبة وموساوي عبد النور ، نفس المرجع السابق ، ص:191.

[2]- قنان فطوم ، ***سياسات التشغيل في الجزائر ودورها في الإستقرار الإجتماعي*** ، شهادة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، (2018/2017) ، ص:56.

[3]- دحماني محمد ادريوش ، ***إشكالية التشغيل في الجزائر*** ، أطروحة الدكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة أبوبكر بلقايد ، تلمسان ، (2013/2012) ، ص:222.

الرئاسي رقم 08/10 المؤرخ في 27 جانفي 2008، تتكفل هذه الوكالة بتقديم قروض بدون فوائد بنسبة 25% من المبلغ الإجمالي للاستثمار بين 100,000 دج و400,000 دج أو من التكلفة الإجمالية لشراء المواد الأولية التي لا تتجاوز 30,000 دج، والهدف من هذه الوكالة هو محاربة الفقر والتهميش وكذا مساعدة الفئات المحرومة، بإحداث أنشطة حرفية، وتشجيع المرأة الماكثة بالبيت على العمل بالإضافة إلى إعادة إدماج المساجين في الحياة العملية، كما تمنح التكوين المجاني للعمالة الغير الرسمية في تسيير المؤسسات وتنظيم عرض وبيع منتوجاتها[1].

الجدول رقم 05 :الوظائف المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد المناصب المستحدثة	4994	38325	64171	127320	218421	295587	456917	677412
نسبة المساهمة في التشغيل الكلي%	،06 %0	،43 %0	،75 %0	،39 1%	،31 2%	،04 3%	،76 4%	،66 6%

المصدر: محمد أدرويش دحماني، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2012-2013 ، ص: 228.

[1]- *قنان فطوم ، نفس المرجع السابق ، ص:51.*

المطلب الثالث :أجهزة أخرى مسيرة من قبل وزارات أخرى

وتم التطرق إلى آليتين هما : وكالة تطوير الاستثمار ، تجربة صندوق الزكاة.

1- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI):

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب الأمر التشريعي رقم 01-03 المؤرخ في 30 أوت 2001، وهي تمارس مهامها تحت إشراف المجلس الوطني للاستثمار وتتكون من مديريتين: مديرية الاستثمارات الأجنبية، ومديرية إنفاقات الإستثمارات[1].

وتم استحداث هذه الوكالة كبديل لوكالة دعم وترقية ومتابعة الاستثمار(APSI).كونها لم تصبو إلى الأهداف التي أنشأت لأجلها.

تتكون الوكالة من مجموعة من الإدارات والهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم ، حيث ترتكز على تقييم مشاريعهم ودراستها ومن تم اتخاذ القرارات التي من شأنها سواء بالقبول أو الرفض، إلى أن تم تعديل هذا المرسوم بإصدار أمر يتعلق بتطوير الاستثمار ومناخه وآليات عمله ، وذلك بإنشاء هيئة حكومية جديدة تجمع بين مهام ووسائل وكالة ترقية ودعم الاستثمار و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب متمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري هدفها خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، وهي تتولى خاصة مهام إعلام ومساعدة المستثمرين في إطار إنجاز مشاريعهم وكذا تسهيل إتمام الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وإنجاز المشاريع[2].

---

[1]- *فاطمة بوسالم ونضال بدورج ، سياسات التشغيل في الجزائر بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة ، **مجلة البحوث والدراسات التجارية** ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، العدد 02 ، سبتمبر 2017 ، ص :16.*

[2]- *دحماني محمد أدرويش ، نفس المرجع السابق ، ص:225.*

2- صندوق الزكاة: هو مؤسسة دينية اجتماعية، تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، بدأ نشاطه سنة 2003. ويعمل على جمع أموال الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، وهو يتشكل من ثلاث مستويات تنظيمية وهي[1]:

- **اللجنة القاعدية:** تكون على مستوى كل دائرة مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولتها من رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان.

- اللجنة الولائية: تتكون على مستوى كل ولاية، توكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية.

- اللجنة الوطنية: من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، الذي يعد الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة بالجزائر.

و تجمع الزكاة في الجزائر على طريقتين هما :

* **عن طريق الحسابات البريدية الجارية:** لكل لجنة ولائية حساب بريدي جاري تصب فيه الزكاة مباشرة من طرف المزكين، أو عن طريق حوالة دولية أو غيرها بالنسبة للمقيمين في المهجر في الحساب الوطني لصندوق الزكاة الذي يحمل الرقم 10-4780 ؛

* **الصناديق المسجدية للزكاة:** في كل مسجد يوجد عدد من الصناديق تصب فيه زكاة المحسنين وتحصى يوميا بمحضر رسمي، لتصب في اليوم الموالي في الحساب البريدي الولائي.

يتم صرف أموال الزكاة بناءا على المداولات النهائية للجنة الولائية إلى :

- الإعانات المالية المباشرة للعائلات الفقيرة: وهذا حسب الأولوية، وذلك بإعطائها مبلغا سنويا أو سداسيا أو فصليا، باعتبار أن الزكاة أداة لتوزيع الأموال وإحدى التوازن الاجتماعي، فإن 50%من حصيلة الزكاة على المستوى المركزي، تخصص للقوت وسد رمق الفقراء.

- تمويل المشاريع الاستثمارية لفائدة الشباب البطال: عند الحديث عن صندوق الزكاة في الجزائر تطرح العديد من التساؤلات وهذا أمر معتاد في المشاريع الجديدة، ومن بين التساؤلات التي تطرح نفسها فكرة استثمار أموال الزكاة والصيغ التي يمكن على أساسها أن يتم الاستثمار، خاصة عندما يتم الحديث عن استثمار ما يفوق نسبة 30% من مجموع حصيلة الزكاة لفائدة الشباب البطال، كقروض حسنة بدون فوائد تتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50,000 دج و300,000 دج تسدد خلال أربع (04) سنوات وتحت شعار "لا نعطيه ليبقى فقيرا وإنما يصبح مزكيا".

---

[1]- *عبد الرزاق جباري ، **آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر** ، رسالة الماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، (2015/2014) ، ص : 163.*

خصصت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف نسبة 37,5% من حصيلة الزكاة للاستثمار، وقد أبرم اتفاق مع بنك البركة ليكون وكيلا تقنيا في مجال استثمار أموال الزكاة والتي تمت ترجمتها فيما أصطلح عليه صندوق استثمار أموال الزكاة.

الشكل (05): أجهزة دعم تشغيل في الجزائر

الهيئات	الوصاية	المهام	الفئات والأشخاص المعنيين	الأجهزة
الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM التي أنشأت عام 1990	**وزارة التشغيل والتضامن الوطني**	-ضبط سوق العمل. -تنفيذ برامج خاصة بالتشغيل.	-كل طالبي مناصب الشغل.	-
وكالة التنمية الاجتماعية ADS أنشأت 1996	**وزارة التشغيل والتضامن الوطني رئاسة الحكومة**	-إعانة السكان المحرومين. -ترقية تطوير التشغيل.	-الأشخاص بين 60 سنة وأكثر بدون مداخيل. -الأشخاص القادرين على العمل بدون مداخيل. -الجامعيين والتقنيين الباحثين عن أول منصب شغل.	-المنحة الجزافية للتضامن 3000 دج -تعويض النشاط والمنفعة العامة 46000 دج -القروض المصغرة -برنامج التنمية الاجتماعية -الخلايا الاجتماعية الجوارية
الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ فرع جهوي أنشأت عام 1996	**مصالح رئاسة الحكومة وزارة التشغيل والتضامن الوطني**	الإعانة على إنشاء النشاط بالنسبة للشباب العاطل عن العمل.	طالبي منصب التشغيل إلى غاية 40 سنة	المؤسسة المصغرة التي تقل تكلفتها عن 10 ملايين دينار جزائري
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 1994	**وزارة العمل والضمان الاجتماعي**	إدماج العاطلين عن العمل الذين يستفيدون من التأمين على البطالة	-العاطلين من سن 35 إلى 50 سنة المسجلين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل -المستفيدين من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	مركز البحث حول التشغيل مركز إعادة العمل المستقل التكوين، تغيير النشاط ، تمويل إنشاء النشاطات ب5 ملايين دج كحد أقصى
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2004	**وزارة التشغيل والتضامن الوطني**	تسيير القروض المصغرة	-االنساء بالمنازل -الحرفيين الصغار، المستفيدين من الشبكة الاجتماعية -الشباب العاطلين عن العمل	القروض المصغرة التي تتراوح قيمتها ما بين 5.000 و400.000 دج

***المصدر** : منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.*

المبحث الثالث :آثار سياسة التشغيل في الجزائر

تعرف سياسة التشغيل على أنها مجموعة الأساليب والإجراءات التي يتم توجيهها من قبل الحكومة لحل أو التخفيف من حدة الأزمات، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، لذا عملت الدولة على توفير الآليات اللازمة لتنظيم سوق العمل، وتوفير مناصب شغل، ولكل سياسة معتمدة لا بد لها من آثار، معوقات وتحديات لكي يتم تقييم مدى نجاحها.

المطلب الأول :سياسة التشغيل في الجزائر آليات وتدابير

تقوم سياسة التشغيل في الجزائر على ركيزتين: ترقية الشغل من طرف المبادرات المقاولاتية وترقية دعم الشغل المأجور إلى جانب مختلف الهياكل المركزية والمحلية المنشأة بغرض دعم التشغيل، تم إنشاء وزارة للشغل باسم "وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي" التي أسندت إليها مهام التشغيل منذ 2001[1].

أولا: ترقية الشغل من طرف المبادرات المقاولاتية:

يستند هذا الاتجاه إلى فكرة التشغيل الذاتي، أي أن الشباب هم أنفسهم من يخلق فرص عمل لأنفسهم، ودور الدولة هنا دور الدائم والمرافق وتجسيدا لذلك تم إنشاء وكالات وصناديق لهذا الغرض وهي كما ذكرنا سابقا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

و بغرض دعم وتشغيل أهداف هذه الهياكل، وكذا تشجيع إنشاء المؤسسات، تم اعتماد تدابير مالية تحفيزية للشباب المقاول متضمنة في قوانين المالية السنوية، تكتفي هنا بالإشارة إلى قانون المالية التكميلي لسنة 2011، المتضمن موازنة الدولة التكميلية 2011، والذي نص على عدة إعفاءات وتخفيضات للشباب المرقى (المقاول) المستفيد من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني لدعم القرض المصغر و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ويتعلق الأمر بالإعفاء أو التخفيض لمدة (03) ثلاث سنوات من أرباح الشركات والرسم على الدخل الإجمالي والرسم العقاري ورسوم التسجيل.

[1]- عالم حليمة ، ***سياسة التشغيل في الجزائر ودورها في الحد من البطالة*** ، شهادة الماستر ، كلية العلوم الإقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، جامعة مستغانم ، (2015/2014) ، ص:54.

ثانيا: دعم الشغل المأجور

بمقابل الشباب الذين لديهم رغبة واستعداد لإنشاء مؤسساتهم هناك شباب يبحثون عن عمل مأجور، ومن أجل مساعدة هؤلاء ومرافقتهم في بحثهم هذا، تم اعتماد مجموعة من الآليات والتدابير، الوكالة الوطنية للتشغيل، مديريات التشغيل بالولايات، وكالة التنمية الاجتماعية، التشغيل المأجور بمبادرة محلية، أشغال ذات المنفعة العامة ذات اليد العاملة المكثفة، عقود ما قبل التشغيل، والذي تم تطويره في صيغة تدابير جهاز المساعدة على الإدماج المهني.

وتجدر الإشارة إلى أنه ابتداء من سنة 2008 تم إعداد مخطط عمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة، يعتمد على المقاربة الاقتصادية، ويرتكز هذا المخطط أساسا على تشجيع الاستثمار المنتج والمنشئ لمناصب الشغل، وعلى تثمين الموارد البشرية عن طريق التكوين، وكذا على معالجة بطالة الشباب معالجة خاصة وعصرنة وتدعيم قدرات هيئات تسيير سوق العمل، حيث يحض المحور الخاص بترقية تشغيل الشباب وإدماجهم بعناية خاصة ضمن هذا المخطط، وهذا من خلال تنفيذ آليتين: دعم تنمية الثقافة المقاولاتية عند الشباب ودعم ترقية الشغل المأجور للشباب.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة الجديدة لمخطط النشاط لترقية تشغيل الشباب ومكافحة البطالة تعتمد أساسا على ما يلي[1]:

1- دعم تنمية المبادرات المقاولاتية: وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى خلق (03) ثلاثة أجهزة عملية لخلق النشاطات ويتعلق الأمر بما يلي :

- جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ذوي المشاريع والبالغين بين 19-35 سنة(أربعين (40) سنة بالنسبة للمسيرين، عندما يولد المشروع (03) ثلاثة مناصب عمل في المجموع) والذي يحدد سقف استثماره بمبلغ 10,000,000 دينار جزائري.
- الجهاز المسير من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والمتضمن للبطالين بين 35و50 سنة للراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة الذي يبلغ سقف استثمارها 4000,000 دينار جزائري.
- جهاز القرض المصغر المسير من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المخصص لتحفيز التشغيل الذاتي وتطوير المهن الصغيرة، ويبلغ سقف استثمارها 4,000,000 دينار جزائري.

[1]- عبد الحميد قومي وحمزة العايب ، سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر ، ***ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة*** ، جامعة البويرة ، يومي 15-16 نوفمبر 2014 ، ص:03 ، ص:04.

2- دعم ترقية الشغل المأجور : لقد تمت ترجمة ترقية الشغل المأجور بوضع جهاز جديد للمساعدة على الإدماج المهني (DAIP)، ويهدف هذا الجهاز إلى تسهيل الاستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي العمل لأول مرة، المسجلين لدى الشبكة الوطنية للتشغيل(ANEM) بإدماجهم أكثر في القطاع الاقتصادي العمومي والخاص، ويتمثل الهدف المرجو إليه في رفع النسبة المئوية للتوظيف المستمر من 12%إلى 30%، ومن جهة أخرى تولي اهتمام خاص لحاملي الشهادات والذين هم بدون وظيفة.

المطلب الثاني : تحديات ومعوقات سياسة التشغيل في الجزائر

إن حجم المعوقات والتحديات التي تواجهها سياسات التشغيل في الجزائر، لا سيما في مجال تشغيل الشباب كبيرة ومعقدة، باعتبار أن الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها شريحة الشباب أكثر من ثلثي المجتمع، ويمكننا حصر التحديات في النقاط التالية[1]:

- عجز اليد العاملة المؤهلة، وعدم توافق قوى العرض مع قوى الطلب.
- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل
- وجود اختلال بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.
- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار.
- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات وصعوبة الحصول على القروض البنكية.
- ترجيح النشاط التجاري (الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل.
- ضعف روح المبادرة المقاولاتية، لاسيما عند الشباب وضعف العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور.
- عدم التحكم في الآليات القانونية التي تتولى تنظيم سوق العمل.

وباعتبار الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها هذه الشريحة أكثر من ثلثي المجتمع، الأمر الذي يصعب من مهمة الهيئات المكلفة بمعالجة هذه الإشكالية، لاسيما أمام تراجع القطاع العمومي عن تمويل الاستثمارات وإنجاز المشاريع المنشأة لمناصب العمل المستقرة والدائمة، واستمرار التوجه نحو المزيد من

[1]- زواودي لزهاري وبونقاب مختار، سياسة التشغيل في الجزائر ، ***المجلة الدولية للدراسات الإقتصادية*** ، المركز الديمغرافي العربي ، ألمانيا ، برلين ، العدد 02 ، جوان 2018 ، ص :57.

تحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، والتقليص من عدد العمال إما بسبب الغلق أو بسبب مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية، ويمكن حصر التحديات والمعوقات فيما يلي[1]:

– من بين التحديات التي تواجهها الدولة في هذا المجال العمل الغير المنظم أو ما يعرف L'économie Informels الذي يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل، أمام ضعف بل ندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة، وهذا النوع من العمل الذي يشكل بؤر استغلال فاحش للعديد من الشباب الذي عادة ما يكون الأكثر عرضة لهذا الاستغلال سواء في ظروف مجال العمل أو في الأجور أو مختلف الحقوق الفردية والجماعية للعامل، في غياب أو ضعف الهيئات الرقابية.

– من إحدى التحديات التي تعيق نجاح التجارب والبرامج العديدة التي قامت بها الدولة للحد من بطالة الشباب، والتي تشكل في نفس الوقت إحدى مقومات عمل هيئات التشغيل والتحكم في سوق العمل تكمن في عدم تكيف أنظمة وبرامج التعليم، والتكوين العالي والمتوسط بما يتناسب لاحتياجات التي يتطلبها سوق العمل، مما يعني تكوين مزيد من الإطارات والعمال الذين سوف لن يجدوا مناصب عمل تناسب تكوينهم مما يجعلهم عرضة للبطالة الحتمية عند تخرجهم.

3– من الآثار السلبية الناتجة عن البطالة في أوساط الشباب، ونقصد بها الارتفاع المستمر لظاهرة الانحراف نحو الأعمال الإجرامية وتعاطي المخدرات والعنف ضد المجتمع، والهجرة الغير المشروعة نحو البلدان الأوروبية عبر وسائل وطرق غير مضمونة العواقب.

و أمام كل هذه التحديات والمعوقات السلبية التي كثيرا ما أعاقت نجاح سياسات التشغيل، تبرز مجموعة الآليات والبرامج والمخططات التي وضعتها البلاد كتحد إيجابي لمواجهة آثارها السلبية، حيث تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على سبيل المثال إحدى آليات مواجهة هذه التحديات نظرا لهشاشة البنية الاقتصادية التي بدأ يعرفها النسيج الاقتصادي في السنوات الأخيرة، حيث لم تعد هناك مؤسسات صناعية كبيرة، متكاملة على غرار ما هو موجود في البلدان الصناعية الكبرى، إذ أصبح اللجوء إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في مختلف المجالات المرئية والخدماتية، لاسيما تلك التي تعمل في مجال المقاولة الثانوية لصالح المؤسسات الصناعية الكبرى أو لفروعها في الجزائر، أحد الحلول الأقل تكلفة لتحقيق التكامل الاقتصادي من جهة، وإحدى الوسائل التي تضمن من خلالها لتحقيق من

[1]- بوزار صفية ، فعالية وإنعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (2014/1990) ، ***مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلاع من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة*** ، 08-09 ديسمبر 2014 ، المركز الجامعي ، تيبازة ، ص 564:.

حدة البطالة المتزايدة في هذه البلدان من جهة أخرى، لاسيما في أوساط الشباب المتخرج من الجامعات ومعاهد التكوين المتخصصة.

المطلب الثالث :أفاق ونتائج سياسة التشغيل في الجزائر

أولا: أفاق سياسة التشغيل:

من خلال تتبعنا للجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال محاربة البطالة، ومن أجل إعطاء المزيد من الفاعلية في وضع تجسيد سياسات وبرامج تشغيل الشباب خاصة فإننا نرى ضرورة[1]:

- تسهيل الإجراءات الإدارية والتمويلية أمام الشباب بهدف خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لدوره الكبير في خلق مناصب الشغل.
- إشراك المؤسسات الصغير و والمتوسطة المتخصصة في مجال المقاولة ، وجعلها مرتبطة بالمؤسسات الصناعية الكبرى.
- تفعيل دور الدولة في الرقابة على القطاع الاقتصادي الموازي.
- إعادة عجلة الاستثمار العمومي المنتج، ودور الدولة الاقتصادي سواء من خلال المشاريع ذات المنفعة العامة أو بالشراكة مع القطاع الخاص الوطني.
- إنشاء بنك معلومات يتوفر على كافة الوسائل البشرية والتكنولوجية التي تسمح بتقديم التوجيه والاستشارة الفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع البنوك على التعامل بجدية ومسؤولية في مجال القروض والمساعدات والتسهيلات المالية.
- السهر على تطبيق التدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بتنفيذ سياسات التشغيل.

[1]- سايح حنان وبوعناني فاطمة الزهراء ، ***سياسة التشغيل في الجزائر*** ، شهادة ليسانس ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبوبكر بلقايد ، تلمسان ، (2014/2013) ، ص : 65.

ثانيا : نتائج سياسة التشغيل في الجزائر:

لقد حققت سياسات التشغيل في الجزائر نتائج إيجابية بفضل العديد من العوامل التي ساعدت على تقليص نسبة البطالة والتي يتمثل أبرزها فيما يلي[1]:

– تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ما بين (2001–2004) والذي سمح باستكمال العديد من المشاريع العالقة وانطلاق عدة ورشات، والتي ترجمت بخلق عدد هام من مناصب الشغل الصافية؛

– تطبيق برنامج تكميلي لدعم النمو(2005–2009)، إضافة إلى البرامج الخاصة التي مست الهضاب العليا والجنوب والفترة التي عرفت استحداث عدد هام من مناصب الشغل الصافية؛

– تحسين مستوى الاستثمار الوطني والأجنبي؛

– نتائج أجهزة التشغيل المؤقت وأجهزة خلق النشاطات والتي تدخل في إطار ترقية تشغيل الشباب، والتي سمحت بتمويل 2,695,528 منصب عمل في الفترة ما بين 1999–2007 بتكلفة مالية تقدر ب: 150 مليار دينار جزائري؛

– النمو الاقتصادي خارج المحروقات والمستخلص من القطاعات المولدة للشغل، لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات والفلاحة؛

– متوسط استحداث سنوي قدره 100.00 منصب شغل في إطار أجهزة دعم استحداث المنشآت المسيرة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) ، وتنصيب 300.000 طالب عمل سنويا في إطار جهاز دعم الإدماج المهني (DAIP)؛

– دخول المرأة عالم الشغل مقارنة ما كانت عليه في السابق؛

– انخفاض معدلات البطالة في الجزائر من30 % سنة 1999 إلى حدود 10 % سنة 2014؛

بالنسبة لمعدل البطالة في الجزائر فقد كان لسياسات التشغيل دورا هاما في هبوط معدلاتها إذ نرى تراجعا في معدل البطالة خلال الفترة (1999–2014).

[1]- يخلف عبد الله ، ***أثر برامج وكالة التنمية الإجتماعية (ADS) في دعم التشغيل في الجزائر*** ، شهادة الماستر ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، (2017/2016) ، ص : 38-39.

بصفة عامة يمكن القول أن انعكاسات سياسات التشغيل على الفقر كانت واضحة في الجزائر، بحيث أن مستوى المعيشي في الجزائر تحسن بكثير من خلال انخفاض معدل البطالة في الاقتصاد الجزائري، وحيث أن معظم الأسر والعائلات أصبحت تملك دخل أو أجر من خلال عمل أحد أفرادها مكنها من تحسين مستوى معيشتها عن طريق توفير التعليم، الرعاية الصحية، التنقل، السياحة والترفيه، وبالتالي عن طريق التشغيل أي سياسات في الجزائر استفاد البطالين الجزائريين من تغيير نمط حياتهم وتحسين مستوى معيشتهم.

خلاصة

من خلال هذا الفصل وتحليلنا لموضوع سياسة التشغيل في الجزائر، ودراسة لمساهمة برامج وأجهزة التشغيل في معالجة اختلال سوق العمل في الجزائر، بالإضافة إلى واقع هذه السياسات في إطار الإمكانيات المالية المرصدة خلال مختلف المراحل التي مر بها التشغيل في البلاد، وكذا دراسة التطور للتشغيل من تشجيع التنظيم والتطوير، إلا أنها تعاني الكثير من المشاكل والعراقيل، كما أن أغلب سياسات التشغيل المنتهجة في الجزائر، إن لم نقل مجملها ظرفية وغير فعالة بنسبة كبيرة، وذلك بسبب غياب سياسة واضحة وهادفة، وذلك رغم بعض النتائج الإيجابية المحققة.

الفصل الثالث

أجهزة دعم التشغيل بالجزائر
ودورها في دعم التنمية المحلية

- المبحث الأول :تقييم ودور أجهزة التشغيل في دعم التنمية المحلية
- المبحث الثاني : أهمية ومساهمة أجهزة التشغيل في التنمية المحلية
- المبحث الثالث: التجربة التونسية والماليزية والجزائرية في مجال التشغيل

تمهيد

نتيجة لتدهور سوق العمل بعد الإصلاحات الهيكلية، عمدت الحكومة إلى إنشاء العديد من الأجهزة من أجل إدماج البطالين في سوق العمل، وخلق مناخ ملائم لإنشاء أجهزة وبرامج على المستوى المحلي، وإدراج مسألة تشغيل الشباب كإحدى الانشغالات الأولية للحكومة، ونتيجة لذلك فإن أجهزة التشغيل التي أنشأت متعددة الأشكال.

و هذا ما سنتناوله في هذا الفصل.

حيث يتدرج تحت هذا الفصل ما يلي :

- تقييم وإسهامات أجهزة التشغيل في التنمية المحلية.
- أهمية ومساهمة أجهزة دعم التشغيل في دفع عجلة التنمية المحلية.
- التجربة التونسية والماليزية والجزائرية في مجال التشغيل.

المبحث الأول :تقييم وإسهامات أجهزة التشغيل في التنمية المحلية

الجزائر دولة من بلدان العالم الثالث، تسعى إلى تحقيق تنمية شاملة في كافة الميادين والمجالات المختلفة، عن طريق العديد من المؤسسات ووكالات التشغيل التي أنشأتها، من أجل دعم برامج التنمية وتوجيهها نحو المسار الصحيح.

المطلب الأول :تقييم لأجهزة وسياسات التشغيل بالجزائر

انطوت أجهزة وسياسات التشغيل في الجزائر كغيرها من الدول العربية الأخرى عموما على ثلاثة عيوب رئيسية، جعلتها تفشل في معالجة الإختلالات الحقيقية لسوق العمل وهي : تكلفتها العالية، وتغطيتها المنخفضة، وتأثيرها المحدود[1].

استعراض عينة الأجهزة في إطار سياسات تحسين أداء العمل في الجزائر يعكس ضعف مستوى جمع البيانات وعدم استعمالها في مختلف مراحل وضع السياسات وتنفيذها وتقييمها.

فتحديد نطاق السياسات والجهات المستفيدة ومضمون الأجهزة لا يستند إلى بيانات كافية حول سوق العمل، مما يجعل هذه السياسات غير متصلة بواقع السوق ويضعف فعاليتها.

فالبيانات التي تجمعها نظم المعلومات الخاصة بسوق العمل غير شاملة وغير قابلة للمقارنة وهذا ما يفسر قلة استخدام صانعي السياسات لهذه البيانات، ولم توجد دراسات مفصلة دقيقة لتقييم هاته الأجهزة.

و إذا ما توفرت فهي تركز على النتائج المحققة على المدى القصير وليس على المديين المتوسط والطويل، ولا توفر معلومات عن أثر الأجهزة على العمالة طويلة الأجل، ولا عن نوعية فرص العمل والمساواة بين الجنسين وغيرها من الأوجه الاجتماعية لتلك السياسات.

و استنتجت الكثير من الدراسات أن سياسات تحسين أداء أسواق العمل في الجزائر غير متكاملة ولا تنفذ بشكل منسق، فتوفير الأجهزة في إطار سياسات تحسين أداء أسواق العمل لا يزال يتم بشكل مجزأ، مع أن التجربة الدولية بينت أهمية التكامل في تقديم خدمات متكاملة للمستفيدين، كالتدريب والتوجيه المهني ومواءمة المؤهلات مع متطلبات العمل، ويتطلب ذلك تعزيز التنسيق بين جميع الوكالات العامة العاملة على وضع هذه السياسات وتنفيذها، بما في ذلك مكاتب التشغيل العامة ومراكز التدريب المهني وغيرها.

---

[1]- دحماني محمد ادريوش ، ***إشكالية التشغيل في الجزائر*** ، نفس المرجع السابق ، ص :229-230.

فيما يخص خدمات التشغيل العامة في الجزائر تفتقر لكثير من البيانات التي يمكن أن تساهم في تحسين أداء سوق العمل، فمعظم مكاتب التشغيل توفر معلومات عن عدد المستفيدين من خدماتها، لكن قليلة جدا هي المكاتب التي توفر بيانات دقيقة، مصنفة بحسب نوع الجنس والمنطقة، ولا يوفر أي منها بيانات عن أوجه محددة في نتائج التشغيل، كمجال العمل أو مدة البقاء فيه.

أما في برامج الأشغال العامة، فالأرقام المتوفرة في مجال العمل تبقى قليلة جدا، لأن معظم المعلومات المتوفرة عن نتائج هذه الأجهزة والبرامج تركز على عدد فرص العمل التي وجدت، ونادرا ما تتوفر معلومات عن أعمال الصيانة التي تستهدف البنية التحتية، ولا تتوفر دراسات حول متابعة هذه الأعمال لعامة الناس، مما يدعو إلى النظر في مدى استدامة النتائج التي تحققها برامج الأشغال العامة.

وبالرغم من أن الأرقام المتوفرة عن نتائج هذه البرامج قليلة، فهي توفر معلومات مفيدة عن أثرها على المدى القصير.

ومن الواضح أن الجزائر تفتقر إلى تقييم أثر البرامج المذكورة على خفض نسبة البطالة، ولذلك فإن قياس النتائج من شأنه توفير معلومات قيمة عن قدرة برامج الأشغال العامة على تمهيد الطريق أمام الفئات التي تعمل في إطار العمل الغير الرسمي، لإدماجها في سوق العمل النظامي، كما أن هذه البرامج لا تساهم في توفير فرص تشغيل دائمة للمشاركين فيها، بل هي عبارة عن حل مؤقت للبطالة إلى حين حصول المنتسبين عليها على وظائف دائمة، ومن المرجح أن 10% من المشاركين في برامج الأشغال العامة ينجحون في الحصول على وظائف مناسبة عند انتهاء عملهم في هذه البرامج..

فيما يخص تقييم برامج إعانات التشغيل فمعظم التقارير والدراسات المتوفرة تتضمن معلومات عن النتائج المحققة على المدى القصير (مثل عدد المستفيدين)، لكنها لا تتضمن تقييما لأثرها على التشغيل بعد انتهاء البرامج مباشرة، ولا لأثرها على التشغيل الطويل الأمد أو على الدخل.

نفس الشيء بالنسبة لبرامج التدريب والتكوين، فالتقارير التي تصدر حاليا لا تتناول جودة التدريب، أو مدى ملائمة المهارات المكتسبة لاحتياجات سوق العمل، أو مدى وصول البرامج إلى جميع الفئات، فمعظم مراكز أو برامج التدريب العامة توفر معلومات فقط عن عدد المتدربين أو المستفيدين، وتفتقر إلى معلومات عن نتائج التدريب من حيث التشغيل والدخل المحقق منه سواء على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد.

المطلب الثاني : دور أجهزة التشغيل في المجال الاقتصادي

ترتكز أجهزة التشغيل في الجزائر على ضرورة استثمار القدرات البشرية لاسيما المؤهلة منها خلق الثروة الاقتصادية، عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط، بما يسمح تنمية اقتصاد البلاد وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي، ومواكبة التكنولوجيا سريعة التطور، وقد كان لهذه الأجهزة تدابير وتأثير إيجابي، والذي تمثل في تجنب إقصاء الشباب البطال عن عالم الشغل، وبالتالي خفض معدلات البطالة.

فقد ساهمت مؤسسات سوق العمل بإنشاء حوالي 1641216 منصب عمل في الفترة الممتدة بين 1999-2004 بنسبة 54%من إجمالي مناصب العمل المنشأة وهذه النسبة تؤكد مدى اهتمام و اعتماد الحكومة على سياسة مؤسسات التشغيل في معالجة مشكلة البطالة، والتي تراجعت بالفعل 29%سنة 2000 إلى 17.7 %سنة 2004 إلى حوالي 10%سنة 2014[1].

كما حققت أجهزة التشغيل في الجزائر بعض النتائج الإيجابية بفضل العديد من العوامل التي ساعدت على تقليص نسبة البطالة والتي يتمثل أبرزها في[2]:

* تنفيذ برامج دعم الإنعاش الاقتصادي ما بين 2001-2004 الذي سمح باستكمال العديد من المشاريع العالقة، وانطلاق عدة ورشات، والتي ترجمت بخلق عدد من مناصب الشغل الصافية.

* تطبيق برنامج تكميلي لدعم نمو 2005-2009، إضافة إلى البرامج الخاصة التي مست الهضاب العليا والجنوب، والفترة التي عرفت استحداث عدد هام من مناصب الشغل.

* تحسين مستوى الاستثمار الوطني وكذلك الأجنبي.

* النمو الاقتصادي خارج المحروقات، والمستخلص من القطاعات المولدة للشغل لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات والفلاحة.

* نتائج أجهزة التشغيل المؤقتة وأجهزة خلق النشاطات التي تدخل في إطار ترقية تشغيل الشباب، والتي سمحت بتمويل 2.695.528 منصب عمل في فترة بين 1999-2007 بتكلفة تقدر ب 150 مليار دينار جزائري.

---

[1]- مراد زايد، ***دور سياسات التشغيل في القضاء على ظاهرة البطالة في الجزائر*** ، ***مداخلة*** ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، ص : 01.

[2]- صفية بوزار ، فعالية وإنعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر ، ***مجمع مداخلات الملتقى الدولي*** ، المركز الجامعي تيبازة 08-09 ديسمبر 2014 ، ص : 563.

* متوسط استحداث سنوي قدره 100.000 منصب شغل في إطار أجهزة دعم استحداث المنشآت المسيرة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

* تنصيب 300.000 طالب عمل سنويا في إطار جهاز دعم الإدماج المهني.

*كما تجدر الإشارة إلى أن الجوانب المتصلة بتثمين الموارد البشرية تشكل محورا مهما في مخطط العمل لترقية الشغل، ومكافحة البطالة الذي شرع في تنفيذه ابتداء من شهر جوان 2008.

المطلب الثالث: دور أجهزة التشغيل في المجال الاجتماعي

إن لجوع الحكومة الجزائرية إلى طرح جملة من برامج التشغيل ووضع مجموعة من الأجهزة تهدف إلى الحد أو تقليص من ظاهرة البطالة، التي ينجر عنها مشاكل اجتماعية جمة من الفقر، الأمية، الآفات الاجتماعية، الإجرام والهجرة الغير الشرعية التي تحول دون نهوض الدولة والوصول لمبتغاها، ألا وهو التنمية المحلية، يمكن القول أن أجهزة التشغيل التي اعتمدتها الجزائر ساهمت في[1]:

* تحسين المستوى المعيشي لبعض الأسر الجزائرية.

* دخول المرأة الجزائرية عالم الشغل مقارنة لما عليه سابقا.

– تحسين مستوى التعليم في الجزائر حيث أن توفير الشغل يؤثر بشكل إيجابي على مستوى التعليم في الجزائر، ويمكن إرجاع نسبة كبيرة من التسرب المدرسي إلى نقص مداخيل الأولياء وعدم عملهم.

* إسهام التشغيل في توفير الغذاء شيء واضح في الجزائر، حيث أن معظم الأسر الجزائرية مكونة من ثلاث أفراد فما فوق، يستلزمها على الأقل أجر لإعالتها من المصاريف المتعلقة بالغذاء، فالتشغيل في الجزائر حقق بشكل كبير توفير وتحسين مستوى الغذاء للعائلات والأسر الجزائرية.

* انخفاض مستوى التسريب المدرسي في السنوات الأخيرة 2005-2014 نتيجة انخفاض معدلات البطالة وزيادة التشغيل.

وبصفة عامة يمكن القول أن إسهامات أجهزة التشغيل في تقليص دائرة الفقر، كانت واضحة في الجزائر، حيث أن مستوى المعيشي تحسن بكثير لاسيما من خلال انخفاض معدل البطالة في اقتصاد الجزائر، وحيث أن معظم الأسر والعائلات الجزائرية أصبحت تملك دخل أو أجر من خلال عمل أحد أفرادها مكنها من تحسين مستوى معيشتها عن طريق توفير التعليم، الرعاية الصحية.....النقل، الترفيه والسياحة، وكل هذا عن طريق التشغيل أي سياسات التشغيل في الجزائر أفادت البطالين الجزائريين من خلال تغيير نمط حياتهم وتحسين مستوى معيشتهم.

[1]- صفية بوزار ، نفس المرجع السابق ، ص:564.

المبحث الثاني: أهمية ومساهمة أجهزة دعم التشغيل في دعم التنمية المحلية

تعتبر أجهزة دعم التشغيل جزءا هاما من النسيج الاقتصادي والاجتماعي، حيث أنها تساهم بشكل كبير وفعال لتحقيق الأهداف المرجوة منها، وذلك من خلال مساهمتها في توفير مناصب عمل.

المطلب الأول: أهمية أجهزة دعم التشغيل في دعم التنمية المحلية:

إن الهدف الأساسي من التنمية المحلية هو دعم قدرات القطاع أو منطقة معينة، لكي تعتمد على نفسها ذاتيا في إحداث تنميتها داخل إقليمها ، و بالاعتماد على إمكانياتها المادية والبشرية، ولكي تنجح إستراتيجية التشغيل ومحاربة البطالة وتحقق أهدافها الطويلة الأجل، يجب أن يتم تكييف كل عناصرها الأساسية في إطار ضوابط التنمية المحلية، من خلال عملية التنسيق والانسجام بين متطلبات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لعملية التنمية.

بحيث أن الأزمات الاقتصادية المتلاحقة التي شهدها العالم وما خلفته من أثار اقتصادية واجتماعية كبيرة أثبتت هشاشة الاقتصاد العالمي، مما دفع بالكثير من الدول مع سبعينيات وثمانينات القرن 20 إلى الاهتمام شيئا فشيئا بتطوير أجهزة دعم التشغيل، وإعطائها دروا أكبر في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، كونها تعتبر من أهم الوسائل للنهوض بالتنمية على المستوى المحلي وكذا خفض معدلات البطالة فيها.

و من أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام بأجهزة التشغيل نذكر منها[1]:

1- ازدياد معدلات الفقر والبطالة في الدول النامية مما خلق العديد من المشكلات على المستوى المحلي بسبب عدم قدرة هذه الأخيرة على خلق أجهزة كبيرة قادرة على خلق مناصب عمل كافية مما دفعها إلى تبني سياسة قائمة على دعم الأجهزة لخلق مناصب الشغل.

2- فشل البعض من البرامج والسياسات التنموية التي اعتمدت على إنشاء المؤسسات والصناعات العملاقة وعدم قدرة الدولة على الاحتفاظ بهذه المشاريع نظرا لارتفاع تكاليف تسييرها مما أدى بهم إلى التفكير في تقسيمها إلى وحدات أو خوصصتها كما هو الحالة بالنسبة للجزائر.

و مع تزايد الاهتمام العالمي بمثل هذه البرامج والأجهزة ودورها في تحقيق التنمية المحلية فإن هذه الأهمية يمكن إبرازها في النقاط التالية :

أ- توفير مناصب الشغل، التقليص من البطالة على المستوى المحلي، خلق تنمية إقليمية.

ب- التخفيف من الآثار الناجمة عن الفقر وما يترتب عنها من مشكلات اجتماعية كبيرة.

---

[1]- بوقرة رابح ، عريوة محاد ، ***إستراتيجية ترقية التشغيل في الجزائر في إطار برامج دعم التنمية المحلية المستدامة*** ، تاريخ الإطلاع : 2020/10/05 ، الساعة :14:00 .

ج- حيث تساهم أجهزة دعم التشغيل بدور فعال في توفير مناصب العمل، إذ تعتبر من أهم الأجهزة المحدثة لمناصب شغل جديدة، حيث أنها تعتبر أنجع للقضاء على البطالة أو التخفيف من ظاهرة البطالة وتوفير مناصب شغل جديدة.

في هذا البعد يجب التركيز على ضرورة استثمار القدرات البشرية لا سيما المؤهلة منها، في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط بما يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة والخاصة والمميزة لكل منطقة عن الأخرى من أجل تطوير أنماط الإنتاج.

المطلب الثاني:مساهمة أجهزة دعم التشغيل في دفع عجلة التنمية المحلية[1]:

لقد ساهمت أجهزة دعم التشغيل في دفع عجلة التنمية المحلية في الجزائر، بحيث تعد أجهزة دعم التشغيل من أهم محركات التنمية، ونظرا لأهمية هذه الأجهزة في التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، فلابد من الوقوف على الدور الذي تؤديه الأجهزة في التنمية المحلية.

1- مساهمة أجهزة دعم التشغيل في التخفيف من حدة الفقر :

عرفت الجزائر ارتفاعا كبيرا في معدلات الفقر خاصة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية، وللتخفيف من حدة المشكلة، وضعت الدولة أجهزة تساعد على خلق المداخيل للشباب البطال، تمثلت في صندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

2- مساهمة أجهزة دعم التشغيل في استقرار سكان الجزائر:

عرفت الجزائر هجرة كبيرة من البلديات الريفية نحو البلديات الحضرية خاصة خلال فترة التسعينيات بحثا عن العمل وخدمات المرافق العامة، وازدادت حدة المشكلة خلال فترة التسعينيات نتيجة تردي الأوضاع الأمنية وتفاقم ظاهرة العزلة والتهميش الذي شهدته العديد من البلديات الريفية، الأمر الذي ترتب عنه تضخم سكان البلديات الحضرية المستقطبة للسكان النازحين.

إن انخفاض الكثافة السكانية بالبلديات الريفية يرجع إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بسبب العزلة والتخلف لهذه البلديات، بالإضافة إلى ضعف الأنشطة الاقتصادية، وخاصة المشاريع الصغيرة التي يمكن أن توفر مناصب الشغل للبطالين، وتحد من انتشار الفقر وتساهم في تحسين مستوى معيشة السكان.

3- مساهمة أجهزة دعم التشغيل في استغلال الموارد المتاحة:

[1]- ياسمين بعوط ، رحمة أوجاني ، ***دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية*** ، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة، (2019/2018)، ص : 108.

إن التنمية المحلية تعتمد بالدرجة الأولى على استغلال الموارد المحلية، وفي هذا الخصوص تمتلك الجزائر العديد من الإمكانيات الاقتصادية الممكن استغلالها في خدمة التنمية المحلية.

4- مساهمتها في تلبية احتياجات السكان:

إن من أهم خصائص أجهزة التشغيل هي محلية النشاط، وبالتالي تسعى لاستغلال الموارد المحلية بغية تلبية احتياجات السكان.

المبحث الثاني : التجربة التونسية والماليزية والجزائرية في مجال التشغيل

تعتبر ظاهرة البطالة مشكلة عالمية متعددة الأبعاد، مست معظم الدول بما فيها الدول المتقدمة، وكانت بنسب مختلفة منها ما كان تحت السيطرة ومنها ما أحدث إختلالات اقتصادية واجتماعية حادة وقد أظهرت بعض الدول القدرة على معالجتها والحد من آثارها، في حين تفاقمت في بلدان أخرى وأصبحت تهدد اقتصادياتها وحتى مجتمعاتها، كما هو الحال بالنسبة للجزائر.

و الجزائر من بين الدول التي اتخذت إجراءات وتدابير في الإطار الإستراتيجي للحد من البطالة مقارنة بتونس البلد الجار والشقيق و ماليزيا.

المطلب الأول :التجربة التونسية في مجال التشغيل

اعتمدت تونس للحد من البطالة في مجال تشغيلها على البعد التضامن التطوعي وبذا تستدعي مساهمة جميع الهيئات، هيئات مساعدة التشغيل، الجمعيات، ومساهمة الشريك الاجتماعي، مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة إلى14% في 2008 بعدما كانت 15.9% في 1999 وحسب إحصائيات المعهد الوطني التونسي للإحصاء لسنة 2010 فإن نسبة البطالة تقدر ب 13%أي ما يعادل 491845 عاطل عن العمل وترتفع النسبة لدى حاملي الشهادات العليا فبلغت في 2009 ما نسبته 23.3.%

لقد لعبت الوكالة الوطنية للشغل والعمل الحر (ANETI) الدور المحوري في التشغيل في تونس من بين الهيئات والمؤسسات الأخرى والتي تتلقى طلبات العمل واحتياجات المؤسسات من العمال، كما تعمل على تنفيذ برامج تنشيط وتسيير سوق العمل بواسطة نظام إعلامي متطور، يمس كل مصالحها، كما توجهت إلى خلق المؤسسات الصغيرة الممولة بما يسمى بالقروض الصغيرة (MICRO CREDIT) إلى جانب اعتمادها على الموارد البشرية من خلال التكوين المهني وأنجزت عدة اتفاقيات مع الإتحاد الأوروبي.

وقد وصل عدد النشاطات المشغولة 3.21 مليون في سنة 2009 حيث كانت 2.48 في سنة 1999 بما يعادل 73 ألف نشاط مشغول سنويا وهو تطور ملحوظ مقارنة بالسنوات السابقة حيث كان 55 ألف منصب مشغول سنويا.

أسس إستراتيجية تونس في مجال التشغيل

ارتكزت تونس في عدة عناصر في مجال تشغيلها ومن أهمها[1]:

1- إعادة صياغة التشغيل: تمت على النحو التالي :

- تجميع برامج التشغيل وتسهيل الإجراءات.
- إحداث برنامج تشغيلي خاص بحاملي الشهادات العليا الذين يعانون البطالة من مدة طويلة.
- تحديث(Modernisation) مصالح مكتب التشغيل وتقريبهم من طالبي العمل والمؤسسات وفي هذا الإطار تم استخدام مكاتب تشغيل متنقلة بالنسبة للمناطق الغير المغطاة بالمكاتب.
- إعطاء صلاحيات أكبر للمجالس الجهوية في تنفيذ برامج التشغيل في إطار عقد البرامج السنوية(Contrats Programmes Annuels).
- إحداث تناغم بين حاجيات المؤسسات وبرامج التكوين التي تتكفل بها الدولة.
- رفع علاوات التكوين بالنسبة لحاملي الشهادات العليا.
- تبني الجودة(Instauration De La Démarche-Qualité) في مكاتب التشغيل.
- مساعدة المؤسسات التي تعاني من صعوبات اقتصادية بهدف المحافظة على مناصب الشغل.

2- التكوين لسد حاجيات الاقتصاد التونسي الكمية والنوعية:

- توجيه الشباب نحو التكوين.
- زيادة حجم تكوين حاملي الشهادات.

3- زيادة قدرة الاقتصاد التونسي على خلق الوظائف الجدد: وتم ذلك عبر عدة إجراءات نذكر أهمها.

-زيادة نسبة النمو عبر الاستثمار في مختلف المجالات وخاصة من طرف الخواص والاستثمار الأجنبي في المشاريع ذات التشغيلية العالية.

- توجيه الاستثمارات نحو خلق القيمة المضافة.

رغم أن تونس منذ 1981 كانت تهدف إلى زيادة قدرة الإقتصاد التونسي من خلال أجهزتها التشغيلية لخلق مناصب وظيفية، إلا أنها لم ترقى إلى ذلك.

---

[1]- *سامية خرباش ، محمد العيد ختيم ، **دراسة مقارنة لإستراتيجيات الحد من البطالة لنموذجي ماليزيا وتونس وإمكانية تطبيقها في الجزائر ، مداخلة** ، جامعة المسيلة ، ص: 05.*

المطلب الثاني:التجربة الماليزية في مجال التشغيل

ماليزيا دولة تقع في جنوب شرق أسيا، وهي عبارة عن شبه جزيرة، تمكنت الدولة من الانضمام إلى ركب النمور الأسيوية، وتطمح اليوم أن تلتحق بركب الدول الصناعية الكبرى، ورغم الأزمة المالية الأسيوية عام 1997 إلا أن الاقتصاد الماليزي لم يتأثر بها، وذلك لارتفاع احتياطي النقد الأجنبي وقلة المديونية الخارجية، أما فيما يخص الحد من البطالة فاتجهت ماليزيا إلى إستراتيجية مكافحة الفقر الذي يؤدي إلى الحد من البطالة.

فخلال عشرين سنة تحولت ماليزيا من دولة زراعية تعتمد على إنتاج وتصدير المواد الأولية، خاصة القصدير والمطاط، إلى دولة صناعية متقدمة يساهم قطاعي الصناعة والخدمات فيها بنحو 90% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن أجل مكافحة الفقر أقدمت ماليزيا على البرامج التالية :

1- برنامج التنمية للأسر الأشد فقرا

يقدم هذا البرنامج فرصا جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة، فقام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن بتكلفة قليلة وترميم وتأهيل المساكن القائمة وتحسين بنائها وظروف السكن فيها بتوفير خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي وتقديم مساعدات مباشرة للفقراء.

2- تقليص إختلالات التوازن بين القطاعات ومحاربة كل أشكال التمييز والفوارق الاجتماعية

بإنشاء برنامج تمويلي يقدم قروضا بدون فوائد للسكان الأصليين مع فترات سماح تصل إلى أربع سنوات ويمكن للفقراء أن يستثمروا جزءا من هذه الأموال في شراء الأسهم.

3- برنامج أمانة اختيار ماليزيا

وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الوطنية من مختلف الولايات، ويهدف إلى التقليل من الفقر المدقع عن طريق زيادة مداخيل الأسر الأشد فقرا، بتقديم قروض بدون فوائد، كما تقدم الحكومة قروضا بدون فوائد للبرنامج من اجل تمويل مشروعاته للفقراء، في مجال الزراعة والمشروعات الأعمال الصغيرة.

4- منح الإعانات المالية للفقراء

قامت الحكومة بمنح إعانات للإفراد والأسر كتقديم إعانة شهرية تتراوح بين 130 و260 € أي ما يعادل عشرة آلاف إلى عشرين دينار جزائري شهريا لكل من يعول أسرة وهو غير قادر عن العمل بسبب الإعاقة أو الشيخوخة، وتنمية النشاطات المنتجة خاصة في الجانب الزراعي والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

5- تقديم قروض بدون فوائد لشراء المساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية

كما أسست الحكومة صندوقا لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الأسيوية، كما قامت الحكومة بتقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية الموجهة لتطوير الريف والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء.

6- توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاجتماعية في المناطق النائية الفقيرة

بما في ذلك مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهربائية وقامت بتوسيع الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة في المدن في إطار إستراتيجية 2020 التي بدأت في 1981 في عهد رئيس الوزراء مهاتير محمد.

7- تدعيم الأدوية التي يستهلكها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة

قامت الحكومة بإعطاء للقطاع الخاص الفرصة من أجل فتح مراكز صحية وعيادات خاصة.

كما اهتمت ماليزيا بإنشاء ما يسمى بمناطق النمو الاقتصادي وهي خمس مناطق :

- اسكندر ماليزيا في جنوب ولاية جوهر.
- المنطقة الاقتصادية الشمالية.
- منطقة الساحل الشرقي الاقتصادية.
- منطقة صباح التنمية.
- منطقة ساراواك للطاقة المتجددة.

أما الاختيار الصناعي فاعتمدت التقنيات العالية والبناء على المعرفة والصناعات ذات الكثافة في رأس المال مما أدى أن "تشكل البضائع المصدرة أكثر من 70 % من إجمالي صادرات البلد في 2008 ".

المطلب الثالث: التجربة الجزائرية في مجال التشغيل

لقد اعتمدت الجزائر في مجال تشغيلها على جملة من البرامج والأجهزة الهادفة إلى الحد أو التقليص من البطالة، وكذا التكفل بحاجيات هذه الفئة ألا وهي فئة الشباب نظرا لأهمية هذه الفئة في تطور البلاد و ازدهارها والسعي إلى تكوينهم وإدماجهم في عالم الشغل.

أسس إستراتيجية الجزائر في مجال التشغيل :

ارتكزت الجزائر على عدة أبعاد في مجال تشغيلها ومن أهمها[1]:

– المبادرة الحرة لخلق المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر بدعم من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

– تقديم التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والإجراءات القانونية للنهوض بالاستثمار المنتج والمولد لمنصب الشغل.

– مساهمة الشركاء الاجتماعيين(نقابات العمال، أصحاب المؤسسات الاقتصادية أو ما يسمى بأرباب العمل، الحكومة)، تتم إعداد والمصادقة على سياسة التشغيل بمساهمة جل الشركاء الاجتماعيين.

و يمكن أن نذكر أهم إنجازات الثلاثية في ما يلي :

* إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لتحمل تبعات تطبيق مخطط إعادة الهيكلة وذلك بالتكفل بالعمال المسرحين لأسباب اقتصادية لمدة ثلاث سنوات، ليتم إعادة إدماجهم.

* المصادقة على إعادة تأهيل وإصلاح الوكالة الوطنية للتشغيل.

* الاتفاق على إبرام عقد اقتصادي واجتماعي يرمي إلى تجنيد جهود كل الأطراف.

* إعادة تأهيل التشريع الجزائري للعمل بوضع قانون العمل مستمد من اتفاقيات دولية.

* إنشاء المرصد الوطني للتشغيل ومكافحة البطالة.

– تحسين وعصرنة سوق العمل بتأهيل الوكالة الوطنية للتشغيل من خلال رفع نسبة التأطير لتصل إلى أقل من 500 بطال للعون الواحد وتوفير الكفاءات بواسطة التكوين، استخدام شبكة الانترنت، إعادة تأهيل مديريات التشغيل بالولايات.

– وضع أجهزة للتنسيق مابين القطاعات

* لجنة وطنية للتشغيل (C.N.E) يرأسها رئيس الحكومة وتضم وزراء القطاعات المعنية.

* لجنة قطاعية مشتركة لترقية التشغيل (C.I.P.E) يرأسها الوزير المكلف بالتشغيل ذات امتدادات على مستوى الولايات برئاسة الوالي، كما تم وضع آليات متابعة وتسيير سوق العمل ومراقبتها وتقييمها.

– ترقية تشغيل الشباب اعتمدت السياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب على :

* دعم ترقية التشغيل المأجور.

* دعم تنمية المقاولة.

* إنشاء جهاز المساعدة على الإدماج المهني(DAIP).

* إنشاء هيئات وطنية للتشغيل.

[1]- *سامية خرباش ، محمد العيد ختيم ، نفس المرجع السابق ، 09.*

و من خلال الدراسة السابقة للتجارب يمكن أن نستخلص الجدول التالي:

التجارب للدول الثلاثة

المعيار	التجربة التونسية	التجربة الماليزية	التجربة الجزائرية
الإستراتيجية	اعتمدت البعد التضامني التطوعي والتعاون مع الخارج	ركزت على البعد الإنساني والاقتصادي والاجتماعي	اعتمدت البعد الاجتماعي أولا ثم الاقتصادي
الإدارات المستعملة 1- التسيير والإدارة	- توحيد الهيئات - عصرنة الإدارة - اعتماد شبكة معلوماتية - مركزية القرار وعدم المساهمة	جلب التقدم التكنولوجي والمعرفة التراكمية لا مركزية القرار مع المشاركة الشعبية	- التوجه نحو رفع الكفاءات - عصرنة الإدارة - مركزية القرار وعدم المساهمة
2- الهيئات المنشأة	- المواطن – بنوك – صناديق –إدارات وطنية – حاضنات المشاريع - مؤسسات تقديم الخدمات	هيئات مالية قليلة (صندوق دعم الفقراء + مصرف إقراض)	- المواطن – بنوك – صناديق –هيئات إدارية مختلفة - لجان وطنية وقطاعية
العنصر البشري	أعطى أهمية كبيرة وخاصة في مجال التدريب والتأهيل	التركيز على رفع المهارات في مجال التقنيات العالية مثل تصميم والتطوير والبحث	يحتاج إلى تدريب والتأهيل والتمكن في المهن
الاختيارات الاقتصادية 1- المجال الصناعي	التركيز على المناولة الصناعية المرتبطة بالصناعات الأجنبية وخاصة منها الأوروبية	التقنيات العالية والبناء على المعرفة والصناعات ذات الكثافة في رأس المال	التخطيط بإنشاء أقطاب صناعية متخصصة (ميكانيك، صناعة غذائية، الإلكترونيك، التكنولوجيا.....وغيرها.
2- المجال الخدمي	أعطت تونس قطاع الخدمات أهمية كبيرة وأصبح يستوعب أغلب اليد العاملة أكثر من 60 بالمائة (النقل، الاتصالات، السياحة	رغم التركيز على الصناعة إلا أن قطاع الخدمات تطور بشكل كبير رغم تحويله في أغلبه إلى القطاع الخاص.	التوجه نحو تطوير قطاع الخدمات والاهتمام بالسياحة، البنوك، الاتصالات.

رغم البرامج المتعددة وكثرة الهياكل والمجهودات المبذولة والوعي الكبير للسلطات (الدولة) بأهمية معالجة ظاهرة البطالة، إلا أن هناك حاجة ماسة لاتخاذ العديد من الإجراءات الرامية إلى تحسين الأثر الإجمالي لبرامج التشغيل وفعاليتها، ويمكن تصنيف هذه الإجراءات حسب الجانب الذي تنتمي إليه من سوق العمل، على النحو التالي[1]:

1- إجراءات جانب العرض : وتشتمل على ما يلي:

- ضرورة الارتقاء بنوعية التعليم والتدريب بغية توفير المهارات المطلوبة للاحتياجات المتطورة لسوق العمل، كما ينبغي على النظام التعليمي أن يوفر المهارات العلمية المتماشية مع الاستخدام المتنامي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمل، ويتحتم على المدارس كذلك الترويج لقيم عدة، مثل الشخصية وتقدير الذات، وهي مهارات تلعب دورا هاما في نجاح الباحث عن العمل في الحصول على وظيفة.

- تحسين معدلات الالتحاق بالمدارس ورفع الحد الأدنى لسنوات الدراسة اللازمة للعمل من اجل تعزيز إمكانية الدراسة والحصول على تأهيل مناسب يحسن من آفاق التشغيل ويخفض من فترة البطالة.

- العمل على تخفيف من نظرة المجتمع الدونية للتعليم المهني والفني، بإدخال التعليم المهني ضمن التعليم العام، وتشجيع التدريب المهني خارج أوقات المدرسة، لتقوية العلاقة بين أرباب الأعمال، بالإضافة إلى توسيع الآفاق المهنية للتعليم والتدريب المهني، وتحسين آفاق التشغيل لخريجي هذا التعليم، ووضع معايير وطنية لمستوى المهارات المهنية المقابلة لوظائف محددة، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.

- تشجيع التدريب أثناء العمل، كونه أكثر ارتباطا بمكان العمل من التدريب في المدرسة، ويمكن استخدام العديد من الحوافز في شكل إعفاءات ضريبية، وخطط تمويلية مشتركة بشكل مثمر في محاولة تحفيز القطاع الخاص وإعطائه دورا أكثر فعالية في التدريب.

- حث مشاركة القطاع الخاص في تصميم المناهج وتحديد متطلبات التدريب واحتياجاته، وبخاصة التدريب السابق للتوظيف، والذي تستخدمه الشركات في الدول المتقدمة للتأكد من توفر مواصفات ومتطلبات العمل لدى طالبي التشغيل الجدد، ويعتبر هذا النوع من التدريب محفزا لكلا الطرفين، أي للمتدربين.

- مراجعة نظام الأجور والميزات الأخرى المقدمة في القطاع العام وربطها بعوامل مثل الإنتاجية والمزايا المقدمة في القطاع الخاص لتشجيع الخريجين للعمل لدى القطاع الخاص.

2- إجراءات جانب الطلب: وتشتمل على ما يلي :

[1]- غلاب فاتح ، ميمون الطاهر ، ***سياسات وبرامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة البطالة ، مداخلة*** ، جامعة المسيلة ، 2011 ، ص:08.

– إضفاء المزيد من المرونة على تشريعات سوق العمل، وجعل سياسات تحديد الأجور والضمانات المقدمة للعاملين غير مثبطة لتشغيل الملتحقين الجدد، حيث أن ارتفاع تكلفة التوظيف، ومساهمة أرباب العمل في صندوق التقاعد، وتعقيد عمليات التسريح عند الحاجة، لها آثار سلبية على إمكانية توظيف طالبي العمل الجدد.

– التخفيض في تكلفة توظيف الملتحقين الجدد بسوق العمل، من خلال تقديم الحوافز الملائمة، مثل دعم الأجور والمساهمة في تكاليف التدريب أثناء العمل، لزيادة إمكانية تشغيلهم وتدريبهم من قبل القطاع الخاص.

– أثبتت الدراسات أن تعزيز المنافسة في أسواق المنتجات، وتخفيض تكلفة الاقتراض وتحسين النفاذ إلى التمويل، ومواجهة كافة العوائق التي تقف في وجه تأسيس الشركات، والعوامل التي تؤدي إلى تضخم تكلفة القيام بالأعمال، كلها وسائل مهمة لتحفيز الطلب على العمل.

– تسهيل عمليات بعث المشاريع وتوسيع ثقافة الابتكار من خلال التدريب الملائم، وإنشاء حاضنات المشاريع لتعويض عن النقص القائم في ثقافة روح المبادرة، وتكثيف عمليات التوجيه المؤسسي للباحثين الجدد من خلال سياسة الشباك الواحد، لتقديم خدمات التدريب والاستشارة بشكل منسق ودون تعقيدات بيروقراطية.

– توسيع برامج التشغيل لتشمل الشباب العاملين في القطاع غير المنظم.

– تشجيع المبادرات الإقليمية والدولية لتبادل المعلومات والخبرات وتنسيق استراتيجيات التشغيل خاصة في مناطق التكامل الاقتصادي، وتوظيف هذا التكامل والاتفاقيات الاقتصادية للنهوض بالتشغيل، لاسيما من خلال توسيع آفاق التجارة والاستثمار.

3– إجراءات مراقبة البرامج وسير عمل الأسواق: وتشتمل على الآتي :

– تلاقي نقص كبير في المعلومات حول أسواق العمل واحتياجات التدريب، حيث أن هذا النقص يعيق بشكل كبير الجهود الهادفة إلى فهم أسباب البطالة، ومحاولة علاجها عن طريق مختلف البرامج والأجهزة الهادفة، كما تبقى الحاجة الملحة لإقامة نظام معلومات حديث عن سوق العمل، حيث أن غياب المعلومات المتوافرة حول الوظائف الشاغرة ومتطلبات التدريب يساهم في توسيع القوة عن العرض والطلب في السوق.

– تحسين الترويج والإعلان عن برامج التشغيل على نحو يزيد من منافعها، ويجعلها في متناول عدد أكبر من طالبي العمل.

– ضرورة تطوير خدمات تشغيل أكبر فاعلية من حيث المواءمة بين العرض والطلب، من خلال إيجاد مكاتب تشغيل متخصصة وتكوين قاعدة بيانات عن الوظائف الشاغرة للباحثين الباحثين عن العمل، ونشر المعلومات حول فرص التدريب المتاحة والمطلوبة.

– تقليل التداخل في أهداف وأدوار مؤسسات برامج التشغيل وتعزيز فيما بينها وتحسين فعاليتها وأدائه.

– يجب أن يرتكز توزيع الإنفاق على مكونات برامج التشغيل على مدى فعالية تلك المكونات لتحقيق فرص عمل أكبر للمشاركين فيها مع الحفاظ على تكلفة مقبولة.

من هنا تظهر الحاجة إلى القيام بتقييم ومتابعة مستمرة لهذه البرامج، حيث أن البرامج غير الفاعلة رغم نبل أهدافها، تحمل المجتمع أعباء وتكاليف مرتفعة.

خلاصة

على الرغم من صعوبة نقل أو تقليد أي تجربة ناجحة بحذافيرها من دولة إلى أخرى، إلا أن استعراض أهم الاستنتاجات التي أسفرت عنها التجارب الدولية المتوفرة، مفيد لاستخلاص التوجهات الكفيلة بزيادة فاعلية سياسات وبرامج التشغيل في الدول التي تعاني من مشكلة البطالة، وتفيد التجارب الدولية بشكل عام أنه لا وجود لبرامج أو أجهزة ناجحة أفضل من غيرها، ولا يلغي ذلك وجود آثار إيجابية لبعض البرامج، مثل برامج التدريب والمساعدة في التوظيف، لكن يتعين أن تقاس هذه الآثار على أساس تكلفتها وتحقيقها للأهداف المرسومة.

وأن الدور والمساهمة الفعالة لهذا النوع من الأجهزة هو الارتقاء وتحقيق التنمية المحلية، وهذا من خلال الدور البارز لها في تحقيق فرص التشغيل ومحاولة امتصاص الجزء الأكبر من البطالة وفعاليتها في تغطية الاحتياجات المحلية والنهوض بمختلف القطاعات.

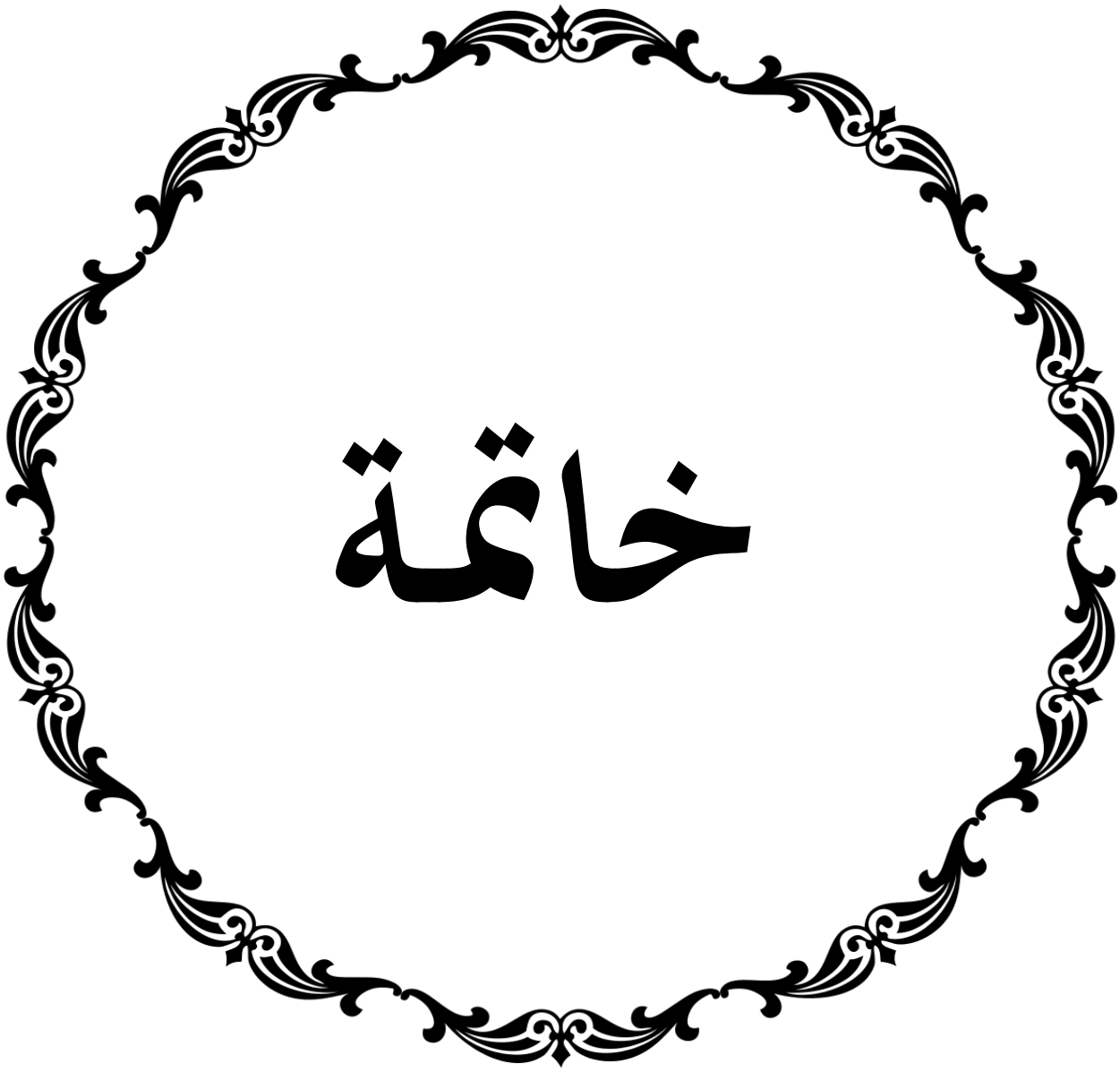
خاتمة

خاتمة

حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على دور أجهزة دعم التشغيل في دعم التنمية المحلية، وأن أجهزة دعم التشغيل تعتبر منهجا يهدف إلى القضاء على البطالة وزيادة مناصب الشغل، وهذا لما له دور فعال وكبير في دعم التنمية المحلية من خلال الأهمية الكبيرة التي تكتسبها هاته الأجهزة في توفير مناصب شغل، سواء كانت مؤقتة أو دائمة ومحاولة القضاء وامتصاص الحد الأكبر من البطالة.

و الجزائر من بين الدول التي لجأت إلى تبني سياسة التشغيل، من خلال إعداد أجهزة التشغيل وجعلها قواعد أساسية لخلق مناصب عمل، والتوفيق بين العرض والطلب في سوق العمل، للوصول إلى مبتغاها ألا وهو تقليص نسبة البطالة داخل المجتمع خاصة فئة الشباب، وتحقيق التنمية المحلية.

وكذا تقوم سياسة التشغيل في الجزائر على مجموعة من البرامج والأجهزة التي تساعد على استحداث مناصب شغل، عن طريق ترقية العمل المأجور، أو عن طريق تشجيع المبادرات الفردية، الأمر الذي أثر إيجابا في معدل البطالة الذي انتقل من 27,9% سنة 1999 إلى 11,7% سنة 2018، ولو أن هذه المعدلات وإن كنت صادرة عن هيئات رسمية يبقى يسودها الكثير من الشك في ظل الواقع الذي تعرفه هذه الظاهرة، كما أنها تعتمد بشكل كبير على تدخل الدولة سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال برامج الإنفاق الحكومي.

صحيح أن هذه الأجهزة شهدت مجموعة من الصعوبات والتحديات، لكن لا أحد يكن إسهامها في تقليص نسبة البطالة، خاصة أوساط الشباب، وتخفيف حدة الفقر في المجتمع، دون نسيان إسهامها في تضييق نسبة الأمية وسط المجتمع من زيادة الوعي لدى أفرادها، وهذا ما أدى إلى تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي.

اختبار صحة الفرضيات:

من خلال الدراسة للموضوع يمكن القول أن:

الفرضية الرئيسية: والمتمثلة في المجهودات المعتبرة التي تبذلها الحكومة الجزائرية من أجل المحافظة على مناصب الشغل والسعي لخلق المزيد منها من اجل خفض نسبة البطالة وذلك من خلال سير آليات وإستراتيجيات تشغيلية لفائدة مختلف أطياف المجتمع، وهو ما وقفنا عليه من خلال التطرق لهاته الأجهزة التي أدت حسب الإحصائيات الرسمية إلى خفض نسبة البطالة، إلا أن ما يعاب على هذه الأجهزة وإن كانت موجهة لمختلف شرائح المجتمع إلا أنها تبقى هشة تعتمد بالأساس على التدخل الحكومي من خلال برامج الإنفاق الحكومي الذي يعتمد بالأساس على عائدات المحروقات التي هي رهينة تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية.

الفرضية الأولى: كلما كانت أجهزة التشغيل متكاملة وفعالة، بالطبع تؤدي بالضرورة للغرض التي وضعت لأجله، وكلما انعكس ذلك إيجابا على معدل البطالة وفرص العمل، ويتجلى ذلك من خلال ارتفاع معدلات البطالة لدى فئة الجامعيين وحاملي الشهادات، مما يوحي بوجود خلل أو عدم تناسق بين مخرجات الجامعة ومراكز التكوين ومتطلبات سوق العمل، هذا الأمر يجعل أجهزة التشغيل المعتمدة لا تؤدي الغرض الذي وضعت من أجله بالشكل المطلوب مما يؤثر سلبا على معدل البطالة وفرص العمل.

الفرضية الثانية: حيث أن تحقيق التنمية المحلية مرهون بالاعتماد على الإستراتيجيات والخطط وإتباع منهج علمي قصد تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها العدالة الاجتماعية والمشاركة الشعبية وتحقيق التكامل بين المناطق والتخفيف من ظاهرة الفقر والجهل وتحقيق النمو الاقتصادي.

الفرضية الثالثة: حيث أثبتت أجهزة دعم التشغيل مدى الدور الذي يمكن أن تلعبه في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومدى تأثيرها على واقع التنمية المحلية بالجزائر بالنظر إلى الأهداف التي أنشأت من أجلها.

نتائج الدراسة:

من خلال بحثنا المتواضع توصلنا إلى جملة من النتائج من أهمها:

– مساهمة أجهزة التشغيل في تحقيق التنمية المحلية من خلال المساهمة في توفير فرص العمل والتقليل من البطالة.

– سياسة التشغيل في الجزائر تقوم على مجموعة الأجهزة التي تبنتها الحكومة والتي تعتمد على تدخل الدولة ،أي أنها تعتمد في تمويلها على الخزينة العمومية ، والتي بدورها تعتمد على المحروقات وبالتالي فهي رهينة تقلبات أسعارها في الأسواق العالمية.

– التركيز الكامل للاهتمام بسياسة التشغيل وإعطاء الدعم الكامل لأجهزة الشغل ، مما أدى إلى انحرافات لا بد من معالجتها.

– ضعف مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل والاعتماد المفرط على قطاع النفط والغاز سيؤدي إلى تعطيل التنمية في حالة انهيار أسعار المحروقات ما هو حاصل الآن.

– يلاحظ على سياسات التشغيل التي اتبعتها الجزائر ، كثرة الأجهزة التي تتولى كل منها برنامجا خاصا بفئة معينة من اليد العاملة ، هذه النقطة يرى فيها البعض أنها إيجابية من حيث تقسيم العمل والمهام وتحديد الأهداف لكل جهاز ، غير أنها تقلل من الفعالية في العمل كون أنها تنصب جميعا في قطاع التشغيل ، خاصة في غياب التنسيق الدائم والجدي بين هذه الأجهزة.

– انتشار الفساد والبيروقراطية أدى إلى تقليص الاستثمارات المحلية والأجنبية التي تعتبر أهم مورد لمناصب الشغل .

- غياب التنسيق بين متطلبات سوق العمل في الجزائر ومخرجات التعليم والتكوين يؤثر سلبا على معدلات البطالة خاصة في فئة الجامعيين حاملي الشهادات.

– اعتماد الجزائر في سياستها التشغيلية للقضاء على البطالة على الحلول الظرفية.

توصيات الدراسة:

– تطوير وتنويع مختلف آليات المرافقة للشباب البطال ، مع ربط الجامعات بالمؤسسات الاقتصادية وتفعيل دور مختبرات البحث العلمي في تطوير مشاريع إبتكارية.

– ضرورة التقييم الفعلي لأجهزة التشغيل من أجل خلق تناسق أكبر فيما بينها لضمان إستمراريتها.

– تشجيع الأجهزة المكلفة بالتشغيل على الاحتكاك بالأجهزة الدولية التي تعنى بقطاع التشغيل وبناء شراكات معها من أجل الاستفادة من تجاربها وخبراتها مع العمل على تكوين إطاراتها.

– ضرورة تبني سياسات هادفة ذات نظرة إستشرافية والتخلي عن السياسات الترقيعية الظرفية من أجل القضاء على مشاكل العمل بطريقة نهائية.

– ضرورة تكييف التكوين في التخصصات التي يتطلبها سوق العمل في الجزائر.

– التفكير في إدراج آليات علمية جديدة منسجمة ضمن سياسة التشغيل المسطرة ، وفي هذا الإطار نقترح إنشاء مرصد للتشغيل كهيئة مكلفة بمتابعة ديناميكية للعرض والطلب ، ويكون في نفس الوقت بنك معلومات بإمكان المتعاملين الاقتصاديين استغلاله كمؤشر اقتصادي في اتخاذ قرار بعيدا عن أسلوب المجازفة في اختيار المشاريع.

– ضرورة التوزيع العادل لمختلف الأجهزة على مستوى التراب الوطني ، للحد من الفوارق الاجتماعية.

– فتح قنوات الاتصال (أيام دراسية ، أبواب مفتوحة ، زيارات لمراكز التكوين المهني ، حصص إذاعية)من شأنها التعريف بأجهزة التشغيل و الإمتيازات التي تمنحها .

– اللجوء إلى التمويل الإسلامي (بدون فائدة) حيث بينت الدراسات أنه من الأسباب الرئيسية لعزوف الشباب البطال عن التوجه للوكالات هو الفوائد الربوية .

آفاق الدراسة:

– مساهمات أجهزة التشغيل الحكومية في تمويل المشاريع .

– أثر مختلف الأجهزة التشغيلية على النمو الاقتصادي .

– أجهزة دعم التشغيل في ظل تراجع أسعار النفط .

– تدابير أجهزة التشغيل في إدماج الشباب على الحياة المهنية.

قائمـة

المصادر والمراجع

قائمة المصادروالمراجع

🕮أولا :الكتـب

1.هيثم محمد الزغبي ، الإدارة والتحليل المالي ، دار الفكر للطباعة والنشر ، عمان ، (2000).

🕮ثانيا :المذكرات والرسائل الجامعية

1.بوعفار عبد الحق ، التمويل المحلي والتنمية المحلية في الجزائر ، شهادة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، (2015/2014).

2.بوعنان مختارية ، نظام اللامركزية الإدارية ودورها في التنمية المحلية في ظل قانون الولاية07/12 وقانون البلدية10/11"، شهادة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الدكتور طاهر مولاي ، سعيدة ، (2019/2018).

3.رجراج الزوبير، التنمية المحلية في الجزائر–واقع وأفاق، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، (2013/2012).

4.سمية سريدي ، أهمية ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية لتحقيق التنمية المحلية–دراسة مجمع عمر بن عمرقالمة ، أطروحة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، (2016/2015).

5.عادل بونقاب ، سياسات التنمية المحلية الحضرية ومؤشرات قياسها في مجال تنفيذ الأجندة21 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر ، رسالة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، (2011/2010).

6.عدة إيمان ، أثر القيادة الإدارية على التنمية المحلية دراسة حالة ولايةسعيدة1999–2016 ، شهادة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الدكتور مولاي طاهر ، سعيدة.

7.عكاشة نوال ، أثر الفساد على التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة بلدية عين بويحي(2012–2015) ، شهادة ماستر ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ، عين الدفلى ، جوان 2015.

8.عمروس يمينة، بليزيدية حورية ، التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة–بلدية سكيكدة ، شهادة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، (2015/2014).

9.محلابي علي ، مصادر تمويل الجماعات ودورها في تحقيق التنمية المحلية(دراسة حالة بلدية المعمورة ولاية البويرة ، شهادة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة ، (2018/2017).

10.محمد خشمون ، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية ، رسالة الدكتوراه ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، (2011/2010).

11.نوال بوكعباش ، تأثير الموارد البشرية على تنمية الإدارة المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية جيجل ، شهادة الماجستير ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر3 ، (2011/2010).

12.هوشات رؤوف ، حوكمة التنمية في الجزائردراسة حالة ولاية بومرداس ، أطروحة الدكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، جامعة بانتة01 ، باتنة.

13.ولد قادة سمير ، سياسة التشغيل وتأثيرها على التنمية المحلية ، شهادة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولاي طاهر ، سعيدة ، (2015/2014).

14.يوسفي نور الدين ، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر(دراسة تقييمية للفترة2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة ، رسالة الماجيستير ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، (2010/2009).

15. الحسين بحري، هادية دريهم ، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التنمية المحلية(دراسة حالة بلدية الوادي2015/2009 ، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي.

16. السبتي وسيلة ، تمويل التنمية المحلية في لإطار صندوق الجنوب(دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، (2005/2004).

17. بوتاقة عبد الحق، العايب عبد الهادي ، ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية (دراسة مشروع المخطط الخماسي الثاني(2010-2014) ، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، (2016/2015).

18. بوكروشة عمار وناصف محمد ، آليات دعم التشغيل في الجزائر ، شهادة ماستر ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة ، (2015/2014) .

19. بويكسي رقيق رشيد ، إشكالية العقارات الاقتصادية وأثرها على التنمية المحلية(دراسة حالة ولاية تلمسان)، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، (2006/2005).

20. تيرس فاطمة ، دور القيادة الإدارية في صنع وتنفيذ سياسات التنمية المحلية: بين الطرح النظري والواقع العلمي(دراسة حالة ولاية عين الدفلى) ، شهادة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، عين الدفلى ، (2015/2014).

21. حسين عبد القادر ، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، (2012/2011).

22. خنفري خيضر ، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق ، أطروحة الدكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، (2010-2011).

23. خنفري خيضر ، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة الدكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر3 ، (2011/2010).

24. دحماني محمد ادريوش ، إشكالية التشغيل في الجزائر ، أطروحة الدكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة أبوبكر بلقايد ، تلمسان ، (2013/2012) .

25. سايح حنان وبوعناني فاطمة الزهراء ، سياسة التشغيل في الجزائر ، شهادة ليسانس ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبوبكر بلقايد ، تلمسان ، (2014/2013) .

26. شامي فارس، ديلمي أمال ، دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية(دراسة حالة مؤسسة أكرم للاستثمار لصناعة البلاط-مقرة-المسيلة ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، (2017/2016).

27. شباح رشيد ، ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر ، رسالة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة أبوبكر بلقايد ، تلمسان ، (2012/2011) .

28. عادل بونقاب ، سياسات التنمية المحلية والحضرية ومؤشرات قياسها في مجال تنفيذ الأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر ، رسالة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، (2011/2010).

29. عالم حليمة ، سياسة التشغيل في الجزائر ودورها في الحد من البطالة ، شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، جامعة مستغانم ، (2015/2014) .

30. عبد الرزاق جباري ، آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر ، رسالة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، (2015/2014).

31. عكاشة نوال ، أثر الفساد على التنمية المحلية في الجزائر(دراسة حالة بلدية عين بو يحي(2012-2015) ، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، جوان 2015.

32. عكاشة نوال ، أثر الفساد على التنمية المحلية في الجزائر(دراسة حالة بلدية عين بو يحي(2012-2015) ، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، جوان 2015.

33. قنان فطوم ، سياسات التشغيل في الجزائر ودورها في الاستقرار الاجتماعي ، شهادة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، (2018/2017) .

34. كمال بودانة ، أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية(دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح-الجلفة، مذكرة الماجستير ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، (2014/2013).

35. مداني بن شهرة ، سياسة التعديل الهيكلي والشغل-التجربة الجزائرية- ، أطروحة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران ، (2007/2006).

36. مولاي لخضر عبد الرزاق ، تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر ، رسالة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، (2012/2011) .

37. نعمان منذر وردي ألوسي ، الدور المعدل للحكم الرشيد في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة ، أطروحة الدكتوراه ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2019.

38. واعة حنان ، إصلاح السياسة العامة في الجزائر ، شهادة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014 .

39. يخلف عبد الله ، أثر برامج وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) في دعم التشغيل في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، (2017/2016) .

ثالثا :البحوث والمقالات

1.بلحاجي أمينة ، المواطنة ودورها في التنمية المحلية، مكتبة علم الإجتماع، .socio books

2. أحمد قداري ، سعيدة طيب ، إستراتيجية إستغلال تقنية الطاقة الشمسية في الإنارة العمومية كدعامة مستقبلية للتنمية المحلية ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهانات التمويل الذاتي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة08 ماي 45 ، قالمة ، (2018) ، أيام 06و 07 نوفمبر.

3. بن عمار حسيبة وموساوي عبد النور ، سياسات التشغيل في الجزائر بين السياسات الخاملة والسياسات النشطة في الفترة 1999-2016 ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، المجلد 06 ، العدد 01 ، جوان 2019.

4. بوزار صفية ، فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (2014/1990) ، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلاع من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ، 08-09 ديسمبر 2014 ، المركز الجامعي ، تيبازة .

📖رابعا :الملتقيات والمجلات

1. سامية خرباش ، محمد العيد ختيم ، دراسة مقارنة لإستراتيجيات الحد من البطالة لنموذجي ماليزيا وتونس وإمكانية تطبيقها في الجزائر ، مداخلة ، جامعة المسيلة .

2. صفية بوزار ، فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر ، مجمع مداخلات الملتقى الدولي ، المركز الجامعي تيبازة 08-09 ديسمبر 2014 .

3. غلاب فاتح ، ميمون الطاهر ، سياسات وبرامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة البطالة ، مداخلة ، جامعة المسيلة ، 2011 .

4. مراد زايد ، دور سياسات التشغيل في القضاء على ظاهرة البطالة في الجزائر ، مداخلة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3.

5.مريم فلكاوي ، هشام مخلوف ، مشاكل التنمية المحلية بين وفرة الطاقات البشرية ومحدودية التخطيط و الاستشراف ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثاني حول آليات برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهانات التمويل الذاتي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 08ماي1945 ، قالمة ، أيام 06و07 نوفمبر ، (2018).

6.يزيد تقرارت، تونس صيد، دور الاستثمار المحلي في تحقيق التنمية المحلية في ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر-دراسة نظرية إستشرافية ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهانات التمويل الذاتي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، أيام 06-07 نوفمبر، (2018).

7. بن عمار حسيبة ، موساوي عبد النور ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، المجلد6 ، العدد1 ، جوان2019 ، ص: 186.

8. زواودي لزهاري وبونقاب مختار ، سياسة التشغيل في الجزائر ، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية ، المركز الديمغرافي العربي ، ألمانيا ، برلين ، العدد 02 ، جوان 2018 .

9. سامية فقير ، محمد أمين لعروم ، فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل المنتهجة من الحكومة في الحد من البطالة في الجزائر ، مداخلة ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشاذلي بن جديد ، الطارف ، منعقدة بين 22-23 نوفمبر 2017.

10. عبد الحميد قومي وحمزة العايب ، سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة البويرة ، يومي 15-16 نوفمبر 2014 .

11. فاطمة بوسالم ونضال بدورج ، سياسات التشغيل في الجزائر بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة ، مجلة البحوث والدراسات التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، العدد 02 ، سبتمبر 2017 .

12. محرز بلقاسم ، التأمين عن البطالة في الجزائر ، ملتقى دولي ، التأمين عن البطالة والاقتصاديات العربية في مواجهة رهانات العولمة ، فندق الأوراسي ، الجزائر ، 2004.

13. محمد خيثر ، جمال صادفي ، تحديات التنمية المحلية في ظل تراجع إعانات الحكومة المالية المخصصة للولايات والبلديات في الجزائر ، مجلة النماء للاقتصاد والتجارة ، عدد خاص ، المجلد رقم : افريل 2018.

14. مولاي لخضر عبد الرزاق ، تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر2000-2011 ، مجلة الباحث ، العدد10 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2012 .

15. نور الدين حامد وفلة عاشور ، تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر ، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية ، جامعة بسكرة ، يومي 13-14 أفريل 2011 .

16. بوقرة رابح ، عريوة محاد ، إستراتيجية ترقية التشغيل في الجزائر في إطار برامج دعم التنمية المحلية المستدامة.

📖خامسا :الجرائد الرسمية والمراسيم

1. دليل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة المتعلق بكيفية تمويل المشاريع المصغرة ، 2009.

2. المرسوم التنفيذي رقم 11-104 ، المتعلق بشروط ومستوى الإعانة الممنوحة للشباب في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، المؤرخ في 06 مارس 2011 ، المادة 06.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر رقم 96/14 المؤرخ في 1996/06/24 يتضمن قانون المالية سنة 1996 ، الجريدة الرسمية العدد 39 ، الصادرة بتاريخ 1996/06/26 والمرسوم التنفيذي رقم96/196 المؤرخ في 1996/09/08 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

4. المرسوم التنفيذي رقم259/90 ،المؤرخ في 1990/09/08 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد39 ، 1990.

5. المرسوم التنفيذي رقم 11-103 المؤرخ في 06 مارس 2011 ، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم03-209 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 والذي يحدد الإعانة المقدمة لشباب ذوي المشاريع ومستواها ، المادة 02 .

6. المرسوم التنفيذي رقم08-26 المؤرخ في 19أفريل2008 ، يتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 29 ، 2008 ، ص: 20.

📖سادسا : قائمة المراجع باللغة الفرنسية

1. Lamia ben Habib, thèse de doctorat en science économique : le chômage des jeunes et inégalités discrétion sur le marché du travail algérien, université de paris est, France,2017.

2. Département Des Politique De L'emploi(BIT), Guide Pour Les Formulation Des Politique Nationales De L'emploi, Genève, Suisse,2012.

📖سابعا :المواقع الإلكترونية

1. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للتشغيل ، WWW.ANEM.DZ

2. الموقع الرسمي للصندوق الوطني لتأمين على البطالة، WWW.CNAC.DZ

3. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، WWW.ANGEM.DZ
4. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، WWW.ANDI.DZ